A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/PBC/27/16
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 15 نوفمبر 2017

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة السابعة والعشرون

جنيف، من 11 إلى 15 سبتمبر 2017

التقرير

الذي اعتمدته لجنة البرنامج والميزانية

المحتويات

البند 1 افتتاح الدورة 3
البند 2 اعتماد جدول الأعمال..... 6
البند 3 تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة..... 11
البند 4 تقرير مراجع الحسابات الخارجي 14
البند 5 التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية..... 20
البند 6 تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة..... 24
البند 7 البيانات المالية السنوية لعام 2016؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2017 27
البند 8 التقرير السنوي عن الموارد البشرية (للعلم)..... 30
البند 9 اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018..... 33
البند 10 تقرير مرحلي نهائي عن تنفيذ نظام شامل ومتكامل للتخطيط للموارد المؤسسية في الويبو 56
البند 11 تعديلات مقترحة على النظام المالي ولائحته..... 57
البند 12 فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو 59
البند 13 اختتام الدورة..... 65
المرفق الأول قائمة الأعضاء
المرفق الثاني مقترح مُقدم من وفدي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية
المرفق الثالث مقترح مُقدم من رئيس لجنة البرنامج والميزانية

1. عُقدت الدورة السابعة والعشرون للجنة الويبو للبرنامج والميزانية في مقر الويبو في الفترة من 11 إلى 15 سبتمبر 2017.

2. وتألفت اللجنة خلال الفترة من أكتوبر 2015 إلى أكتوبر 2017 من الدول الأعضاء التالية: الأرجنتين، وأرمينيا، وأذربيجان، وبنغلاديش، وبيلاروس، والبرازيل، والكاميرون، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا (16/2015)، والكونغو، والجمهورية التشيكية، وإكوادور، ومصر، والسلفادور، وإستونيا (17/2016)، وإثيوبيا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وغواتيمالا، وهنغاريا، والهند، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، واليابان، ولاتفيا (16/2015)، وماليزيا، والمكسيك، والمغرب، ونيجيريا، وباكستان، وبنما، وبولندا، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، والسنغال، وسنغافورة، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، وسري لانكا، والسويد، وسويسرا (بحكم موقعها)، وطاجيكستان، وترينيداد وتوباغو (17/2016)، وتركيا، وأوغندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وفييت نام، وزمبابوي (53).

3. وكانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة مُمثَّلة في هذه الدورة: بيلاروس، والبرازيل، والكاميرون، وكندا، وشيلي، والصين، والجمهورية التشيكية، وإكوادور، ومصر، والسلفادور، وإثيوبيا، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وغواتيمالا، وهنغاريا، والهند، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، واليابان، وماليزيا، والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان، وبولندا، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، والسنغال، وسنغافورة، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، وسري لانكا، والسويد، وسويسرا (بحكم موقعها)، وطاجيكستان، وتركيا، وأوغندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وزمبابوي (44). وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول التالية، الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في اللجنة، مُمثَّلةً بصفة مراقب: الجزائر، وأستراليا، وجزر البهاما، وبلجيكا، وبوروندي، وكولومبيا، وقبرص، والجمهورية الدومينيكية، وفنلندا، والغابون، وجورجيا، وهايتي، وإندونيسيا، وإيرلندا، وإسرائيل، وكازاخستان، والكويت، ولاتفيا، والجبل الأسود، ونيكاراغوا، وبيرو، والفلبين، والبرتغال، وقطر، وصربيا، وتايلند، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، واليمن (29).

البند 1 افتتاح الدورة

4. افتتحت الرئيسة الدورة السابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية بالتذكير بالتقدم المحرز في دورة اللجنة التي عُقدت في شهر يوليو، وأكدت الرئيسة من جديد ضرورة التوصل إلى استنتاجات وقرارات بشأن البنود المتبقية. وأعربت الرئيسة عن أملها في أن يكون الأسبوع المقبل مثمراً، ودعت المدير العام إلى إلقاء كلمته الافتتاحية.

5. ورحب المدير العام بفرصة إلقاء كلمة قصيرة، لا سيما بشأن عرض اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018. وذكّر المديرُ العام بأن هناك دورتين للجنة البرنامج والميزانية في السنة الحالية، وبأن شوطاً كبيراً قد قُطع بالفعل في أولى هاتين الدورتين. وأعرب المدير العام عن رغبته في الإدلاء ببضعة تعليقات موجزة بشأن بعض مجموعات البنود، والمجموعة الأولى هي بنود التدقيق والرقابة الإدارية، التي تضمنت تقارير مُقدَّمة من كل هيئة من هيئات هيكل الرقابة الشامل في المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيُقدَّم تقرير عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وهي إحدى هيئات الرقابة على منظومة الأمم المتحدة ككل. وأبدى المدير العام رغبته في اغتنام هذه الفرصة ليعرب عن شكره لرئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأعضائها، ولشعبة الرقابة الداخلية الخاصة بالمنظمة، ولمراجعي الحسابات الخارجيين، على وجه الخصوص، على ما قدموه من إسهامات قيّمة للغاية في عمل المنظمة. ومضى يقول إن المجموعة الثانية من البنود تشمل أداء برامج المنظمة وأداء المنظمة المالي في عام 2016. وأشار المدير العام إلى أنه قد تم الانتهاء من استعراض شامل لتقرير أداء البرنامج في دورة لجنة البرنامج والميزانية التي عُقدت في شهر يوليو، وأن المنظمة قد أنهت السنة الأولى من الثنائية بنتيجة مالية إجمالية قدرها 32 مليون فرنك سويسري، على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأضاف أن زيادة الأموال الاحتياطية

أو صافي أصول المنظمة قد أدت إلى زيادة العنصر السائل من صافي الأصول، وأن المنظمة تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الغاية المتمثلة في زيادة الهدف المحدد لمستوى الأموال الاحتياطية من 22 في المائة إلى 25 في المائة من نفقات الثنائية في المستقبل. وقال إن المنظمة، منذ اجتماع يوليو، تلقت رأياً غير مشفوع بتحفظ بشأن بياناتها المالية لعام 2016 من مراجعي الحسابات الخارجيين. وفيما يتعلق بعناصر إيرادات المنظمة في عام 2016، ذكر المدير العام على وجه التحديد أن الإيرادات المتأتية من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات تمثل 75 في المائة من إيرادات المنظمة، في حين أن نظام مدريد ونظام لاهاي يمثلان 16 و1.3 في المائة من إجمالي الإيرادات، على التوالي. وأوضح المدير العام أن النسبة التي ساهم بها نظام لاهاي في إجمالي الإيرادات صغيرة نسبياً، إلا أن هذه النسبة البالغة 1.3 في المائة تشكل عنصراً بالغ الأهمية من حيث النتيجة الإجمالية، ويمكن ملاحظة أن النسبة المئوية للمساهمة المقدمة من نظام لاهاي آخذة في الزيادة ببطء. وأضاف أن هذه النسبة من المتوقع أن تزداد في المستقبل مع الانضمام المتوقع لبلدان جديدة إلى نظام لاهاي، وإن كانت ستظل دائماً لا تُقارَن من حيث الحجم بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد. ومضى المدير العام يقول إن الاشتراكات المقررة المُقدمة من الدول الأعضاء بلغت 4.4 في المائة من إجمالي الإيرادات، في حين أن التبرعات المقدمة من المانحين الأسخياء إلى المنظمة بلغت 2.6 في المائة، وبلغت الإيرادات الأخرى 1.3 في المائة. وفيما يخص نشاط التسجيل، قال إن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات قد شهد عاماً جيداً جداً، حيث دُوِّن نحو 000 233 طلب براءة دولي. وفيما يتعلق بنظامي مدريد ولاهاي، ذكر المدير العام أن التدابير المستخدمة في قياس الأداء المالي تختلف اختلافاً طفيفاً عن مجرد قياس عدد الطلبات. واستطرد قائلاً إن عدد الطلبات له بالطبع أهمية كبيرة في التنبؤ بعبء العمل والطلب المستقبلي؛ ولكن، لأغراض مالية، استُخدمت التسجيلات والتجديدات كلتاهما، لأنه يمكن، على عكس البراءات، تجديد العلامات التجارية والتصاميم (لفترة مُحدَّدة في حالة التصاميم). وفيما يخص نظام مدريد، قال المدير العام إن مساهمته انخفضت بنسبة 3 في المائة من حيث التسجيلات والتجديدات عن المستوى المقدر لعام 2016 في الميزانية المعتمدة. أما فيما يتعلق بنظام لاهاي، فقد ذكر المدير العام أن مستوى التسجيلات والتجديدات أعلى بنسبة 2 في المائة من المستوى المقدر. وأضاف أن انخفاض عدد التسجيلات والتجديدات في نظام مدريد يتناقض مع عدد الطلبات، فقد زاد، في الواقع، عدد الطلبات، ولكن عدد التسجيلات والتجديدات أقل قليلاً مما كان مقدراً. ومضى يقول إن ذلك ناتج في المقام الأول عن نشر نظام معلوماتي جديد تحول من الحواسب المركزية الكبيرة إلى الحواسب المكتبية. وذكر أنه قد اتُّخذت تدابير لمعالجة انخفاض عدد التسجيلات والتجديدات خلال السنة الحالية، وتوجد ثقة في أن أي تراكم للأعمال في هذا الصدد سوف ينتهي بحلول نهاية هذا العام. ومن ثمَّ فإن المساهمة الإجمالية لأنظمة التسجيل، كما يتبين من نتيجة السنة السابقة، لا تزال كبيرة للغاية، مما ألقى على عاتق الأمانة مسؤولية ضمان وجود مستوى مناسب من الاستثمار في أنظمة تكنولوجيا المعلومات من أجل استمرار القدرة التنافسية لتلك الأنظمة العالمية الخاصة بالملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالنفقات في عام 2016، قال المدير العام إن من الملاحظ أن نفقات الموظفين تمثل نحو 63.1 في المائة من مجموع النفقات، وهذا الرقم أعلى بنسبة 3.7 في المائة تقريباً مما كان عليه في عام 2015، وذلك نتيجةً للزيادات القانونية مثل زيادة الدرجات الوظيفية، وتثبيت العاملين في وظائف مستمرة، وزيادة المساهمة في مستحقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة. وأضاف المدير العام، فيما يخص التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، أن المنظمة بلغ مستوى تمويلها 60 في المائة تقريباً. وقال إن المنظمة تنتبه بشدة لهذا الالتزام، إذ تسعى إلى ضمان قدرتها على تقديم مساهمات إضافية كلما أمكن ذلك. وفيما يتعلق بتوقعات عام 2017، مع مراعاة أن ذلك كان في شهر سبتمبر، قال إن المنظمة تتوقع تحقيق نتيجة شاملة تضاهي النتيجة الإجمالية التي تحققت في عام 2016. وذكر أن ذلك سيُمكِّن المنظمة من إنهاء الثنائية على نحو إيجابي للغاية. وانتقل المدير العام إلى اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 والخطة الرأسمالية الرئيسية، فأشار إلى أن القراءة الشاملة الأولى للبرنامج والميزانية قد اكتملت في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية في شهر يوليو، وأن الاقتراح يتوقع زيادة تُقدَّر بنسبة 10.4 في المائة في الإيرادات خلال الثنائية. وذكر المدير العام أن القرار الذي اتخذته لجنة الخدمة المدنية الدولية مؤخراً بشأن مضاعف تسوية مقر العمل وثيق الصلة بنفقات الموظفين، وأنه يشكل مصدر قلق لجميع الدول الأعضاء، وأشار المدير العام إلى أن أحدث قرار للجنة الخدمة المدنية الدولية قد اتُّخذ في فيينا، وأن هذا القرار يتضمن تراجعاً عن القرار السابق بشأن ما كان يُشار إليه باسم "سد الفجوة". وينص هذا القرار الأخير على فترة انتقالية لتطبيق مضاعف تسوية مقر العمل الجديد حتى فبراير 2018، وعلى تطبيق التسويات تدريجياً على مراحل زمنية بدءاً من شهر

فبراير. وقال المدير العام إنه على علم بالطلب المُقدَّم من كثير من الدول الأعضاء لتقديم تقدير دقيق لتأثير هذا القرار ولضمان أن المنظمة تلتزم بمسؤولياتها فيما يتعلق بنظام الأمم المتحدة المُوحّد، ولكن الأمانة غير قادرة حتى الآن على تقديم تقدير دقيق لتأثير قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية. وأضاف أن الأمانة، بناءً على مشاورات مع لجنة الخدمة المدنية الدولية، تتوقع إجراء تعديلات أخرى في الأشهر الممتدة حتى فبراير 2018، بما في ذلك تعديل أساس المقارنة المستخدم لتحديد مستوى الأجر للخدمة المدنية الدولية. ولذلك، لا تزال الأرقام الدقيقة غير قابلة للقياس في الوقت الحاضر. ومضى يقول إنه رغم وجود تقديرات تشير إلى أن الأثر سيتراوح بين 1.5 و3 في المائة، فإن ذلك يتوقف على حدوث أشياء معينة، منها على سبيل المثال إدخال أي تعديل على أساس المقارنة. وقال إن للمنظمة مصلحة في ضمان نزاهة نظام الأمم المتحدة الموحد، وإن للموظفين مصلحة في شفافية ودقة المنهجية التي تُطبَّق لتحديد أجورهم، وإن الإدارة مسؤولة عن بذل العناية الواجبة لضمان دقة المنهجية المُطبَّقة وشفافيتها وإمكانية شرحها للموظفين. ومضى يقول إن المنظمة، في هذه المرحلة، تمر بعملية بذل العناية الواجبة. وأضاف أن هناك إشارات متعددة في نظام الموظفين ولائحته إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية من حيث التزام المنظمة بنظام الأمم المتحدة الموحد، والتزاماتها تجاه هذا النظام، وامتثالها للمعايير التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وختاماً لمسألة قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية، ذكر المدير العام أن الفقرات المُضافة في وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية توفر أساساً لحساب مدى التأثير المحتمل لقرار لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن افتراضات التخطيط المستخدمة في وثيقة البرنامج والميزانية، وهي إحدى وثائق التخطيط المالي. وأضاف أنها وثيقة تحدد تقديراً للإيرادات التي ستتحقق بالإضافة إلى تقديرات النفقات التي تطلب المنظمة بشأنها إذناً من لجنة البرنامج والميزانية. ثم انتقل المدير العام إلى بعض تفاصيل وثيقة البرنامج والميزانية، وذكر أنها تتوقع حدوث زيادة إجمالية في الإيرادات بنسبة 10.4 في المائة، وهي نسبة كبيرة نوعاً ما ستجعل إيرادات المنظمة خلال الثنائية تتجاوز 800 مليون فرنك سويسري لأول مرة، لتبلغ ما يُقدَّر بنحو 826 مليون فرنك سويسري. ومضى يقول إن إيرادات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وحده ستمثل نحو 76.7 في المائة من تلك الإيرادات، بناءً على توقعات كبير الاقتصاديين بشأن الإيرادات، التي استُعين فيها ببيانات سابقة من المكاتب الرئيسية لإيداع طلبات الملكية الفكرية، والمصادر الرئيسية للطلبات الدولية المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، بالإضافة إلى توقعات الناتج المحلي الإجمالي الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وأعرب المدير العام عن رغبته في إضافة ملاحظة تحذيرية فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي. وذكر أنه لا جدال أن أداء نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وغيره من الأنظمة العالمية للملكية الفكرية يعتمد اعتماداً كبيراً على أداء الاقتصاد العالمي، رغم أنه قد لوحظ منذ الأزمة المالية العالمية أن نشاط الملكية الفكرية معاكس لاتجاه الدورة الاقتصادية إلى حد ما. فعلى الرغم من التغيرات الاقتصادية، ظلت معدلات النمو في مجال الملكية الفكرية متسقة إلى حد ما. واستطرد قائلاً إن ذلك يرجع، من بين أمور أخرى، إلى تغير التوزيع الجغرافي للطلب على الأنظمة العالمية للملكية الفكرية في المنظمة. وأضاف أن هناك دلائل على أن درجة المخاطر الاقتصادية ربما تكون متناقصة في الاقتصاد العالمي، ويمكن ملاحظة ذلك في بعض المؤشرات. فعلى سبيل المثال، لأول مرة منذ الأزمة المالية العالمية، تشهد جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حالة نمو. ومن ناحية أخرى، لا تزال توجد مخاطر مالية، لا سيما درجة الحيز المالي المتاح للسلطات المصرفية المركزية، وخصوصاً في حالة حدوث أي تراجع مفاجئ في الاقتصاد العالمي. ومضى يقول إن من الإنصاف، في الوقت نفسه، أن نقول إن مستوى المخاطر السياسية قد ارتفع. فعلى الرغم من وجود بعض الإشارات المطمئنة بشأن أداء الاقتصاد العالمي، توجد أيضاً بعض الإشارات التي تؤدي إلى استمرار اتباع نهج حذر للغاية إزاء افتراضات التخطيط للثنائية المقبلة. وفيما يخص افتراضات التخطيط هذه، ذكر المدير العام أن من المتوقع أن تزيد الإيرادات بنسبة 10.4 في المائة، إلا أنه من المقترح زيادة النفقات بنسبة 2.7 في المائة فقط، وهو نهج حصيف. وأضاف أن عنصر الموظفين لن يرتفع إلا بنسبة 0.8 في المائة، ويرى المدير العام أن هذا إنجاز جيد يرجع إلى الأرباح المدفوعة فيما يتعلق بالاستثمارات التي أُجريت في نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتسم بالكفاءة والقدرة على الصمود وتقوم عليها أنظمة الملكية الفكرية العالمية. وقال المدير العام إنه لا توجد أي وظائف جديدة مقترحة، وهذه هي الثنائية الخامسة على التوالي التي لا يُقترح فيها أي وظائف جديدة. وأضاف أن هناك نفقات مقترحة لا تتعلق بالموظفين قدرها 265.9 مليون فرنك سويسري. أما نفقات التنمية، التي يجري تقديرها الآن لأول مرة وفقاً للتعريف الجديد، فستبلغ 18.3 في المائة. وذكر المدير العام أن هذا الرقم لا يمكن مقارنته بأرقام أي ثنائيات سابقة، لأنه يستند إلى تعريف جديد يجري تطبيقه

لأول مرة. وفيما يخص الخطة الرأسمالية الرئيسية، ذكَّر المدير العام بإقرار المشروعات للثنائية المقبلة، التي يُقترح أن تكون بمبلغ 25 مليون فرنك سويسري، في الدورة التي عقدتها لجنة البرنامج والميزانية في شهر يوليو. وأضاف أن هذه المشروعات تشمل المباني والسلامة والأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: جميع البنود الرئيسية للخطة الرأسمالية التي تهم المنظمة. وقال إن الاقتراح يمتثل امتثالاً تاماً لسياسة الأموال الاحتياطية التي تطبقها المنظمة. ومضى يقول إن الخطة الرأسمالية الرئيسية أداة بالغة الأهمية في ضمان التخطيط في الوقت المناسب للاستثمارات الرأسمالية اللازمة، لضمان أن تظل الويبو قادرة على الاضطلاع بولايتها وأن تكون قادرة على المنافسة، لا سيما في الأنظمة العالمية للملكية الفكرية. وقال إنها تقلص الحاجة إلى الإصلاحات التفاعلية والطارئة التي تميل إلى أن تكون أغلى بكثير من الاستثمارات الرأسمالية المخطط لها سلفاً، وإنها تلغي أو تخفف من المخاطر البيئية المتعلقة بالأمن والسلامة والصحة للجميع. وأخيراً، فيما يتعلق بمقترحات الإدارة المالية، أعرب المدير العام عن تقديره للتوصية الإيجابية بالتغييرات المقترح إدخالها على سياسة الاستثمار التي نظرت فيها لجنة البرنامج والميزانية في اجتماعها السابق. وقال إن الأمانة قد أعدت أيضاً اقتراحاً بإجراء تعديلات على النظام المالي ولائحته، وإن هذه التعديلات من شأنها أن تعزز إطار المشتريات الذي أُوصي بالموافقة عليه. وأضاف أنه لا يزال يوجد الآن عدد قليل من التغييرات التي اقترحتها الأمانة والتي من شأنها أن تُيسّر إعداد التقارير المالية وتساعد على تحسين الاتساق والدقة في النظام المالي ولائحته. وأضاف أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد استعرضت هذه التغييرات وفقاً للقرار الذي اتخذته الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية. وختاماً، ذكر أن المنظمة تدرك جيداً أهمية البند الخاص بالمكاتب الخارجية المدرج في جدول أعمال الاجتماع، وتدرك أن هذا قرار في أيدي الدول الأعضاء إلى حد بعيد.

البند 2 اعتماد جدول الأعمال

6. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/27/1 Prov.4.

7. وعرضت الرئيسة مشروع جدول الأعمال، وأوضحت أنه من أجل تسهيل مناقشات لجنة البرنامج والميزانية، صُنِّفت بنود جدول الأعمال في الوثيقة في ست مجموعات، ألا وهي: التدقيق والرقابة الإدارية؛ واستعراض أداء البرنامج والمالية؛ والتخطيط وإعداد الميزانية؛ وتقارير مرحلية عن المشروعات الرئيسية والمسائل الإدارية؛ واقتراحات؛ وبنود لاحقة لقرارات جمعيات 2016 للدول الأعضاء في الويبو والدورة 26 للجنة الميزانية. ونظراً لعدم وجود تعليقات، أُعتُمد القرار.

8. اعتمدت لجنة البرنامج والميزانية جدول الأعمال (الوثيقة WO/PBC/27/1).

9. وأعلنت الرئيسة، لدى عرضها للجدول الزمني المؤقت، أن تخطيط جدول الأعمال المبدئي قد أخذ في الاعتبار حساب الوقت اللازم المخصص لكل بند وأن الهدف هو مناقشة جميع البنود مناقشةً متوازنةً. ومضت الرئيسة تقول إن الجدول الزمني يتبع ترتيب بنود جدول الأعمال. ووفقاً لجدول الأعمال المبدئي، سيُخصَّص اليوم الأول من الاجتماع لمناقشة البنود من 3 إلى 5 المدرجة تحت عنوان التدقيق والرقابة الإدارية. وستواصَل مناقشة مسائل التدقيق والرقابة في صباح يوم الثلاثاء مع البند 6 من جدول الأعمال، يليه البندان 7 و8 المدرجان تحت عنوان استعراض أداء البرنامج والمالية. وسيجري تناول البند 9 (اقتراح البرنامج والميزانية) بعد ظهر يوم الثلاثاء، وستُواصل مناقشة هذا البند في صباح يوم الأربعاء. وسيُنظَر في البندين 10 و11 بعد ظهر يوم الأربعاء، وستبدأ في صباح يوم الخميس المناقشة الخاصة بالمكاتب الخارجية الجديدة. وسيجري تناول أي بنود معلقة بعد ظهر يوم الخميس. وفي حالة عدم الانتهاء من مناقشات موضوع معين في الوقت المخصص لها، فسوف تبدأ مناقشة البند التالي من بنود جدول الأعمال، وسوف يجري التعامل مع أي مناقشات معلقة في مرحلة لاحقة. وفي حالة الانتهاء من النظر في أحد بنود جدول الأعمال قبل الموعد المقرر، فسيُقدَّم البند التالي من بنود جدول الأعمال. وقالت الرئيسة إن الجلسات الصباحية ستبدأ في الساعة العاشرة صباحاً وستستمر حتى الساعة الواحدة ظهراً، ثم تُعقد الجلسات من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الساعة السادسة مساءً. ونظراً لأن جدول الأعمال شديد الازدحام ولأن الوفود ستستطيع تقديم مساهمات في جميع البنود عند طرحها للنظر فيها، فقد طلبت الرئيسة من شتى

المجموعات والدول الأعضاء الراغبة في الإدلاء ببيانات عامة أن تتناول النقاط الأساسية لتلك البيانات بإيجاز شديد وأن تقدم نسخةً خطيةً كاملةً من ملاحظاتها إلى الأمانة من أجل إدراجها في المحضر الحرفي. ودعت الرئيسة المجموعات الإقليمية إلى الإدلاء ببياناتها.

10. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأعرب عن امتنانه لمراجع الحسابات الخارجي، واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وشعبة الرقابة الداخلية الذين أدّوا جميعاً دوراً أساسياً في آلية مراجعة حسابات المنظمة، وشكرهم الوفد كذلك على عملهم المتواصل وما يقدمونه إلى اللجنة من تقارير. وتوفيراً للوقت من أجل جدول الأعمال المزدحم، أعرب الوفد عن رغبة المجموعة في إرجاء تعليقاتها إلى وقت لاحق في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة. وقال الوفد إنه يأمل ويعتقد أن الجهود الجماعية يمكن، بتوجيه من الرئيس، أن تتبلور وتؤتي نتيجة إيجابية في الدورة من أجل تحقيق الهدف النهائي لعملية وضع الميزانية، ألا وهو الموافقة على ميزانية الثنائية المقبلة.

11. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وقال إنه بالإضافة إلى البنود المهمة التي نُظِر فيها خلال الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في شهر يوليو، على اللجنة الآن أن تتناول أموراً أساسية أخرى، لا سيما التقرير المُقدَّم من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وتقرير مراجع الحسابات الخارجي، وتقرير مدير شعبة الرقابة الداخلية، والتقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، والتقرير المرحلي عن نظام التخطيط للموارد المؤسسية. وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية أحاطت علماً بالتعديلات التي أُدخِلت على البرامج 3 و4 و5 و8 و13 و30 وعلى وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018، فضلاً عن البنود المدرجة في الخطة الرأسمالية الرئيسية، التي ركّزت حقاً على ثلاثة أركان، هي: تكنولوجيا المعلومات، والمباني، والأنظمة الأمنية. وذكر أن كثيراً من البرامج المتعلقة بلجنة البرنامج والميزانية لا تزال مفتوحة، وأن مجموعة البلدان الأفريقية تولي اهتماماً خاصاً لتخصيص الموارد المرتبطة بالتنمية. وأضاف أنها تريد تعزيز تنفيذ الجهود التنموية الملموسة وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومضى يقول إن المجموعة ترى أن وثيقة البرنامج والميزانية طموحة، وأنها تهدف إلى تلبية الاحتياجات الكثيرة للدول الأعضاء، وأن ذلك جزء أساسي من عمل المنظمة من أجل تحقيق هدف الويبو الاستراتيجي على النحو الأمثل. وذكر الوفد أن مجموعة البلدان الأفريقية ترغب في الإعراب عن قلقها بسبب الإنقاص الكبير في كثير من البرامج للموارد المُخصَّصة للنتيجتين المرتقبتين هـ2.1 وهـ2.3 فيما يتعلق بالأطر التشريعية والتنظيمية والسياسية، فضلاً عن تعزيز الموارد البشرية لتلبية احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الأقل نمواً وشروط انتفاع تلك البلدان بالملكية الفكرية انتفاعاً فعالاً. ومضى يقول إن الأمر نفسه ينطبق أيضاً على غياب التوقعات المتعلقة بالميزانية في إطار النتيجة المرتقبة هـ4.3، التي تتعلق باتفاقات التعاون مع البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وذكر أن المجموعة تكرر رأيها الإيجابي جداً بشأن كفاءة شتى البلدان المرشحة لاستضافة مكاتب الويبو الخارجية، فضلاً عن العروض الممتازة التي قُدّمت خلال الدورة السادسة والعشرين بشأن هذا الموضوع. وقال الوفد إنه يود أن يحثّ على تطوير شبكة الويبو الإدارية، مما يتيح تغطية أفضل في جميع أنحاء العالم. وذكر أنه ملتزم التزاماً تاماً بالمشاركة النشطة في أي عملية من شأنها أن تؤدي إلى نتيجة مقبولة للجميع. وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية تأمل أن تخرج هذه الدورة السابعة والعشرين بتوصيات تثبت التزامها بالمشاركة في هذه البنود المختلفة من جدول الأعمال.

12. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن أمله في أن تُمكِّن الموادُ المعروضة على اللجنة الدولَ الأعضاء من تقييم الحالة الراهنة وأن تتيح فرصةً لطرح أفكار وتوصيات من شأنها أن تساعد على زيادة تحقيق الاستفادة القصوى من المنظمة. وفيما يتعلق بأمور التدقيق والرقابة، قال الوفد إن المجموعة تحيط علماً بالوثائق WO/PBC/27/2 وWO/PBC/27/3 وWO/PBC/27/4 وWO/PBC/27/5. وقال إن من دواعي سروره أن تكون اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة سعيدة بشعبة الرقابة الداخلية، والتغطية الرقابية، وأن تقر بجودة تقرير الرقابة. وتمشياً مع تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، أعرب الوفد عن رضا المجموعة عن المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية للحسابات، وأعرب عن سرورها باستمرار تلقي الويبو رأياً غير مشفوع بتحفظات. وقال إن المجموعة تتطلع إلى الاستماع إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ومراجع الحسابات الخارجي، وشعبة الرقابة الداخلية. وفيما يتعلق باستعراض أداء

البرامج والمالية، ذكر الوفد أن المجموعة تشكر الأمانة على الوثيقة WO/PBC/27/6 بشأن التقرير المالي السنوي والبيانات المالية لعام 2016، وأنها يسرها وجود فائض وفير في صافي الأصول. وأضاف الوفد أيضاً أن المجموعة تحيط علماً بالوثيقة WO/PBC/27/INF/1 بشأن التقرير السنوي عن الموارد البشرية وأنها درست هذه الوثيقة، وتشكر الأمانة على إعدادها. وفيما يتعلق بالتنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين، قال إن المجموعة ترحب بأي جهود إضافية لتحقيق التوازن في التنوع الجغرافي في القوى العاملة. ومضى يقول إن المجموعة، بعد أن انتهت من القراءة الأولى لمشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018، تشعر بالتفاؤل وبأن المناقشة والتعليقات والتوصيات، بما في ذلك التعديلات الممكنة للوثيقة التي ستُجرى خلال هذه الدورة للجنة البرنامج والميزانية، ستسفر عن وثيقة برنامج وميزانية جيدة جداً للثنائية المقبلة. وأضاف أن المجموعة تحيط علماً بأن التعديل المقترح وإطار وصف البرامج ونتائجها في البرامج 3 و4 و5 و8 و13 و30 قد انعكسا. وقال إن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ تأمل أن تتمكن اللجنة من حل المسائل التي لم يُنظر فيها بعد، أيْ في البرامج 9 و10 و15 و20 و32. وأضاف أن المجموعة تتطلع أيضاً إلى إجراء مناقشات بشأن عدد من المسائل، منها المسائل الخاصة باقتراح تخفيض المساهمات بنسبة 10 في المائة ومنهجية الاتحاد من أجل تخصيص الإيرادات والنفقات حسب الاتحاد، وترى أن اللجنة ستكون قادرة على إيجاد حلول لجميع المسائل المعلقة. وقال إن المجموعة يسعدها أن ترى أن الحفاظ على القدرة التنافسية للنظام العالمي للملكية الفكرية سيظل محور التركيز الرئيسي للثنائية المقبلة. وأضاف أن ذلك يوضح أن عمل الويبو ينبغي ألا يُخطَّط بمنظور انعزالي. وأقر الوفد بأن الهياكل تسمح بمزيد من الكفاءة في الاستفادة من الخبرات المتاحة، ولكن لكي تتمكن الويبو من أداء مهمتها بالكامل لتقديم خدمات الملكية الفكرية العالمية لحماية الاختراعات والعلامات التجارية والتصاميم على الصعيد العالمي، ينبغي أن يكون اتخاذ القرارات والتخطيط بالتنسيق والتعاون فيما بين شتى القطاعات. وقال إن المجموعة سعيدة برصد اعتماد من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي أو مؤتمرات دبلوماسية، في حالة التوصل إلى اتفاق في مجالات المناقشات الجارية منذ مدّة. كما أعرب الوفد عن تقديره لكون اقتراح البرنامج والميزانية قد سمح بدمج البعد الإنمائي في جميع برامج المنظمة. وقال إن المجموعة تؤيد استمرار إيلاء الأولوية للبعد الإنمائي للمنظمة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى التركيز على أهداف التنمية المستدامة عند تصميم البرامج وتنفيذها. وذكر الوفد أن المجموعة ستسهم مساهمةً بنّاءةً في تحقيق النتائج والقرارات المتفق عليها، بما في ذلك النتائج والقرارات الخاصة بالخطة الرأسمالية الرئيسية فضلاً عن مناقشة النظام المالي ولائحته. وقال الوفد إن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ سوف تظل تشارك مشاركة بنّاءة في المناقشة الخاصة بافتتاح مكاتب الويبو الخارجية الجديدة. وأوضحت المجموعة على لسان وفد إندونيسيا أن الموافقة على المبادئ التوجيهية للمكاتب الخارجية جاءت بعد أن طُرحت وجهات نظر متنوعة بشأن هذا الموضوع. وذكر الوفد أن المجموعة، في وجود ستة من المتقدمين، مستعدة بروح بنّاءة للتوصل إلى قرار بشأن منهجية البتّ في فتح مكاتب الويبو الخارجية الجديدة على أساس الاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء.

13. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقال إنه يعتقد أن اللجنة ستحرز تقدماً تحت قيادة رئيستها، وأوصى الجمعية العامة بالموافقة على الميزانية. وذكر أن المجموعة تشكر الأمانة على إعداد الوثائق ذات الصلة في الوقت المناسب وبطريقة مهنية. وعلى المنوال نفسه، توجه الوفد بالشكر إلى الأمانة على التعديلات التي سيجري إدخالها على مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 على النحو الذي اقترحته الدول الأعضاء خلال الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية، وأبدى رغبته في الإعراب عن تأييده للوثيقة المقترحة. وقال الوفد إن المجموعة تحيط علماً بالتعليقات التي قدمتها الأمانة فيما يخص قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية الذي طلبته الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية. وعلى المنوال نفسه، أعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أنه يثق في التزام الأمانة في هذه المسألة بالذات ويحترمه. وذكر أن المجموعة تود أن تشكر المدير العام، السيد فرانسس غري، على تعليقاته بشأن الحالة الراهنة فيما يتعلق بقرار لجنة الخدمة المدنية الدولية وآثاره المحتملة. وذكر الوفد أن المجموعة تود أن تشدد على أنها تؤيد توفير ظروف تنافسية للاحتفاظ بقوة عاملة مؤهلة في الويبو من أجل تقديم خدمات فائقة الجودة استناداً إلى خصوصية المنظمة. وأبدى الوفد رغبة المجموعة في التأكيد مجدداً على أنها تواصل استكشاف الإمكانات التي تتيحها الويبو من خلال مبادرات المساعدة التقنية. وأضاف أنه يوجد، كما هو مُلاحَظ، طلب متزايد في المنطقة لتحسين المشاركة في شتى أنشطة الويبو التي تعمل على تطوير التعاون الإقليمي وتنفيذ

مبادرات المساعدة التقنية والمشروعات القائمة على الطلب. وذكر الوفد أن المجموعة تود أن تُثني على عمل إدارة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة في إطار البرنامج 10 والبرنامج 30، وعلى عمل أكاديمية الويبو في إطار البرنامج 11، وأنها تحث على مواصلة الأنشطة بالطريقة المهنية نفسها. وعلى المنوال نفسه، أعرب الوفد عن تطلع المجموعة إلى إجراء مناقشات بنّاءة بشأن المسائل المعلقة وفقاً لقائمة القرارات الواردة في الوثيقة WO/PBC/26/11. وأعرب عن تقدير المجموعة للتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية في عام 2017 الذي أسفر عن عدد من التحسينات، وأبدى رغبة المجموعة في الإشادة بالعمل الذي قامت به الأمانة من أجل مواصلة تحقيق قدر أكبر من المرونة في تكوين قوتها العاملة. ومضى الوفد يقول إن التنوع في مكان العمل ضرورة استراتيجية توجبها طبيعة الأعمال في الويبو، ولذلك فإن المجموعة ترغب في رؤية مزيد من مواطني الدول الأعضاء غير المُمثَّلة والمُمثَّلة تمثيلاً ناقصاً بين موظفي الويبو. وفيما يخص مكاتب الويبو الخارجية، أعرب الوفد عن رغبة مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق في أن تؤكد من جديد تأييدها للمبادئ التوجيهية المتفق عليها في الجمعية العامة لعام 2015 التي تنص على أنه، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الفعلية للمنظمة، ينبغي إيلاء الأولوية للمناطق التي تخلو من أي مكتب خارجي، وينبغي النظر في التوزيع الجغرافي العادل ومراعاته. وفي هذا السياق، قال الوفد إن المجموعة تود أن تُوجِّه عناية الدول الأعضاء إلى أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق لا تزال هي المنطقة الوحيدة التي تخلو من أي مكتب خارجي، وأن رومانيا قد ترشحت لاستضافة أحد مكاتب الويبو الخارجية.

14. وأعرب وفد الصين عن سعادته بأن حافظت الويبو على وضعها القوي مع تحسن اتجاه الاقتصاد العالمي. وقال إن الويبو، بحلول نهاية عام 2016، كانت قد حققت فائضاً تشغيلياً قدره 32 مليون فرنك سويسري، وحققت أصولها الصافية رقماً قياسياً بلغ أكثر من 310 ملايين فرنك سويسري، مما أرسى أساساً متيناً لمستقبل الويبو الإنمائي. ومع ذلك، كما أشار الدكتور غري، لا يزال يتعين معالجة بعض المشكلات التي تضرب جذورها بعمق في الاقتصاد العالمي، ولا يزال يوجد كثير من الشكوك التي تهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي، ويقتضي كل ذلك أن تتبنى الويبو نهجاً تطلعياً في التخطيط الاستراتيجي والعمليات اليومية من أجل توسيع وإدارة أنظمة خدمات الملكية الفكرية العالمية والتركيز على المنتفعين بخدمات الملكية الفكرية لتحسين مستويات الخدمات. واستطرد الوفد قائلاً إن شعبة التنمية ينبغي أن تُوضَع على رأس أنشطة الويبو كي يعود نظام الملكية الفكرية بالنفع على مزيد من الأشخاص بطريقة متوازنة وفعالة. وأضاف الوفد أن الويبو ينبغي أن تواصل التركيز على تدريب القوة العاملة وتنمية مهاراتها، فضلاً عن تطوير قواعد البيانات من أجل الحفاظ على مركز الويبو التنافسي وتحقيق التحديث. وفيما يتعلق بمشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 الذي تستمر مناقشته في الدورة الحالية، أعرب الوفد عن رضاه عن التنقيحات التي أدخلتها الأمانة على المشروع بناءً على تعليقات الدول الأعضاء. ورأى الوفد أن هذا المشروع سيساعد على توجيه أنشطة الويبو في الثنائية المقبلة، ولذلك فهو ذو أهمية حيوية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يشارك في مناقشات بنّاءة بشأن المشروع في الدورة الحالية لتيسير اعتماده. ومضى الوفد يقول إن المناقشات، في هذه الدورة، ستشمل تقارير مراجع الحسابات الخارجي والتقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، بالإضافة إلى مسائل التدقيق والرقابة الأخرى. وأضاف الوفد أن التقرير السنوي عن الموارد البشرية سيُعرَض أيضاً وستستمر المناقشات بشأن فتح مكاتب خارجية جديدة، وستؤثر جميع هذه المسائل تأثيراً كبيراً على أنشطة الويبو.

15. وتحدث وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وقال إنه سيؤيد المضي قدماً بمرونة للتوصية بالموافقة على الميزانية، لا سيما في المسائل المعلقة مثل البرنامج 15، الذي يتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى المجموعة. وأعرب الوفد عن رغبته في اغتنام هذه الفرصة ليعيد تأكيد استعداده للعمل بشكل بنّاء في شتى البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة. وذكر الوفد أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تؤيد إعداد وثيقة طموحة يمكن اعتمادها في الجمعية العامة في الشهر المقبل. وقال إن المجموعة أحاطت علماً بالوثائق المقدمة من أجل الاجتماع، وأثنت على جميع أعمال الأمانة وعلى تفانيها في إعداد الوثائق وعلى جلسة الإحاطة التي نُظّمت لشتى المجموعات الإقليمية. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن شكر مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي للأمانة على جهودها الرامية إلى تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي، واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ووحدة التفتيش المشتركة، ومع ذلك ذكر الوفد أن المجموعة تحثّ الأمانة على تحديث وتنفيذ

تلك التوصيات البالغة الأهمية التي لم تكتمل، مثل التوصيات المتعلقة بالموارد البشرية. وذكر الوفد أن المجموعة ترحب بالحوار البنّاء بين لجنة الخدمة المدنية الدولية والوكالات الدولية، مما أسفر عن القرار الجديد بتنفيذ تسوية غلاء المعيشة بتأثير أقل على الموظفين الفنيين. وبالإضافة إلى ذلك، قال الوفد إن المجموعة ترحب بقرار استعراض منهجية القرارات المقبلة للجنة الخدمة المدنية الدولية. وعلاوة على ذلك، أكد الوفد من جديد أن مسألة المكاتب الخارجية هي إحدى المسائل ذات الأولوية بالنسبة للمجموعة. وأضاف أن المجموعة، في أثناء الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية، أيّدت المرشح الذي توافقت عليه الآراء، المعروف عموماً بأنه كولومبيا، الذي قُدِّم اقتراحه رسمياً خلال الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. وقال الوفد إن من الأولويات تنفيذ قرار فتح مكاتب الويبو الخارجية في الثنائية الحالية، وذكر أن المجموعة تود أن تُذكِّر بالإسهامات التي قدمتها طوال هذه العملية، بما في ذلك قرار تقديم طلب وحيد بتوافق الآراء للثنائية 17/2016 على وجه الحصر. وذكر الوفد أن المجموعة ترى أن ذلك من شأنه أن ييسر المناقشات والمفاوضات بغية اتخاذ قرار. وفي هذا الصدد، قال الوفد إن المجموعة تُذكِّر بالتقدم المحرز في الجمعيتين السابقتين، الذي أسفر عن إنشاء مكتبين خارجيين جديدين في الجزائر ونيجيريا، على التوالي. وذكر أن المجموعة تتطلع إلى مواصلة هذا الاتجاه الإيجابي، وأنها، تحقيقاً لهذه الغاية، ستوجِّه جهودها نحو تحقيق نتيجة تعود بالنفع على الجميع.

16. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء. ورأى الوفد أن هذا الأسبوع يتيح فرصة ممتازة للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة كي تعتمد جمعيات الويبو في شهر أكتوبر البرنامج والميزانية للثنائية المقبلة. وهنّأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية الويبو على قوتها المالية، وقال إنه لا يزال يؤيد توجه الويبو الاستراتيجي وبرامجها على النحو المُبيَّن في مشاريع الوثائق التي قُدّمت من أجل هذه الدورة. ولكن ذكر الوفد أن الولايات المتحدة لا تزال تشعر بالقلق لأن الويبو تُموَّل بشكل غير متناسب من الرسوم المُحصَّلة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تشكل نسبة 76 في المائة كاملة من إجمالي تمويل الويبو. وأعرب الوفد عن قلقه لأن الاعتماد المفرط على قوة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات يخفي وراءه ضعفاً في الأنظمة الأخرى المدرة للدخل في المنظمة. وقال الوفد إنه قدَّم ورقة مناقشة يأمل أن تسهم في الحوار الجاري الذي يهدف إلى معالجة الاختلال في مصادر تمويل الويبو، بما في ذلك التمويل اللازم لإجراء التحسينات الرأسمالية المُبيَّنة في خطة الويبو الرأسمالية الرئيسية. وذكر الوفد أن موضوع تخصيص اعتمادات الميزانية ينبغي أن يكون بنداً منتظماً في جميع دورات لجنة البرنامج والميزانية التي من شأنها أن تساعد شتى اتحادات الويبو ومناقشاتها بشأن تحديد الرسوم. وسلّط الوفد الضوء بإيجاز على مسألتين تتعلقان بالميزانية ولهما أهمية كبيرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فأشار، أولاً، إلى أن هناك اعتماداً قد رُصِد من أجل مؤتمر دبلوماسي في إطار تكاليف غير مخصصة في الصفحة 15 من اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018، وأنه ذُكِر مرة أخرى في سياق معاهدة قانون التصاميم في الصفحة 30 واللجنة الحكومية الدولية في الصفحة 39. ومضى الوفد يقول إنه ليس في مقدوره أن يؤيد الاعتماد الخاص بعقد مؤتمر دبلوماسي، ما لم يكن ذلك خاضعاً لشرطين أساسيين. أولاً: لا بد لأي مؤتمر دبلوماسي أن يكون مشروطاً بالمشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء في الويبو، وثانياً: ينبغي لأي مؤتمر دبلوماسي ألا يدعو إلى عقده سوى المدير العام بناءً على قرار بتوافق آراء جميع الدول الأعضاء في الويبو. وذكر الوفد أن الويبو تتخذ قراراتها بتوافق الآراء إلا في حالات نادرة مثل انتخاب المدير العام. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن تغيير طريقة اتخاذ القرارات في الويبو من شأنه أن يغير طابعها الأساسي، ورأى الوفد أن ذلك يمكن أن يُعرِّض عملها الناجح للخطر. وأضاف الوفد أن أي نتائج تتحقق من دون تأييد من جميع الأعضاء ستكون أيضاً موضع شبهة. وقال الوفد إنه لا يستطيع أن يوافق على الاعتماد الخاص بعقد مؤتمر دبلوماسي إلا إذا كان من الواضح أن هذا المؤتمر الدبلوماسي يُعقد بعد موافقة جميع الدول الأعضاء في الويبو وأن باب المشاركة الكاملة فيه مفتوح. ومضى الوفد يقول إن مسألته الثانية تتعلق بضمان عدم استخدام رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد لتمويل أي نشاط من أنشطة نظام لشبونة. وذكر الوفد أنه يسعى إلى الحل الذي تم التوصل إليه قبل عامين، باعتماد وثيقة البرنامج والميزانية الخاصة بالثنائية الحالية.

17. وأيَّد وفدُ إيران (جمهورية – الإسلامية) البيانَ الذي أدلت به مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وفيما يتعلق بالبرنامج والميزانية، أقر الوفد بالتقدم المذهل الذي أُحرِز في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية خلال القراءة الشاملة الأولى للوثيقة. وتطلع الوفد إلى إجراء مناقشات مثمرة بشأن أبرز البرامج بناءً على التفاهم المتبادل. وأحاط الوفد علماً بالتقارير المقدمة في إطار التدقيق والرقابة الإدارية وكذلك في إطار مسائل استعراض أداء البرنامج والمالية. وتطلع الوفد إلى الاستماع إلى هذه التقارير التي تُقدِّم معلومات مُوثَّقة بشأن وظيفة الويبو ووضعها المالي. وأخيراً وليس آخراً، فيما يتعلق بإنشاء مكاتب الويبو الخارجية الجديدة، أعرب الوفد عن إدراكه للحاجة إلى المشاركة البنّاءة في المناقشة من أجل التوصل إلى اتفاق يمكن أن تقبله جميع الدول الأعضاء.

18. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا. وأعرب الوفد عن ارتياحه لأن الويبو، رغم عدم اليقين الاقتصادي، من المتوقع أن تتمكن من استكمال الثنائية الحالية بالفائض الذي ذُكر. ورأى الوفد أن ذلك يرجع في المقام الأول إلى استمرار نمو نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، مضيفاً أنه ينبغي الاستفادة من زيادة الطلبات الدولية استفادةً كاملةً لتعزيز استقرار الويبو المالي. وذكر الوفد أنه يعتقد أن جميع جهود الويبو ينبغي أن تُوجَّه نحو تحقيق أهدافها الرئيسية المتمثلة في تنفيذ خدمات الملكية الفكرية العالمية وتنسيق أنظمة الملكية الفكرية على أساس الفعالية والكفاءة، ولذلك ينبغي لأعضاء لجنة البرنامج والميزانية أن يستفيضوا في الاستعراض والمناقشة من أجل إيجاد أفضل السبل لضمان الأداء الفعال لبرنامج الويبو وميزانيتها. وفيما يخص نظام مدريد ونظام لاهاي، قال الوفد إن نظام التسجيل الدولي ينبغي أن يكون أسهل في الاستخدام من أجل استدامة الويبو ومواصلة تطويرها. ومع وضع ذلك في الاعتبار، رأى الوفد أن من مصلحة الويبو أن تعتمد اعتماداً أكبر على تعقيبات العملاء وآرائهم عند وضع سياسة الملكية الفكرية. ومضى يقول إن إحدى طرائق تحقيق ذلك هي من خلال مكاتب الويبو الخارجية التي تعزز الويبو على المدى الطويل عن طريق مساعدتها على زيادة عدد المنتفعين بخدمات الملكية الفكرية من خلال الخدمات المحلية والتفاعل وجهاً لوجه مع العملاء. وقال الوفد إن إنشاء المكاتب الخارجية ينبغي ألا يعتمد على التمثيل الجغرافي فحسب، مضيفاً أنه ينبغي إجراء مناقشات بشأن أوجه التقدم المستقبلي في تحقيق أهداف الويبو.

البند 3 تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

19. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/27/2.

20. ودعت رئيسة لجنة البرنامج والميزانية رئيسَ لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة إلى عرض الوثيقة WO/PBC/27/2.

21. وأدلى رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بالبيان التالي:

"أولاً، أود أن أشكر أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الذين انتهت ولايتهم في شهر يناير على خدمتهم ومشورتهم القيّمة التي قدموها خلال فترة ولايتهم. وتمنى لهم اللجنة النجاح والتوفيق في حياتهم المهنية والشخصية. وقد نما إلى علمي أن اثنين منهم سيظلان على مقربة من منظومة الأمم المتحدة. ولذلك فإن خسارتنا ستكون مكسباً لتلك المنظمات الدولية.

"وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات عن طريق الحضور الشخصي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتبادلت عدداً كبيراً من الرسائل عبر البريد الإلكتروني لتناول الأمور الملحة في الفترات الفاصلة بين هذه الاجتماعات.

"ولدينا نوعان من الأنشطة، كما تعلمون. فهناك أنشطة متكررة يمكن التخطيط لها مسبقاً، وهناك ما يسمى المشروعات الخاصة التي إما يتعذر التخطيط لها مسبقاً أو تكون ظرفية بطبيعتها. ومن بين الأنشطة المتكررة، أود أن أركِّز على نشاطين.

"النشاط الأول هو الأخلاقيات. وقد كُلِّفت اللجنة، كما تعلمون، بواجبات متعلقة بالأخلاقيات. وتحلّ رئيسة مكتب الأخلاقيات ضيفاً منتظماً على اجتماعات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وتعرض على اللجنة مستجدات الأمور المتعلقة بالأخلاقيات. وانتهت شعبة الرقابة الداخلية مؤخراً من مراجعة لإطار الأخلاقيات. وكانت اللجنة سعيدة بأن قُيِّم تصميم إطار الويبو الأخلاقي وبنيته على أنهما ملائمان، ولكننا ذكرنا أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لتعزيز تنفيذ هذا الإطار من خلال وضع الأولويات وتحديد مراحل التنفيذ.

"وفيما يتعلق بشعبة الرقابة الداخلية، فإن اللجنة سعيدة بالعمل الفائق الجودة الذي أنجزته شعبة الرقابة الداخلية خلال هذه الفترة، ونود أن نشكر المدير على جهوده في قيادة المهمة. وقد أحاطت اللجنة علماً مع الارتياح بأن أنشطة الشعبة تتماشى مع خطة الرقابة الداخلية المعتمدة، واللجنة مقتنعة بأن شعبة الرقابة الداخلية تستخدم الموارد المتاحة لتحقيق تغطية رقابية دقيقة، ونقر بجودة تقارير الرقابة التي استعرضناها.

"أما فيما يخص المشروعات الخاصة التي اضطلعت بها اللجنة خلال هذه الفترة، فقد استعرضنا سياسة التحقيق ودليل إجراءات التحقيق وعلّقنا عليها. ولعلكم تذكرون أنه قد حدثت مؤخراً تغييرات في ميثاق الرقابة الداخلية وقد أفضت تلك المراجعة إلى بعض التغييرات في سياسة الاستثمار ودليل إجراءات التحقيق. واستعرضنا سياسة نشر التقارير الرقابية.

"ويرجع استعرضنا لسياسة نشر التقارير الرقابية جزئياً إلى التعقيبات الواردة من الدول الأعضاء. وكان لنا دور استشاري في اختيار مراجع الحسابات الخارجي، واستعرضنا المشتريات والنظام المالي ولائحته التي وافقت عليها مؤخراً الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية. ونحيل بنوداً أخرى من النظام المالي ولائحته إلى هذه الدورة. وأود أن أشكر أولئك الذين اقترحوا تغييرات أو قدموا تعقيبات أو تعليقات من أي نوع.

"وفيما بين الاجتماعات، نستعرض حالات التضارب المحتمل في المصالح، وهذه العملية، إذا جاز لي أن أضيف ذلك، أصبحت تزداد تعقيداً وتستغرق وقتاً طويلاً.

"وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا بيانات إلى مراجع الحسابات الخارجي فيما يتعلق بإدراج المسائل الرئيسية الخاصة بمراجعة الحسابات في تقرير المراجعة القصير الأجل.

"وبوجه عام، يسر اللجنة أن تبلغ الدول الأعضاء بأن نظام الرقابة داخل الويبو يعمل بكفاءة، وبأنه قادر على حماية عمليات المنظمة. وأود، بالنيابة عن اللجنة، أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى الذين قدموا يد المساعدة في أعمال اللجنة، وإلى مدير الرقابة الداخلية، والمدير العام، والإدارة بوجه عام.

"وأود أن أضيف أنني سأحضر دورة لجنة البرنامج والميزانية. وسأكون هنا خلال الأسبوع كله. ويتمثل أحد الأغراض الرئيسية لذلك في أن أكون متاحاً للدول الأعضاء. لذلك أود أن أحث الدول الأعضاء على الحضور والتحدث معي في أثناء وجودي هنا في أي أمور معلقة أو مسائل سابقة ناقشتها اللجنة. شكراً جزيلاً، سيدتي الرئيسة."

22. وشكرت الرئيسةُ اللجنةَ على عرضها لتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الوارد في الوثيقة WO/PBC/27/2، وفتحت باب النقاش لسماع تعليقات الوفود.

23. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وتوجَّه بالشكر إلى الجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها المقدم إلى الدورة الوارد في الوثيقة WO/PBC/27/2. وأبدى الوفد رغبة المجموعة في الإعراب عن امتنانها للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة نظراً لما قامت به من دور أساسي في آلية الويبو للتدقيق والرقابة بغرض الحفاظ على فعالية وكفاءة وأهمية إدارة المنظمة وأنشطتها. وأعرب الوفد عن تقدير المجموعة لتفاعل اللجنة الاستشارية مع الدول الأعضاء، لا سيما من خلال الجلسات الإعلامية. ورحب بالتفاعل بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ومراجع الحسابات الخارجي، فهذا التفاعل من شأنه أن يؤدي إلى تحسين عملية متابعة التوصيات وتعزيز التعاون. وقال الوفد إن المجموعة ترحب أيضاً بعدم إغلاق أي توصيات رقابية ترصدها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة دون تنفيذها. واختتمت المجموعة بيانها بتوجيه الشكر إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وأعربت عن توقعها أن تواصل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الاضطلاع بدور رئيسي ونشط في آلية التدقيق والرقابة بأكملها في المنظمة.

24. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقديم التقرير الشامل إلى الدول الأعضاء. وأعرب عن سروره بأن تناولت التقارير أموراً مهمةً مثل استعراض الرقابة الداخلية، والمراجعة الخارجية للحسابات، والتقارير المالية، ورصد تنفيذ توصيات الرقابة، ومسائل الأخلاقيات والمظالم، والمساعدة المُقدمة إلى الهيئات الإدارية. وأعرب الوفد عن رضا مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن استخدام شعبة الرقابة الداخلية الموارد المتاحة لتحقيق تغطية رقابية كافية، وأقر بجودة التقارير الرقابية المُستعرضة. وقال الوفد إن المجموعة شاكرة لمستوى التنسيق بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية للحسابات. ورأى أن الاستعراضات ستعزز الدور المهم الذي تؤديه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وأبدى ثقته في أن هذه الأنواع من التدابير من شأنها أن تساعد المنظمة على الوفاء بولايتها على نحو أكثر فعالية.

25. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وشكر رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على العرض الممتاز للتقرير. وقال إن المجموعة ترحب بالتعاون الوثيق بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية، وترحب أيضاً بالتعاون مع الدول الأعضاء خلال عملية التشاور. وهنأ الوفد الويبو التي امتثلت للقواعد المتعلقة بالتدقيق والرقابة على النحو المبين في تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

26. وأعرب وفد الصين عن شكره للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها السنوي. وأبدى تقديره للعمل الشاق الذي اضطلعت به طوال العام الذي شهد خلاله الأعضاء تغييرات مهمة وكان عبء العمل فيه ثقيلاً جداً، إلا أن التنسيق الوثيق مع المدير العام وإدارة الويبو وشعبة الرقابة الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي أدى إلى نتيجة ناجحة إلى حد ما. وذكر الوفد أن الصين ستواصل دعم عمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في التأكد من أن هذه اللجنة الاستشارية ستزيد من تحسين مهامها الرقابية والاستشارية.

27. وشدَّد وفد البرازيل على أهمية دور اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالنسبة إلى المنظمة، بالإضافة إلى تقديره لصراحة اللجنة مع الدول الأعضاء. ومضى الوفد يقول إن الثنائية الحالية تشهد استعراض ميثاق الرقابة المنقح، وإدخال تحسينات ملموسة على إطار الرقابة في الويبو، وزيادة الشفافية، وتحفيز الحوكمة. وتطلع الوفد إلى مواصلة العمل مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في الثنائية المقبلة على نحو فعّال.

28. وأعرب وفد أستراليا عن شكره للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها وعلى مساهمتها القيّمة في مساعدة الدول الأعضاء على الاضطلاع بمسؤوليات الرقابة والحوكمة. وقال الوفد إن استراليا تقدر دور اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كل التقدير. وأحاط الوفد علماً بالتعليق الوارد في تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الحاجة إلى دعم إضافي لتمكينها من تلبية الطلبات الواردة من الدول الأعضاء. وحثَّ الوفدُ الأمانةَ على التعاون مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للتوصل إلى طريقة يمكن بها استيعاب هذا الطلب مع الحفاظ على استقلال اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ورأى وفد أستراليا

أن وجود مهمة تتعلق بالأخلاقيات وتتسم بالقوة والاستقلالية أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى الويبو وإلى غيرها من وكالات الأمم المتحدة. وأحاط وفد أستراليا علماً بنتائج مراجعة الحسابات التي أثبتت أن إطار الويبو بشأن الأخلاقيات ملائم ومتماش مع الممارسات الجيدة المتبعة في منظومة الأمم المتحدة. وأشار الوفد إلى تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في تقريرها بشأن الحاجة إلى تنفيذ أكثر طموحاً ومواعيد مستهدفة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، بالإضافة إلى الحاجة إلى تحسين عملية تحديد الأولويات. وحثَّ الوفد الويبو على وضع هذه الاقتراحات في الاعتبار. وأحاط الوفد علماً بمناقشة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع أمين المظالم فيما يتعلق بمشكلات تسوية المنازعات بوسائل غير رسمية. وشجع الوفد هذه الجهود وحثّ على إجراء مناقشات بشأن هذه المسألة. وفي الختام، أيد وفد أستراليا السياسات والإجراءات الفعالة والشفافة الخاصة بالحماية من الانتقام في الويبو التي تعكس أفضل الممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة. وتطلع وفد أستراليا إلى تلقي تعليقات من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن مشروع السياسة المنقحة بشأن الحماية من الانتقام.

29. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أُدلي به باسم المجموعة باء. وشكر الوفد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على هذا التقرير المفيد وعلى تعزيز الرقابة على المنظمة. وذكر الوفد أنه يدرك أن أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة خبراء يعملون بصفتهم الشخصية، وأنه ينبغي إمداد اللجنة بالموارد المناسبة للاضطلاع بمسؤولياتها. وقال الوفد إنه يود الحصول على مزيد من التفاصيل من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فيما يتعلق باقتراحها الذي يتعين أن يؤديه موظفو الفئة الفنية. ورحب الوفد بوجهة نظر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن ما إذا كانت عمليات التدقيق هذه تكشف عن أي شواغل ملحوظة أو عامّة. وأعرب الوفد عن سعادته بأن مراجع الحسابات الخارجي يستخدم الآن قاعدة بيانات الويبو المركزية (TeamCentral)، ورحب بالتعقيبات الإيجابية التي تلقتها الويبو من وحدة التفتيش المشتركة. وأحاط الوفد علماً برأي لجنة مراجعة الحسابات القائل بأنه يمكن تحسين تنفيذ توصيات الرقابة في الوقت المناسب. وقال الوفد إنه يود أن تُطلعهم الأمانة على أي جهود تُبذل في هذا الصدد. وأخيراً، تطلع الوفد إلى اقتراح اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتعقيباتها فيما يتعلق بمشروع السياسة المنقحة بشأن الحماية من الانتقام.

30. وقال رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إنه لا يعتقد أن هناك سؤالاً محدداً يتطلب الإجابة عنه، ولكنه يود أن يُعمل الفكر في بعض التعليقات. ورأى أن أهمها هو استعراض اللجنة الاستشارية لسياسة الويبو بشأن حماية المبلغين عن المخالفات. وذكر أن اللجنة الاستشارية تلقت خطاباً من مجموعة من الدول الأعضاء تطلب فيه إجراء استعراض سريع لهذه الوثيقة، وأن اللجنة الاستشارية تنظر حالياً في السبل التي يمكن بها مساعدة الدول الأعضاء في هذه السياسة بالذات. وقال إن اللجنة الاستشارية تُقدّر تأييد الدول الأعضاء لالتماس تقديم مزيد من الدعم إلى الجنة، وقال إن اللجنة ستناقش مع الأمانة كيفية توفير الدعم مع الحفاظ على استقلال اللجنة وبعض المسائل المتعلقة بالسرية. وأضاف أن اللجنة تشارك في أمور يمكن أن يكون فيها تضارب محتمل في المصالح، مما يجعل من الصعب جداً على الأمانة أن تفي بذلك. وقال إنها عملية موازنة، ولا بد من إيجاد حل لهذا الأمر. وذكر أن اللجنة الاستشارية ستعمل على ذلك وستعود إلى الدول الأعضاء باقتراحٍ.

31. ونظراً لعدم وجود تعليقات أخرى، شرعت الرئيسة في تلاوة فقرة القرار الذي أُعتُمد.

32. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علماً بتقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (الوثيقة WO/PBC/27/2).

البند 4 تقرير مراجع الحسابات الخارجي

33. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/27/3.

34. ودعا رئيس لجنة البرنامج والميزانية مراجع الحسابات الخارجي لتقديم الوثيقة.

35. وقدم مراجع الحسابات الخارجي البيان التالي:

"السيد الرئيس وأعضاء الوفود الكرام، في البداية، أود أن أعبر عن تحيات السيد شاشي كانت شارما وتقديره. ويسرني أن أعرض عليكم نتائج المراجعة الخارجية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية للعام 2016. وقد رُفع تقرير مراجع الحسابات الخارجي، والذي تضمن توصيات مراجعة مهمة، بصورة منفصلة لرفع التوصيات إلى الجمعية العامة.

"وقد أُسندت مراجعة حسابات الويبو إلى المراقب والمراجع العام للهند للأعوام المالية من 2012 وحتى 2017 وفقا لاعتماد الدورة الأربعين للجمعية العامة للويبو، والتي عُقدت في أكتوبر 2011.

"ويتناسب نطاق المراجعة مع اللائحة 8-10 من اللوائح المالية والمرجعيات التي وضعت في الملحق 2 بتلك اللوائح.

"وأُجريت المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والتي تبناها فريق المراجعين الخارجيين التابع للأمم المتحدة، وأجهزتها المتخصصة والمنظمة العالمية للطاقة الذرية، ومعايير المراجعة الخاصة بالمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، واللائحة 8-10 من اللوائح المالية للويبو.

"وأجرينا تحليلًا مفصلًا للمخاطر قبل القيام بالمراجعة الخاصة بسنة 2016. وصيغت استراتيجية المخاطر لإضافة قيمة إلى أداء الويبو، مع تقديم تأكيدات مستقلة إلى إدارة الويبو. وشكلت نتائج تحليل المخاطر أساس خطط المراجعة الاستراتيجية والسنوية.

"وتضمن تقرير المراجعة أربع وعشرين توصية. واستُكملت التوصيات بعد الحصول على رد الإدارة على استنتاجات المراجعة ويسعدني أن أبلغكم أن الويبو قد قبلت بغالبية توصياتنا.

"وتعتبر عملية مراجعة التوصيات المفتوحة عملية مستمرة، ويُرصد تطبيق التوصيات بصورة دورية. وبناء على النتائج التي تلقيناها من الإدارة حول تطبيق توصيات المراجعة الخارجية، أغلقنا 18 توصية هذا العام حتى الآن. وحتى الآن، توجد 42 توصية مفتوحة تتعلق بالفترات السابقة.

"وبالإضافة إلى التعبير عن وجهة نظر تتعلق بالقوائم المالية للويبو، فقد تضمنت تغطية المراجعة مجالات متعلقة بالاقتصاد والكفاءة وفاعلية التدابير المالية، والنظام المحاسبي والضوابط المالية الداخلية، والتنظيم العام والإدارة في الويبو. وكانت المجالات التي تناولناها في دورة المراجعة تلك هي مراجعة أداء نظام لاهاي، ومراجعة امتثال الخدمات التعاقدية الأخرى.

"وأظهرت مراجعة القوائم المالية للفترة المالية 2016 عدم وجود أوجه ضعف أو أخطاء نعتبرها أخطاء مادية في دقة القوائم المالية وصلاحيتها ككل. وقد قدمنا رأي مراجعة غير مشفوع بتحفظ فيما يتعلق القوائم المالية الخاصة بالويبو للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016. وسوف أشير الآن بإيجاز إلى المراجعات والتوصيات التي نتجت عنها.

"عندما راجعنا السُلف المستحقة التي دُفعت إلى الموظفين من أجل المنح التعليمية في نهاية ديسمبر 2016 لاحظنا أن 112 ألف فرنك سويسري كانت مستحقة السداد لأكثر من سنة، رغم أن جميع الموظفين كانوا مُطالبين بتقديم مطالبة التسوية النهائية في غضون أربعة أشهر عقب انتهاء العام الدراسي أو انتهاء الدراسة. فأوصينا بأن تتخذ الويبو إجراءات مناسبة لتسوية/استرداد سُلف الموظفين المستحقة المُقدمة من أجل المنح التعليمية في غضون الوقت المقرر.

"وفي 31 ديسمبر 2016، كان التزام المنفعة المحددة للويبو يبلغ 320.89 مليون فرنك سويسري تجاه التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وقد قُيد الخصم بمبلغ 154.35 مليون فرنك سويسري. ونظراً لكبر الخصم غير المُقيّد، لا بد من

اتخاذ إجراء في أقرب وقت ممكن لصياغة سياسة من أجل تنفيذ المعيار رقم 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS 39) الذي سيحل محل المعيار الحالي رقم 25.

ونحن نشجع الويبو على تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية السنوية للفترة التي تبدأ من 1 يناير 2017.

"والآن سأتناول التوصيات الهامة الناتجة عن مراجعة نظام لاهاي. فقد راجعنا أداء نظام لاهاي لتقييم مدى ملاءمة الأنظمة والعمليات في نظام لاهاي لتحقيق الهدف المتمثل في تقديم خدمات عالمية من الطراز الأول في مجال الملكية الفكرية لعملاء النظام فيما يتعلق بقطاع العلامات والتصاميم.

"ولاحظنا أن هدف توسيع نطاق نظام لاهاي ليشمل 58 طرفاً متعاقداً في وثيقة جنيف لم يتحقق إلا جزئياً، بأن شمل نظام لاهاي 51 طرفاً متعاقداً بحلول أكتوبر 2016.

"فأوصينا بأن تنظر الإدارة في اتباع استراتيجية أكثر استهدافاً لتوسيع نطاق نظام لاهاي ليشمل البلدان النامية والبلدان الأقل نموًا عن طريق استخدام مخصصات الميزانية من أجل استخدام نظام لاهاي على نطاق أوسع وبشكل أفضل.

"ولاحظنا أنه من بين مؤشرات الأداء السبعة للثنائية 15/2014، لم تتحقق الأهداف المحددة المتعلقة بثلاثة مؤشرات أداء. فأوصينا بأن تنظر الإدارة في وضع أهداف أكثر واقعية، مع مراعاة العوامل الخارجة عن سيطرتها، حتى يمكن السعي إلى تحقيقها على نحو استباقي.

"ولم تقدم اللائحة التنفيذية المشتركة أي إطار زمني للانتهاء من فحص الطلبات. ولاحظنا أن معالجة الطلبات الصحيحة في عام 2015 قد استغرقت وقتاً أطول مقارنة بالسنة السابقة.

"ولذلك أوصينا بأن تنظر الإدارة في وضع إطار زمني لفحص الطلبات ومعالجتها، فضلاً عن الإنفاذ الفعلي لأحكام التخلي عن الطلبات، لزيادة المساءلة وسرعة الاستجابة في النظام.

"وعلى الرغم من وجود عجز كبير في الإيرادات على مر السنين، فإن هيكل الرسوم في نظام لاهاي لم يُعدَّل منذ أكثر من 20 عاماً. ومن ثم فقد أوصينا بأن تنظر الإدارة في وضع استراتيجية قابلة للتنفيذ في وقت مبكر من أجل جعل نظام لاهاي مكتفياً ذاتياً، وبأن تنظر أيضاً في تقديم اقتراح في جمعية اتحاد لاهاي للنظر في هيكل الرسوم الحالي بصورة دورية.

"ولاحظنا أن نظام لاهاي لم يقدم أي اقتراح توظيف شامل يُوضِّح المتطلبات في الرتبة الفنية والوظائف العامة في السنوات الخمس الأخيرة. فأوصينا بأن تنظر الإدارة في وضع خطة شاملة فيما يتعلق بالاستراتيجيات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل لإدارة الموارد البشرية لنظام لاهاي استناداً إلى تحليل مناسب للثغرات وتوقع للمتطلبات.

"وقد أُطلق برنامج تحديث تكنولوجيا المعلومات بهدف تقليل المخاطر التشغيلية إلى أدنى حد، والاستفادة من مزايا نظام معلومات سجلات التصاميم الدولية الذي يعمل بكامل طاقته، وتعزيز قدرة بعض الحقول الرئيسية على تدوين أرقام الوثائق المتسلسلة التي كان مقرراً لها أن تصل إلى حدها الأقصى، الذي فرضه التصميم الأصلي. ولاحظنا أن أهداف مشروع تحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات لم تتحقق، حتى بعد مرور ثماني سنوات على بدء المشروع. فأوصينا بأن تنظر الإدارة في وضع استراتيجية طويلة الأجل بشأن تكنولوجيا المعلومات تشمل التحسينات اللازمة مثل زيادة درجة الدقة والصيانة.

"وراجعنا الخدمات التعاقدية الأخرى. وأُجريت مراجعة الامتثال لتقييم ما إذا كانت أنشطة المشتريات فيما يخص الخدمات التعاقدية الأخرى قد نُفِّذت وفقاً لسياسة الويبو للمشتريات والإجراءات المعمول بها ووفقاً لممارسات الشراء الجيدة. وفي حالة إجراءات الشراء البديلة، لاحظنا أن الاستثناءات المتكررة ربما أسفرت عن وضع اضطرت فيه الويبو إلى أن تستمر في التعامل مع المُورِّد نفسه دون أن تجني ثمار المنافسة في السوق. وبناء على ذلك، لا بد من زيادة تعزيز أحكام التعميمات الإدارية ودليل المشتريات من خلال فرض فترة زمنية قصوى للاستثناءات يلزم بعدها استعراض الاستثناءات في مجملها مع مراعاة توفر المشتريات في السوق وشروطها. ولذلك أوصينا بأن تُعجّل الويبو بتعديل التعميم الإداري ودليل المشتريات لإدراج الفترة الزمنية القصوى في الحالات التي تكون استثناءات من المناقصات التنافسية.

"وفي دراسة لمقارنة الشروط العامة لعقود الويبو بالشروط العامة لعقود الأمم المتحدة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، لاحظنا أن بعض الأحكام المشتركة لم تكن موجودة في الشروط العامة لعقود الويبو. فأوصينا بأن تُراجع الويبو الشروط العامة/الخاصة الحالية للعقود وأن تنظر في إدراج بنود بشأن عدم التنازل عن الحقوق، والبطلان الجزئي، والمعاملة الأكثر رعاية، وعمل الأطفال، والاستغلال الجنسي، والاحتيال أو الفساد.

"ولاحظنا أنه على الرغم من تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية للعقود، فإن هذه المؤشرات لم تُستخدم على نحو فعال في وقت تجديد العقود لتقييم أداء المُورِّدين. كما أن أسلوب تقييم أداء المُورّدين من خلال بطاقات الأداء أو نموذج تجديد العقد لم يكن قوياً بما يكفي لاستيعاب معايير الأداء المحددة. فأوصينا بأن تتفاوض الويبو وتتفق على معايير أداء مناسبة في وقت إبرام العقد، إلى جانب الالتزام بالتحسين المستمر. ويمكن أيضاً أن يكون أداء المُورِّدين جزءاً لا يتجزأ من تقييم المخاطر والتخطيط للطوارئ من أجل ضمان معالجة المشكلات في المرحلة الأولية.

"وفيما يخص إدارة المخاطر، لاحظنا أن سجل المخاطر رغم أنه شمل مجالات واسعة، فإن المخاطر المحددة التي تشمل شتى مراحل الشراء وإدارة العقود لم تُسجَّل من خلال السجل. ولم يكن ثمة دليل على رسم خريطة بشتى احتياجات الأعمال لكل شعبة داخلية أو قطاع داخلي، مُصنَّفةً حسب الأولوية أو مستوى المخاطر، أو وضع خطة عمل مرتبطة بكل عقد قائم أُبرم وفقاً لذلك على مدى السنتين المقبلتين، على أساس متجدد. ولذلك أوصينا بضرورة تعزيز إدارة المخاطر بإدراج تدابير التخفيف من مخاطر محددة بعد تصنيف المخاطر وتقييمها وترتيبها حسب الأولوية. ويمكن مواءمة المخاطر مع متطلبات كل برنامج أو شعبة في نظام إدارة المخاطر المؤسسية.

"ولاحظنا أنه في حالات منح عقود متعددة نتيجةً لعطاء واحد، يوجد مجال لإجراء مزيد من المفاوضات مع مُقدمي العروض ذوي المعايير التقنية المنخفضة ومعايير التكلفة المالية المرتفعة. فأوصينا في حالة تعدد الموردين الناتجين من عملية عطاءات واحدة بأن تنظر الويبو في الاستفادة من المفاوضات عن طريق استغلال المعايير التقنية/التجارية من أجل استفادة الويبو من الأسعار الأكثر تنافسية.

"وفي الختام وبالنيابة عن المراقب والمراجع العام للهند وجميع زملائي الذين انتُدبوا لإجراء المراجعة للويبو، أود أن أسجل تقديري للتعاون واللياقة اللذين عوملنا بهما من قبل المدير العام والأمانة وموظفي الويبو أثناء عملية المراجعة.

"وأتقدم بالشكر للرئيس المبجل وأعضاء الوفود الكرام على إعطائنا الفرصة لعرض تقريرنا عليهم. أشكركم."

36. وشكر الرئيس مراجع الحسابات الخارجي على العرض الوافي للتقرير ودعا الوفود إلى أخذ الكلمة.

37. وشكر وفد الصين مراجع الحسابات الخارجي على تقرير المراجعة للعام المالي 2016. وقال إن التقرير حوى النواحي الإدارية والمالية في الويبو ونظام لاهاي. وقال إنه أيضًا تقرير المراجعة الأخير لمراجع الحسابات الخارجي الحالي. وأعرب الوفد

عن عميق تقديره للسيد شارما وفريقه على تفانيهم وعملهم الجاد على مر السنين. وأشاد أيضًا ببيان الويبو للرقابة الداخلية، بتوقيع المدير العام. ورأى أن تعزيز وظيفة مراجعة الحسابات في الويبو من شأنه تعزيز فعالية أداء المنظمة. واستكمل قائلاً إنه لا شك أن الأمانة ستنفذ التوصيات المعقولة المقدمة من مراجع الحسابات الخارجي. غير أنه بعد دراسة التقرير دراسة متأنية، فإنه لاحظ بعض أوجه القصور في الوثيقة. أولاً، فيما يخص التوصية 6، فقد أوصى مراجع الحسابات الخارجي باتباع استراتيجية أكثر استهدافاً لتوسيع نطاق نظام لاهاي ليشمل البلدان النامية والبلدان الأقل نموًا، بما في ذلك عن طريق الدعاية، وإجراء دراسات استقصائية لاستخلاص آراء العملاء. ورأى الوفد أن نظام لاهاي، بوصفه أحد الأنظمة العالمية الكبرى للملكية الفكرية في المنظمة، يدخل حيزًا من الفرص الاستراتيجية الجديدة. وأضاف أن قليلًا من البلدان انضم إلى النظام مؤخرًا بينما يبحث جديًا العديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك الصين، في الانضمام إليه. وأردف قائلاً إنه خلال هذه العملية، تعد الدعاية وآراء العملاء أمورًا ضرورية دون شك، ولكن عند التحول إلى نظام أكثر عالمية وذي دائرة أوسع من المستخدمين، من المهم بنفس القدر أن نتطلع إلى المستقبل. وذكر أن ذلك قد ثبت تمامًا في وضع نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وغيرها من أنظمة الملكية الفكرية. وتابع قائلاً إنه بالطبع ثمة العديد من التدابير التي يتعين اتخاذها لكي يكون المرء متطلعًا إلى المستقبل، بما في ذلك استخدام اللغات الست الرسمية للأمم المتحدة ومنصات تكنولوجيا المعلومات الجديدة في نظام لاهاي وتقديم الخدمات والإدارة. وثانيًا، فيما يخص التوصية 8، فقد ذكر مراجع الحسابات الخارجي أنه لم تنفذ أي أنشطة لتكوين الكفاءات فيما يتعلق بنظام لاهاي. وقال إن ذلك ليس صحيحًا في رأيه، وضرب بالصين مثالاً. فقال إنه في 2015، أقامت الويبو بالتعاون مع مكتب دولة الصين للملكية الفكرية ندوات جوالة حول نظام لاهاي في الصين. وأردف قائلاً إن الجانبين نفذا العديد من أنشطة تكوين الكفاءات سويًا في السنوات الماضية، مستهدفين مستخدمي الملكية الفكرية الصينيين. وقال إنه بحسب علمه، فإن الويبو أقامت عدة ندوات مواضيعية في جنيف بصفة سنوية، وأُقيمت هكذا ندوة هذا العام خلال اجتماع لجنة العلامات. ومن ثم فإنه بوسعه أن يقول إن الويبو نفذت العديد من الأنشطة التي تتضمن تكوين الكفاءات فيما يخص نظام لاهاي. واستدرك قائلاً إنه بطبيعة الحال، فإن توصية مراجع الحسابات الخارجي بشأن خطة مدتها سنتان تُعد معقولة. وقال إن ذلك سيعزز جهود تكوين الكفاءات. وثالثاً، التفت الوفد إلى التوصية 10، والتي تنص على أن رفض المكاتب الوطنية للتسجيلات الدولية قد يُشكل خطراً على نظام لاهاي والمنظمة أيضاً. واقترح الوفد أن تتخذ الويبو تدابير لتخفيض عدد حالات الرفض إلى أدنى حد. ورأى الوفد أنه نظرًا إلى زيادة التوسع الجغرافي لنظام لاهاي مع زيادة عدد الدول الأعضاء، ونظرًا إلى أن معايير فحص النماذج الصناعية تختلف من بلد إلى آخر، بشكل أو بآخر، مما يجعل النظام القانوني معقدًا ومتنوعًا، فإن احتمال رفض التسجيل الدولي يكون كبيرًا. ومضى يقول إن عدد الطلبات زاد من 2990 في 2013 إلى 5062 في 2016. وأضاف أنه لا شك أن الزيادة في عدد الطلبات ستؤدي إلى زيادة في عدد حالات الرفض، وإن كانت نسب الرفض قد زادت، فإن ذلك بشكل ما يُعد من نتائج التوسع في النظام القانوني وزيادة عدد الطلبات، ولا يتعلق ذلك مباشرة بالنظام أو بسمعة الويبو. ولا ينبغي اعتبار هذا الأمر خطرًا. فعلى النقيض من ذلك، إن زيادة عدد حالات الرفض قد تُعتبر إشارة إلى تحسن الجودة ووجود نظام أفضل لخدمات الملكية الفكرية في إطار نظام لاهاي. ورابعًا، تناول الوفد التوصية 11، وقال إن مراجع الحسابات اقترح تخصيص مزيد من الموارد للنفقات غير المتعلقة بالموظفين. ورأى أنه نظرًا إلى أن نظام لاهاي يُعد في مرحلة نامية وأنه يتوسع بسرعة مع إمكانات لا حصر لها، فإن من الأهمية بمكان التركيز على تحقيق التوازن في تخصيص الموارد البشرية. وقال إنه على سبيل المثال، في الشق الآخر من التقرير، اقترح مراجع الحسابات في التوصية 13 زيادة الاستثمار في الموارد البشرية. ومن ثم فإن الوفد التمس من المراجع توضيح العلاقة بين التوصية 11 والتوصية 13. وخامسًا، تطرق الوفد إلى التوصية 12 وقال إن المراجع اقترح إعادة النظر في هيكل رسوم نظام لاهاي للوصول إلى الاكتفاء الذاتي. وأضاف أنه أوضح بالفعل في بيانه أن نظام لاهاي يمر بلحظات تاريخية جديدة. واسترسل قائلاً إن الرسوم ستعوق العضويات الجديدة ولن تحث قدامى الأعضاء على الاستفادة بشكل أفضل من النظام. ومن ثم فهذه نظرة قصيرة. وأعرب الوفد عن أمله أن تستند الويبو إلى خبرتها الخاصة في مجال التنمية لكي تزيد الاستثمارات وتوسع نطاق النظام وتحسن جاذبيته، وأن تتبنى أيضًا قنوات متعددة وشاملة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي في هذا المجال.

38. وتحدث وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء فشكر مراجع الحسابات الخارجي على تقريره بشأن القوائم المالية والذي ورد في الوثيقة WO/PBC/27/3. وقال إنه يثمن أيضًا رفع التقرير في الوقت المناسب. وقال إن المجموعة تتوجه بالشكر أيضًا إلى الأمانة على استجابتها للتوصيات الأربع وعشرين المقدمة من المراجع الخارجي. وقال إن المجموعة إذ تشيد بحقيقة أن العديد من التوصيات قد حظي بالقبول، فإنها تطلع إلى تنفيذ التوصيات في الوقت المناسب.

39. وتحدث وفد جورجيا بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق فأعرب عن امتنانه للعمل الذي اضطلع به مراجع الحسابات الخارجي، وشكره على عرض النتائج فيما يخص العام المالي 2016، بما في ذلك مراجعة القوائم المالية للويبو ومراجعة أداء نظام لاهاي ومراجعة امتثال الخدمات التعاقدية الأخرى. وقال إن المجموعة يسرها أن ترى المحصلة الإيجابية للقوائم المالية للعام 2016. وفي الوقت نفسه، فإن المجموعة أحاطت علمًا بالتوصيات الأربع وعشرين المحددة بشأن عدد من القضايا الأخرى والتي رفعها مراجع الحسابات الخارجي إلى إدارة المنظمة، ووافقت المنظمة على جلّها وقبلته. ومضي يقول إن المجموعة تطلع إلى تنفيذ التوصيات الواردة من مراجع الحسابات الخارجي بغية تحقيق التحسين المستمر، حيث أن المراقبة الداخلية تعد أمرًا حاسمًا فيما يتعلق بضمان فعالية أداء المنظمة. وأعرب عن رضا المجموعة عن الخطوات التي اتخذتها الويبو بشأن تنفيذ المعيار رقم 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS 39) وإجراء المعاملات المالية وفقًا لنظام الويبو المالي ولائحته. وقال إن المجموعة تشيد بعمل الأمانة في هذا الصدد.

40. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه للبيان المقدم بالنيابة عن المجموعة باء، وشكر المراقب والمراجع العام للهند على عمله الجاد. ورحب بالرأي الجيد للمراجع المتعلق بالقوائم المالية المراجعة. وتابع قائلاً إن الويبو تتميز بوضع فريد مقارنة بالمنظمات الدولية الأخرى نظرًا إلى توفر الأموال الاحتياطية لتمويل المشاريع. وأضاف أن المراجعات تعتبر جزءًا مهمًا من هيكل الرقابة في الويبو لضمان استخدام الأموال بطريقة أكثر فاعلية وكفاءة. وحث الأمانة على تبني هذه التوصيات في أقرب وقت ممكن وأحاط علمًا بعدد التوصيات الجيدة التي يثق بأن الأمانة ستنفذها تنفيذًا كاملاً.

41. وشكر وفد جمهورية كوريا مراجع الحسابات الخارجي. وأعرب عن رضاه عن الأنشطة وعن تقرير المراجع، وقال إن التقرير منحه الفرصة لتحليل جوانب متعددة لقضايا المراجعة. والتفت إلى مسألة تخصيص موارد الويبو، وأشار إلى تسجيل نسبة كبيرة وهي 63.1 بالمائة كنفقات متعلقة بالموظفين. وقال إنه وفقًا للتوصية المقدمة من مراجع الحسابات الخارجي، فإنه يُنصح بإعادة هيكلة الميزانية لمعالجة الخلل في توزيع المخصصات. وقال إن تخصيص المزيد من الموارد للنهوض بتكنولوجيا المعلومات والتعليم وما إلى ذلك سيسهم في تحقيق أهداف الويبو. ومضى يقول إن من المفيد بصفة خاصة النظر في زيادة الميزانية المخصصة لأنشطة التوعية بشأن معاهدة البراءات ونظامي مدريد ولاهاي. وأعرب عن أمله أن تنفذ الأمانة توصيات مراجع الحسابات الخارجي كلها تنفيذًا تامًا أو على الأقل أن تحاول أن تسعى لتحقيق الأهداف المنشودة من التوصيات.

42. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية فأشاد بحقيقة أن القوائم المالية قد أُعدت بشكل جيد من الأمانة وأن المراجعة الخارجية قد أجريت بشكل جيد من مراجع الحسابات الخارجي. وقال إنه يثمن أيضًا رغبة الأمانة في أخذ معظم توصيات المراجع بعين الاعتبار. وتطلع إلى اضطلاع الأمانة بالتحسين المستمر من أجل زيادة فعالية المنظمة وكفاءتها عن طريق تنفيذ هذه التوصيات الموثوقة.

43. وشكر مراجع الحسابات الخارجي كافة الوفود والمجموعات على تعليقاتها. وردًا على أحد التعليقات الواردة من الصين، أشار المراجع إلى أن مراجعة هذا العام لن تكون آخر مراجعة، حيث ستُجرى مراجعة أيضًا للعام المالي 2017. وقال إنه فيما يخص أداء نظام لاهاي، فقد ذُكر أن ثمة خلل في توزيع المخصصات بين النفقات المتعلقة بالموظفين والنفقات غير المتعلقة بهم، وقال المراجع إنه في الحقيقة يتفق مع وفد الصين بشأن الحاجة إلى وجود توازن. والتفت المراجع إلى مسألة تكوين الكفاءات، وأقر بإجراء العديد من الجولات الدراسية وما شابه، غير أنه لم يحدث الكثير من المتابعة في هذا الشأن. وأشار المراجع أيضًا

إلى وجود فجوة كبيرة بين الإيرادات والنفقات في نظام لاهاي. ورأى أنه ينبغي وجود تكافؤ بين الإيرادات والنفقات، ولذلك فقد أوصى جمعية اتحاد لاهاي بالنظر في هيكل الرسوم.

44. ونظرا إلى عدم وجود تعليقات أخرى، قرأ الرئيس فقرة القرار، والتي تم تبنيها.

45. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو وسائر جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علما بتقرير مراجع الحسابات الخارجي (الوثيقة WO/PBC/27/3).

البند 5 التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية

46. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/27/4.

47. وافتتح الرئيس البند 5 من جدول الأعمال، وأوضح أنه وفقًا لميثاق الويبو للرقابة الداخلية، على مدير شعبة الرقابة الداخلية أن يُقدم تقريرا سنويا موجزا إلى لجنة البرنامج والميزانية، على أن يتناول التقرير السنوي لمحة عامة عن أنشطة الرقابة الداخلية التي أُنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من 1 يوليو 2016 إلى 30 يونيو 2017. ودعا الرئيس السيد سينغ، مدير شعبة الرقابة الداخلية إلى تقديم التقرير المرحلي الوارد في الوثيقة WO/PBC/27/4.

48. وأفادت الأمانة أنه وفقًا للفقرة 44 من ميثاق الرقابة الداخلية، يسرها أن تقدم لمحة عامة عن أنشطة الرقابة المنجزة من قبل شعبة الرقابة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من 1 يوليو 2016 إلى 30 يونيو 2017. وقالت إن التقرير السنوي أُدرج في الوثائق المقدمة للجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة للويبو. وقالت إن شعبة الرقابة الداخلية استمرت في تحسين سياساتها وإجراءاتها عن طريق إعادة النظر فيها لمواءمتها مع الممارسات الجيدة. ومضت تقول إنه بعد استعراض ميثاق الرقابة الداخلية في أكتوبر 2016، خضعت سياسة التحقيق ودليلها للتعديل بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وإدارة الويبو كي يتماشيا مع الميثاق المعدّل. واعتمدت الوثيقتان في فبراير 2017 بعد النظر في التعليقات الواردة من الدول الأعضاء. وصدرت سياسة شعبة الرقابة الداخلية الخاصة بنشر التقارير في 7 يونيو 2017، أيضًا بعد النظر في التعليقات الواردة من الدول الأعضاء. وأضافت أن خطة الرقابة الخاصة بشعبة الرقابة الداخلية للعام 2017 قد أُعدت مع مراعاة عدد من العوامل، ومنها: تقييم المخاطر ودراسة الجدوى والأثر في البلد ودورة الرقابة والآراء النقدية لإدارة الويبو والدول الأعضاء والموارد المتاحة. ومضت تقول إنه قبل وضع الصيغة النهائية لخطة العمل، قُدِّم مشروع خطة الرقابة أيضا إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لاستعراضه وتقديم المشورة بشأنه وفقا للفقرة 26(أ) من ميثاق الرقابة الداخلية. وقالت إنه في وقت كتابة التقرير، كانت شعبة الرقابة الداخلية قد نفذت خطة الرقابة للعام 2016 بالكامل، وكان تنفيذ خطة العمل للعام 2017 على المسار الصحيح. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت مراجعات شعبة الرقابة الداخلية وتقييماتها المجالات التشغيلية الرئيسية التالية: قاعدة البيانات ويبولكس (WIPO LEX)؛ إدارة المشاريع؛ إدارة المخاطر المؤسسية؛ إطار الويبو الأخلاقي؛ سجل مدريد؛ كشف المرتّبات؛ عملية الشراء وسياساته وإجراءاته؛ تقييم الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة؛ البرنامج 13: قواعد بيانات الويبو العالمية؛ البرنامج 12: التصنيفات والمعايير الدولية. ومضت تقول إن الشعبة قد أصدرت ثلاث مذكرات داخلية تلخص العمل المنجز باستخدام تحليلات البيانات كجزء من أعمال المراجعة المستمرة المنتظمة، وأطلعت الإدارة على نتائجها. وقالت إنه خلال فترة التقرير، سجلت الشعبة 24 حالة تحقيق جديدة وأغلقت 27 حالة. وأصدرت الشعبة خمسة تقارير تحقيق وثلاثة تقارير تورط إداري خلال الفترة. وأضافت الأمانة أن شكاوى التمرد وغيره من السلوكيات غير اللائقة والتحرش المزعوم وإساءة استخدام وقت العمل والأنشطة الخارجية غير المصرح بها والغش في المزايا والمستحقات شكلت ما نسبته 62 بالمائة من حالات التحقيق. وقالت إن متوسط الوقت المستغرق في إكمال التحقيق حاليًا هو 6.3 أشهر. وأضافت أن الشعبة استمرت، ضمن جهودها المستمرة لتوضيح عملها والدفاع عنه، في التواصل مع الزملاء داخل الويبو من خلال تقديم عروض للموظفين الجدد في إطار التدريبات التمهيدية، وإصدار النشرة الإخبارية للشعبة ولوحات البيانات الخاصة بالشعبة، وتقديم عروض للمدير وكبار الإداريين عند الاقتضاء.

وواصلت الشعبة استقصاء رضا الزملاء عن جودة عملها الرقابي عن طريق استقصاءات رضا الزبائن عقب كل مهمة. وقالت إن التحليل الموحد لنتائج الاستقصاء أشار إلى أن متوسط نسبة الرضا بلغ 86 في المائة في استقصاء ما بعد إسناد المهام و85 في المائة بعد سنة واحدة من الخدمة. وقالت إن نتائج تلك الاستقصاءات أتاحت للشعبة تقييم أثر عمل الشعبة بشأن التحسينات وأثره على النظم والسياسات والإجراءات والعمليات. وساعدت التعليقات الإضافية، التي أرسلتها الوحدات التي خضعت للمراجعة/التقييم من خلال الاستقصاءات، شعبة الرقابة الداخلية على تحديد فرص التحسين. وقالت إن الشعبة استمرت في إدارة التوصيات والإبلاغ عنها باستخدام نظام مركز الفريق (Team Central) القائم على الإنترنت، والذي مكن الشعبة من إجراء حوار تفاعلي مع مديري البرنامج ومندوبيهم لمتابعة تنفيذ التوصيات المفتوحة على نحو فعال. وقالت إن هذه العملية كانت تفاعلية للغاية وظل الحوار مستمرًا طوال العام، بما أن نظام مركز الفريق كان متاحًا للشعبة والزملاء في الويبو ومراجع الحسابات الخارجي. وفي تاريخ إعداد التقرير الحالي، كان ثمة 193 توصية مفتوحة بما في ذلك 99 ذات أولوية قصوى و94 ذات أولوية متوسطة. وقالت إن توصيات الشعبة شكلت ما نسبته 75 بالمائة من إجمالي توصيات الرقابة المفتوحة. وأضافت أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أضيفت 91 توصية جديدة وجرى التحقق من 59 توصية وإغلاقها بعد تنفيذها. وذكرت الأمانة أن الشعبة قد أطلقت مشروعًا لتعزيز رفع التقارير بشأن التوصيات، كما أنها قدمت للإدارة المعلومات الوجيهة فيما يتعلق بالتوصيات من خلال لوحات بيانات معلومات الأعمال. وقالت إنه إضافة إلى العمل الرقابي المخطط له، استمرت الشعبة في إسداء المشورة المهنية بشأن السياسات والإجراءات المؤسسية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية. فقد أسدت الشعبة المشورة للإدارة وقدمت لها تعليقات بشأن سياسات وإجراءات وعمليات تجارية إما جديدة أو معدلة، مما أسهم في وضع ضوابط رئيسية للتخفيف من وطأة المخاطر المحتملة قبل التنفيذ النهائي. ويتضمن المرفق الثاني من التقرير السنوي قائمة السياسات والإجراءات في تسعة مجالات أسدت الشعبة مشورة بشأنها. ومضت تقول إنه قد خُصصت للشعبة ميزانية قدرها 5.45 مليون فرنك سويسري أي 0.77 بالمائة من ميزانية الويبو لتنفيذ ولايتها. وأضافت أنه بوجه عام كان مستوى الموارد البشرية والمالية حاليًا ملائمًا كي تغطي الشعبة بفعالية المجالات ذات الأولوية المحددة في خطط عملها. ومضت تقول إن تبادل خطط الرقابة والتنسيق المستمر لأنشطة الرقابة مع مراجع الحسابات الخارجي والاستخدام الفعال لأدوات تكنولوجيا المعلومات ساهموا في تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة في تغطية المخاطر. وقالت إن التغييرات في موظفي الشعبة أديرت بشكل فعال بهدف التقليل من تأثيرها على أنشطة الرقابة المخطط لها. واستكملت عمليتا تعيين رئيس قسم التقييم ومراجع داخلي، وباشر الموظفان المعيّنان عملهما في سبتمبر 2017 وأغسطس 2017 على التوالي. وأردفت الأمانة قائلة إنه عقب انتقال رئيس شعبة التدقيق الداخلي إلى منظمة دولية أخرى، كمدير للرقابة الداخلية، بدأت عملية تعيين موظف لهذه الوظيفة الشاغرة. وقالت إن شعبة الرقابة الداخلية حافظت على علاقة عمل ممتازة مع مراجع الحسابات الخارجي من خلال عقد اجتماعات منتظمة عن قضايا المراجعة والضوابط الداخلية وإدارة المخاطر. وتبادل مراجع الحسابات الخارجي والشعبة الاستراتيجيات والخطط السنوية والتقارير الفردية بغية ضمان فعالية التغطية الرقابية وتفادي أي ازدواجية محتملة أو عبء رقابي مفرط. وأضافت أن الشعبة تعاونت تعاونًا وثيقًا مع أمين المظالم ورئيس مكتب الأخلاقيات لضمان التعاون والتنسيق الجيدين وتكامل الدعم. وأسهبت الأمانة بقولها إن الشعبة استمرت في تفاعلها مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من خلال مناقشة نتائج أعمال الرقابة، وأفادت إفادة عظيمة من مشورة اللجنة ودعمها القيمين مما ساعد في تحسين أداء الشعبة وجودة عملها ككل. وفي ختام كلمتها شكرت الأمانة الوفود وقالت إنها متاحة للإجابة على أي أسئلة أو تلقي أي تعليقات من الوفود.

49. وتحدث وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء معربًا عن تقدير المجموعة للجهود المستمرة لشعبة الرقابة الداخلية بالتعاون مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ومراجع الحسابات الخارجي للاضطلاع بدورها الحاسم في ضمان فعالية الضوابط الداخلية والاستخدام الفعال لموارد الويبو. وفي هذا الصدد، قال إن المجموعة تتوجه بالشكر إلى الشعبة على تقريرها السنوي الوارد في الوثيقة WO/PBC/27/4، وترى أن التقرير قدم نظرة عامة شاملة عن وظائف المنظمة، واعتبرته المجموعة موردًا قيمًا للمعلومات ونقطة مرجعية طوال العام. وأعرب عن إشادة المجموعة بحقيقة أن الشعبة اضطلعت بأنشطة مختلفة على نحو إيجابي ومستقل.

50. وتحدث وفد جورجيا بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق فشكر مدير شعبة الرقابة الداخلية على تقريره السنوي. وقال إن المجموعة تثمن الأنشطة التي اضطلعت بها الشعبة وترى أنها أسهمت في التحسين المستمر لفعالية المنظمة وشفافيتها. وأعرب عن إشادة المجموعة بنتائج أنشطة المراجعة والتقييم التي أجريت خلال العام وقال إنها تتوسم في الأمانة أن تنفذ التوصيات في الوقت المناسب. وأضاف أن المجموعة تود أن تحث الأمانة على تنفيذ التوصيات المفتوحة البالغ عددها 193، خاصة التوصيات التسع وتسعين ذات الأولوية القصوى فيما يخص الرقابة. ومضى يقول إن المجموعة تقر أيضًا بأن عدد من الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة بحاجة إلى مزيد من التحسين. وأسهب بقوله إنه كما قيل من قبل، ترى المجموعة أن هكذا تقارير من شأنها الإسهام في تحسين إدارة مختلف أنشطة الويبو، وتطلع إلى رؤية تنفيذ هذه التوصيات المحددة.

51. وشكر وفد الصين شعبة الرقابة الداخلية على تقريرها السنوي. وأعرب عن بالغ تقديره لأنشطة الويبو بشأن الرقابة الداخلية ووصفها بالفعالة والشفافة، وقال إن الرقابة الداخلية بوسعها أن تساعد الويبو في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتحسين إدارتها. ورأى وفد الصين أنه على مدار العام الماضي أحرزت الشعبة تقدمًا جيدًا في أنشطة المراجعة والتقييم والرقابة وحققت نتائج مرضية. كما أن الشعبة عززت أيضًا تعاونها مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ومراجع الحسابات الخارجي. وأعرب وفد الصين عن رضاه عن عمل الشعبة إجمالاً على مدار العام الماضي وأعرب عن أمله أن تنفذ الأمانة بنشاط التوصيات الواردة في التقرير.

52. وأخذ وفد تركيا الكلمة للمرة الأولى فهنأ الرئيس على رئاسته وأعرب عن تأييده لبيان المجموعة باء. وشكر شعبة الرقابة الداخلية على التقرير والعمل المنفذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير والذي رأى أنه مهم لعمل المنظمة على نحو جيد. والتفت إلى التقارير المحددة والنتائج والتوصيات الرئيسية الواردة فيها وقال إنه يود أن يسلط الضوء على ما يلي: يُعد إجراء المزيد من التحسين على قاعدة بيانات ويبولكس والتوصيات المتعلقة بذلك أمرًا مستحسنًا. ورأى الوفد أن البيانات المتاحة من خلال ويبولكس يجب أن تكون دائمًا موثوقة وينبغي إعداد الأدوات الضرورية لتحقيق هذه الغاية؛ وتطرق إلى مسألة سجل مدريد وقال إن توصيات الشعبة في رأيه تساعد على تعزيز نظام مدريد. وقال إنه بالمثل فإن التوصيات المتعلقة بالبرنامج 13 والبرنامج 12، قواعد البيانات العالمية وأنظمة التصنيف بالترتيب، ستعزز بالطبع فعالية هذين البرنامجين وأدائهما.

53. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه للبيان الذي أدلت به المجموعة باء. وقال إنه يقدر العمل الجاد لشعبة الرقابة الداخلية وحث المدير العام على تنفيذ توصيات الشعبة في الوقت المناسب. وقال إنه مسرور بشكل خاص لأن مراجعات إدارة المخاطر المؤسسية في الويبو وإطار الويبو الأخلاقي أظهرت أن الويبو تقف على قدم المساواة مع أنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في هذه المجالات. وتطلع الوفد إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه المراجعات واستمرار الجهود الرامية إلى تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية والإطار الأخلاقي. وشكر الوفد الأمانة والشعبة على جهودهما في تنفيذ توصيات المراجعة وإغلاقها. واستدرك قائلاً إنه مع ذلك فقد لوحظ أن عددًا من التوصيات من أعوام 2011 و2013 و2014 لا تزال مفتوحة، وقال إنه سيكون ممتنًا إذا تلقى المزيد من المعلومات حول الجهود المبذولة لإغلاق هذه التوصيات. وذكر أن توصية واحدة قد اعتُبرت مغلقة استنادًا إلى قبول الإدارة للخطر المتعلق باستحقاقات إجازة العودة إلى الوطن وطلب إبلاغه بسبب قبول هذه المخاطرة ومستوى والمخاطرة. وأخيرًا، أشار إلى التحقيقات الخمسة المعلّقة وتساءل عن الطريقة التي تعتزم بها الشعبة معالجة هذه التحقيقات للمضي قدما.

54. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تقديره للجهود التي بذلتها شعبة الرقابة الداخلية. وقال إنه مسرور بوجه عام بتوصيات الشعبة في مجالات عديدة وممتن للشعبة لجهودها وتعاونها مع القائمين على الرقابة الخارجية. وقال إن اجتماعات الشعبة المنتظمة مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للمناقشة وتلقي التعليقات أسهمت في استمرار علاقة العمل الجيدة، ذلك أن التعاون جانب هام والتعاون المفيد مهم للحفاظ على هذا التواصل المفيد مع هذه المنظمات وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

وكياناتها. وقال إن جمهورية كوريا أحاطت علمًا بأنشطة تدريب موظفي الشعبة وأكد على أن التدريب الفعال يعد شرطًا لجودة إجراءات الرقابة الداخلية. وطلب الوفد إلى الشعبة أن تستمر في تعزيز أنشطة تدريب موظفي الشعبة.

55. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية فشكر الأمانة على التقرير المفصل الذي قدم نظرة عامة شاملة عن عمل الشعبة الرقابي. ورأى الوفد أن الأمانة اتخذت خطوات موفقة لمعالجة التوصيات الصادرة عن الشعبة.

56. وعبر وفد كندا عن دعمه لبيان المجموعة باء حول هذا الموضوع. وانضم إلى الوفود السابقة في شكر الشعبة على تقاريرها وعلى عملها بوجه عام وشكر الأمانة على عرضها ذلك الصباح. وقال إن كندا ترحب بأي تفاصيل إضافية من الشعبة أو الأمانة أو كليهما فيما يخص مراجعة إدارة المشاريع، على وجه الخصوص فيما يتعلق بالتوصية التي تقول بأن أعمال تيار إدارة المشاريع في الويبو ينبغي أن "تتسق" مع إطار النتائج في الويبو. وثانيًا، قال الوفد إنه يود أن يسجل تأييده لتوصيات الشعبة فيما يتعلق بإطار الويبو الأخلاقي، تحديدًا فيما يتعلق بتحديث سياسة الإفصاح المالي وسياسة الحماية من الانتقام، مشيرًا إلى أن بعض هذه المهام يعد من مهام الدول الأعضاء في هذه المرحلة. واقترح الوفد أن تنظر الأمانة في تنفيذ توصيات بعينها كتلك التي تتعلق بالحاجة إلى التواصل بفعالية أكثر وعلى نحو أفقي، ذلك أن هذه التوصيات ليست مقصورة على برامج أو مبادرات محددة. والتفت إلى ويبو ليكس وقال إنه ـ مثلما ذكر وفد تركيا ـ مندهش بوصفه مستخدمًا مهمًا لويبو ليكس لمعرفة أن الشعبة أعربت عن قلق شديد بشأن جودة البيانات. ومضى يقول إنه يهمه أن يستمع إلى المزيد من الشعبة أو الأمانة حول هذه النقطة. وقال وفد كندا إنه يود أن يسجل بإيجاز حقيقة أن كندا ترحب بالاهتمام الذي أولاه مراجع الحسابات الخارجي لقضايا عملية الشراء في التوصيات من 16 إلى 23 وخاصة التوصية 19 حول عمل الأطفال والفساد.

57. وشكر وفد البرازيل الأمانة على إعداد التقرير. وأشار الوفد إلى أن عملية اختيار مدير شعبة الرقابة الداخلية قد تمت بنجاح في فبراير الماضي، ورحب بمدير شعبة الرقابة الداخلية في المنظمة. وطلب الوفد مزيدًا من التوضيح بشأن قضايا ويبوليكس التي ذكرها وفدا كندا وتركيا، حيث كان الوفد مهتما أيضا باستكشاف سبل لتحسينها وتحسين المعلومات الواردة فيها. وأشار الوفد إلى انخفاض عدد حالات التحقيق التي لم يبت فيها بعد، حيث عادت في العام الماضي إلى مستويات عام 2014، وشدد في هذا الصدد على أهمية الانتهاء من تلك التحقيقات في الوقت المناسب. بيد أنه أعرب عن ارتياحه بوجه عام للتوصيات الصادرة عن الشعبة وأعرب عن تأييده لعملها المتواصل.

58. وشكرت الأمانة (مدير شعبة الرقابة الداخلية) الوفود على تعليقاتها التي شجعت الشعبة وأيدتها في الاستمرار في تحسين عملها. وأشارت بالتحديد إلى بعض القضايا التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وقالت إن الشعبة ستعود لاحقًا برد مفصل عن الطريقة التي تقترح المنظمة أن تعالج بها مستوى المخاطرة فيما يتعلق بتقرير التورط الإداري. والتفتت إلى التحقيقات الخمسة المعلقة وقالت إنها ستقدم لوفد الولايات المتحدة الأمريكية هذه المعلومات على نحو منفصل. ثم توجهت الأمانة بالحديث إلى وفدي كندا والبرازيل وقالت إنها يسرها أن ترى تقديرًا لعملها بشأن مراجعة ويبوليكس وقالت إنها ستوفر معلومات أكثر تفصيلاً عن نتائج المراجعة وتوصياتها بشأن هذا البرنامج. وقالت الأمانة إنها ستبلغ هذه المعلومات بالتفصيل على نحو منفصل.

59. وأخذت الأمانة الكلمة أيضًا للإدلاء ببيان عام، والذي يشمل أيضًا البندين السابقين من جدول الأعمال. وقالت إنها تود أن تشكر هيئات الويبو الرقابية: اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ومراجع الحسابات الخارجي ومراجع الحسابات الداخلي، على انخراطها بفعالية مع الأمانة على نحو مستمر. وقالت إنه في نهاية المطاف، فإن الأمر يتعلق باستمرار التجاوب والإبقاء على الحوار وأضافت أنها يسرها أن تقول إن ثمة حوار متواصل وإن التقارير المتعددة التي تلقتها الوفود ذلك الصباح أظهرت وبرهنت على حقيقة أن الأمانة بقيادة المدير العام تقبل التوصيات وتحاول أن تنفذها في الوقت المناسب. وأشارت الأمانة إلى الفقرة 56 من تقرير مراجع الحسابات الداخلي حيث ذُكر أن المدير العام أرسل هذه التوصيات إلى مديري البرامج لاتخاذ الإجراءات، وقالت إن ذلك أظهر الانخراط الفعال لمديري البرامج عبر القطاعات. وللأسف، وكما قيل في السنوات

الماضية وكُرر هنا، فإن عدد التوصيات الجديدة في فترة معينة فاق وتيرة عمل الأمانة. ففي الفترة المشمولة بالتقرير السابق، كانت الأمانة قد أغلقت 59 توصية وأضيفت 101 توصية جديدة، ومن ثم فإن الأمانة باتت كمن يسعى دائمًا للحاق بالركب من أجل معالجة التوصيات الجديدة وإغلاق التوصيات القديمة. وشددت الأمانة على أنها ستعالج أيضا التوصيات التي ظلت مفتوحة لبعض الوقت، ولكنها أوضحت أن هذه التوصيات مترابطة في كثير من الأحيان ويجب معالجتها من حيث التسلسل والأولوية. وقالت إنه في بعض الحالات، تكون هذه التوصيات في انتظار تنفيذ أنظمة معينة، وكما يعلم الوفود، فإن تنفيذ الأنظمة يستغرق وقتًا. واسترسلت قائلة إن عدد التوصيات المفتوحة قد يكون مرتفعًا بشأن قطاع بعينه، وضربت مثلاً بالبرنامج 22 المتعلق بالجوانب المالية وقال إن هذا البرنامج تلقى نصيب الأسد من عدد التوصيات المفتوحة، وتدفق عدد مماثل لهذه التوصيات من مجالات أخرى بعد إجراء استعراض وتبين وجود تأثير مالي. وقالت الأمانة إنها تعمل حاليًا على نحو نشط جدًا مع هيئاتها الرقابية لضمان وضع هذه التوصيات في الأيادي الصحيحة لتحسين فرص أغلاقها. واختتمت بيانها بتعليق حول العبء الرقابي المفرط، حيث قالت إنها تعمل مع الهيئات الثلاث ووحدة التفتيش المشتركة لبحث ما إذا كان ممكنًا تحسين التنسيق بشأن عدد الاستعراضات وتركيزها لأنه أحيانًا ما يُستعرض نفس المجال 3 مرات في سنة ما. وقالت إن ذلك سيساعد الأمانة في معالجة التوصيات بطريقة أكثر شمولاً واتساقًا.

60. ونظرا إلى عدم وجود تعليقات أخرى، قرأ الرئيس فقرة القرار، والتي تم تبنيها.

61. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بالتقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية (الوثيقة WO/PBC/27/4).

البند 6 تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

62. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/27/5.

63. وأعلن الرئيس أن النقاش سيبدأ حول البند 6، تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، مشيرًا إلى أنه البند الأخير تحت مجموعة مراجعة الحسابات والرقابة. وقدم الرئيس الوثيقة WO/PBC/27/5، والتي تقدم للدول الأعضاء تحديثًا عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ التوصيات المعلقة الموجهة إلى الهيئات التشريعية للويبو والناتجة من الاستعراضات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة خلال الفترة من 2010 إلى 2017.

64. وقدمت الأمانة الوثيقة مبينة أنها تقدم تحديثًا عن التقدم المحرز وحالة تنفيذ التوصيات المعلقة الموجهة إلى الهيئات التشريعية للويبو والناتجة من الاستعراضات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة خلال الفترة من 2010 إلى 2017، إلى جانب اقتراحات الأمانة بشأن حالة هذه التوصيات لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. وأوضحت الأمانة أن التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي قُدمت أيضًا إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لاستعراضها. وقالت إنه منذ صدور التقرير الأخير (WO/PBC/25/6)، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة 13 تقريرًا جديدًا، من بينها 7 كانت ذات صلة بالويبو. وأشير إلى التقارير الجديدة بعلامة مميزة وحدِّثت حالة التنفيذ مع بيان الاختلاف عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقالت إنه اعتبارًا من منتصف يوليو 2017، ورهنا بموافقة الدول الأعضاء، كانت ثمة 4 توصيات معلقة موجهة إلى هيئات الويبو التشريعية، وكانت كافة التوصيات الأخرى قد أغلقت. وكان قد نفّذ ما مقداره 82 في المائة من جميع التوصيات التي تعني الويبو والصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة وعددها 261 توصية منذ عام 2010. وختامًا، قالت الأمانة إنها يسرها أن تطلع الدول الأعضاء على النتائج التمهيدية لاستعراض وحدة التفتيش المشتركة لعمليات المتابعة التي تجريها المنظمات المشاركة. وقالت إن الوحدة أصدرت مؤخرا مشروع تقرير موجز بعنوان "نتائج استعراض المتابعة لتقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها" التماسا للتعليقات الخارجية. وأضافت أن الويبو ترحب بالاعتراف بجهودها المتواصلة في السنوات الماضية تعزيزًا لعمليات المتابعة كما ورد في مشروع التقرير. ونتيجة لذلك، في الترتيب الذي حققته منظمات الأمم المتحدة المشاركة، حصلت الويبو على المرتبة

الأولى مناصفة مع منظمة الطيران المدني الدولي. وقالت إن من المتوقع أن تتاح النسخة النهائية من التقرير الموجز في المستقبل القريب على الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة حال إصداره.

65. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق فشكر الأمانة على إعداد الوثيقة التي مكنت الدول الأعضاء من رصد تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وقال إن المجموعة مسرورة لرؤية أن غالبية التوصيات، أي 82 بالمائة من إجمالي التوصيات البالغ عددها 261 توصية، قد قُبلت ونُفذت، وحث الأمانة على استمرار العمل فيما يتعلق بالتوصيات الباقية أيضًا. ومضى يقول إن المجموعة ملتزمة بالانخراط في المناقشات المتعلقة بتنفيذ التوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراءات من جانب الدول الأعضاء.

66. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، فرحب بالتقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة والذي ساعده على فهم التقدم المحرز على صعيد جهود الأمانة. ورحب الوفد بحقيقة أنه اعتبارًا من منتصف يوليو 2017، 82 بالمائة من إجمالي توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي تعني الويبو والبالغ عددها 261 توصية والتي قدمت منذ 2010، قد نُفذت، إلى جانب إغلاق 10 بالمائة من التوصيات (بسبب عدم وجاهتها أو رفضها) وقبول ما نسبته 7 في المائة وهي قيد التنفيذ، وبقاء ما نسبته واحد في المائة فقط قيد النظر. وقال إنه يتوقع أن يستمر تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة حسب الاقتضاء.

67. وشكر وفد الصين الأمانة على تزويد الدول الأعضاء مرة أخرى بآخر تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأعرب الوفد عن ارتياحه للحالة العامة لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، مشيرًا إلى أن معظم التوصيات قد نُفذت بفضل الجهود المتواصلة التي بذلتها الأمانة. وأشار أيضا إلى أنه وفقا لمشروع التقرير الموجز المعنون "نتائج استعراض المتابعة لتقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها"، حصلت الويبو على المرتبة الأولى مناصفة مع منظمة الطيران المدني الدولي. وأعرب الوفد عن تقديره البالغ لهذه النتيجة. ورأى الوفد أن توصيات وحدة التفتيش المشتركة أسهمت في تحسين عمل الويبو وإدماجه بشكل أفضل في الإطار العام للأمم المتحدة، وتطلع إلى مواصلة تنفيذ التوصيات.

68. وتحدث وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية فأعرب عن تقديره للأمانة على الوثيقة الممتازة والتقدم المحرز بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأشار إلى أنه وفقا للتقرير، فقد نُفذ ما نسبته 82 بالمائة من إجمالي التوصيات التي تعني الويبو والبالغ عددها 261 توصية والتي قدمت منذ 2010، وقُبلت توصيات أخرى ويجري تنفيذها. وشجع الوفد الأمانة على تكثيف الجهود من أجل التعجيل بتنفيذ التوصيات المقدمة.

69. وشكر وفد البرازيل الأمانة على إعداد الوثائق، وأكد على ارتياحه لمستوى تنفيذ التوصيات واعترف بجهود الأمانة في هذا الصدد. وعلّق الوفد أهمية كبيرة على التنويع الجغرافي، لاسيما على مستويي الفئة الفنية وفئة المديرين. غير أنه أشار إلى أن النتائج الواردة في تقرير الأداء لعام 2016 أظهرت أن أمريكا اللاتينية شهدت انخفاضا في تمثيلها، وقال إن الحاجة تدعو إلى اتخاذ الويبو إجراءات لضمان التمثيل الجغرافي المتوازن. وفي هذا الصدد، طلب الوفد مزيدا من المعلومات بشأن التوصية 6 من تقرير وحدة التفتيش المشتركة، حسبما ورد في الصفحة 10 من النسخة الإنكليزية من الوثيقة، والتي تتناول التمثيل الجغرافي، وذكر أن تقريرًا يتضمن توصيات أولية لتحسين التوزيع الجغرافي قد قُدم إلى لجنة التنسيق في العام الماضي. ومضى يقول إنه لم يستوضح كيفية امتثال ذلك للتوصية 6.

70. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للتقرير الأخير عن حالة تنفيذ الويبو لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة التي تعود إلى عام 2010. وأعرب عن سروره لأن الويبو بذلت جهودا كثيفة لمعالجة التوصيات وتنفيذ التوصيات التي تعني المنظمة. وأشار الوفد إلى أنه سيكون ممتنا في المستقبل إذا حصل على معلومات محددة عن عدد توصيات وحدة التفتيش المشتركة المقبولة والمنفذة والتي هي قيد التنفيذ وفقا لتقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأعرب الوفد عن أمله في أن

يرى تقدما متواصلا فيما يتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة وأعرب عن تطلعه لمزيد من التحديثات في الاجتماع المقبل للجنة البرنامج والميزانية.

71. وأخذت الأمانة الكلمة لتتناول المسألة ذات الصلة بالتعليق الذي أدلى به المندوب الموقر للولايات المتحدة الأمريكية، وأشارت إلى أن التقرير يتضمن توصيات وردت في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأوضحت أن التوصيات التي نُفذت وأُغلقت في السنة السابقة تُرفع كل عام من التقرير، ولا يتبق فيه سوى التوصيات التي لم تنفذ بعد. وأضافت أيضا أنها سوف تتابع مع وفد الولايات المتحدة بصورة منفصلة عقب الدورة لزيادة توضيح ما هو مطلوب. وفيما يتعلق بالتوصية التي أشار إليها وفد البرازيل بشأن نظام التوزيع الجغرافي للويبو، قالت إنه بينما تعكف الدول الأعضاء على دراسة نظام بديل، الذي لا يزال محل نقاش مستمر بين الدول الأعضاء، طُلب إلى الأمانة مواصلة أنشطتها في مجال التوعية وتحسين التنوع الجغرافي. ولا تزال هذه الجهود مستمرة، ويمكن رؤية النتائج في تقرير الموارد البشرية.

72. وشكر الرئيس الأمانة على التوضيحات، وقام بقراءة القرار المقترح لهذا البند. إن لجنة البرنامج والميزانية "1" أحاطت علما بهذا التقرير، الوثيقة WO/PBC/27/5؛ "2" وأوصت وأقرت إجراء الأمانة تقييما لحالة تنفيذ التوصيات الواردة في الوثائق: JIU/REP/2016/8 ، التوصيتان 1 و9؛ JIU/REP/2016/7، التوصيات 1 و2 و3 و4 و6 و7؛ JIU/REP/2016/4 ، التوصية 16؛ JIU/REP/2016/2،التوصية 1؛ JIU/REP/2015/6، التوصية 5؛ الوثيقة JIU/REP/2014/2، التوصية 6؛ JIU/REP/2010/3، التوصية 17، على النحو المبين في هذا التقرير، و"3" ودعت الأمانة العامة إلى اقتراح تقييمات للتوصيات المفتوحة التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة لتنظر فيها الدول الأعضاء. وقال الرئيس إنه إذا لم تكن هناك اعتراضات، فإن لجنة البرنامج والميزانية ستعتمد هذه القرارات. وطلب وفد البرازيل الكلمة.

73. وقال وفد البرازيل إنه يريد أن يلمس تدابيرا فعالة من جانب الويبو بشأن التوصية 6، واقترح أن تظل التوصية مفتوحة وفي حالة قيد التنفيذ. وأشار إلى أنه أحاط علما بالمعلومات التي قدمتها الأمانة، أي بطلب مواصلة الأمانة أنشطة التوعية وبالنتائج التي تحققت، وشجع على الاستمرار في ذلك، وأضاف انه يود أن تتاح الفرصة للدول الأعضاء لمتابعة هذا الأمر في العام المقبل، كما يود الحصول على توضيح بشأن ما إذا كان ذلك سيحدث.

74. وأخذت الأمانة الكلمة لتوضيح أن التوصية المعنية هي إحدى التوصيات القليلة التي تُركت مفتوحة من استعراض الإدارة والتنظيم الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة في 2014، وتم توجيهها إلى لجنة التنسيق، مع توصية بإعادة النظر في المبادئ الحالية المتعلقة بالتوزيع الجغرافي، توخيا لمزيد من التنوع الجغرافي داخل القوى العاملة المهنية في الويبو. والواقع، أنه جرت مناقشة بشأن هذه المبادئ، وقُدمت توصيات أولية من شأنها أن تكفل تنوع جغرافي أوسع نطاقا، وهو ما نفذته الأمانة. غير أن هذه التوصية ليست مؤشرا للأداء - فقد تم الإبلاغ عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتنوع الجغرافي في تقرير أداء البرنامج، وكذلك في التقرير السنوي للموارد البشرية، ومن ثمّ ليس من المناسب إدراجه في التقرير المرحلي لوحدة التفتيش المشتركة. وفيما يتعلق بمضمون التوصية، قالت إن الدول الأعضاء قد أعادت النظر بالفعل في هذه المبادئ في مناقشاتها في لجنة التنسيق، وأن هذا الجزء قد تحقق فيما يخص بالأمانة.

75. وأكد وفد البرازيل أنه مستعد، أما وقد اتضح الأمر، قبول القرار المقترح.

76. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، قرأ الرئيس فقرة القرار التي اعتُمدت:

77. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أحاطت علما بهذا التقرير (الوثيقة WO/PBC/27/5)؛

"2" ورحبت وأيدت تقييم الأمانة لحالة تنفيذ التوصيات الواردة في إطار الوثائق التالية وبصيغتها المبينة في هذا التقرير:

JIU/REP/2016/8 (التوصيتان 1 و9)؛

JIU/REP/2016/7 (التوصيات 1 و2 و3 و4 و6 و7)؛

JIU/REP/2016/4(التوصية 16)؛

JIU/REP/2016/2 (التوصية 1)؛

JIU/REP/2015/6 (التوصية 5)؛

JIU/REP/2014/2 (التوصية 6)؛

JIU/REP/2010/3 (التوصية 17)؛ على النحو المبين في هذا التقرير؛

"3" وناشدت الأمانة اقتراح تقييمات بخصوص التوصيات المفتوحة التي وجهتها وحدة التفتيش المشتركة إلى الدول الأعضاء لكي تنظر فيها.

البند 7 البيانات المالية السنوية لعام 2016؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2017

(أ) التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2016

78. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/27/6.

79. عرض الرئيس البند 7 (أ) من جدول الأعمال في إطار أداء البرنامج والمراجعات المالية، والبيانات المالية السنوية لعام 2016. واستندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/27/6. تقدم هذه الوثيقة معلومات عن البيانات المالية للمنظمة في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. وذكّر الرئيس اللجنة بأنه وفقا للمادة 7.8 من النظام المالي، طُلب إلى لجنة البرنامج والميزانية دراسة البيانات المالية، وإحالتها إلى الجمعية العامة مع التعليقات والتوصيات. إضافة إلى ذلك، وعملا بالمقررات التي اتُخذت في الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، سيُقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال عرض عن التزامات الويبو بشأن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، يتضمن معلومات عن النُهج التي تبحثها الويبو لتمويل التزاماتها المتعلقة بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وأعطى الرئيس الكلمة إلى الأمانة لمواصلة تقديم هذا البند من جدول الأعمال.

80. و وأوضحت الأمانة أن البيانات المالية السنوية لعام 2016 تضمنت التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2016. وأن هذه البيانات المالية أُعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأنها استلمت تقرير مراجعة الحسابات غير مشفوع بتحفظات. وأردفت أن التقرير المالي بدأ بمناقشة نتائج العام وتحليلها، كما قدم شرحا مفصلا للأجزاء المكوّنة للبيانات المالية نفسها ("نظرة عامة على البيانات المالية" في الصفحة الخامسة من النسخة الإنكليزية). وتلى البيانات عدد من الجداول غير الإلزامية لأغراض الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لكنها تقدم معلومات إضافية مفيدة للدول الأعضاء، كتلك التي في الجدولين الأول والثاني (المرفقان 1 و2) اللذين يتضمنان معلومات مفصلة عن الوضع المالي والأداء المالي للمنظمة حسب وحدة الأعمال. وتُظهر نتائج المنظمة لعام 2016 تحقق فائض للسنة قدره 32.0 مليون فرنك سويسري، وإيرادات بلغ مجموعها 387.7 مليون فرنك سويسري، بينما بلغ مجموع المصروفات 355.7 مليون فرنك سويسري. ويمكن مقارنة هذه النتائج بنتائج عام 2015، حيث تحقق فائض قدره 33.3 مليون فرنك سويسري، وبلغ مجموع الإيرادات 381.9 مليون فرنك سويسري، ومجموع المصروفات 348.6 مليون فرنك سويسري. أي أن عام 2016 شهد ارتفاعا في إجمالي الإيرادات قدره 5.8 مليون فرنك سويسري، أو 1.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2015. كما ارتفع صافي

أصول المنظمة، المؤلفة من أموالها الاحتياطية وصناديق رؤوس الأموال العاملة، من 279.1 مليون فرنك سويسري في عام 2015 إلى 311.3 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2016. وقالت إنها تود تقديم تفاصيل عن الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، التي أُفصح عنها في أجزاء مختلفة من التقرير المالي السنوي والبيانات المالية، على نحو ما أشار إليه الرئيس وطلبته وفود مختلفة خلال الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. أُدرجت الالتزامات نفسها التي بلغت 154.3 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2016 في المبالغ المبينة تحت "استحقاقات الموظفين" في بند الخصوم المتداولة وغير المتداولة في بيان الوضع المالي (صفحة 23 من النسخة الإنكليزية). وترد تفاصيل هذه المبالغ في الملحوظة 13 التي تبدأ في صفحة 45 من النسخة الإنكليزية من البيانات المالية. وتقدم هذه الملحوظة معلومات شاملة عن التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، بما في ذلك تفاصيل تتعلق بالتغير في حجم الخصوم بالمقارنة مع السنة السابقة، والمبالغ المقيدة تحت بيان الأداء المالي خلال السنة، والافتراضات المستخدمة في تحديد الالتزامات. وترد معلومات إضافية عن الالتزامات ونموها المتوقع في "جزء المناقشة" في مقدمة التقرير المالي السنوي (صفحة 19 من النسخة الانكليزية). ويوضح الرسم البياني المصاحب لهذه المعلومات الكيفية التي ستزيد بها الالتزامات المثبتة بمجرد توقف استخدام نهج الممرات اعتبارا من نهاية عام 2017. ومن المقرر أن يبدأ في يناير 2018 إنفاذ المعيار رقم 39 من المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS 39). ولن يسمح هذا المعيار باستخدام نهج الممرات بعد ذلك. ومع تغيير الويبو لسياستها المحاسبية في 2017، ستشرع في تنفيذ هذا المعيار الجديد على نحو فعال قبل موعده بعام. ومن شأن هذا التغيير في السياسة المحاسبية أن يؤدي الآن إلى إدراج الخسائر والأرباح الاكتوارية، التي لم تُقيد سابقا، ضمن الالتزامات. ومضت تقول إن هذا التغيير في السياسة لو حدث عام 2016، لارتفعت الالتزامات البالغة 154.3 مليون فرنك سويسري بالفعل إلى 321 مليون فرنك سويسري (كما هو موضح في الرسم البياني، وفي الملاحظة 13). وقد استمر تجنيب أموال لتمويل التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، مع استمرار تحميل هذه الأموال بعد دفع المدفوعات من استقطاع نسبته 6 في المائة لتكاليف الموظفين تضاف على أساس سنوي. وفي 31 ديسمبر 2016، بلغ مجموع رصيد الأموال المجنبة للتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة 108.6 مليون فرنك سويسري (وهو ما يمثل 70.3 في المائة من التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في ذلك الوقت). وقد صُنف هذا التمويل كنقد استراتيجي، ويرد المزيد من التفاصيل في الملاحظتين 3 و4 من البيانات المالية.

81. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأعرب عن ارتياحه لأن نتائج المراجعة للمنظمة في عام 2016 أظهرت فائضا قدره 32 مليون فرنك سويسري، وإيرادات بلغت 387.7 مليون فرنك سويسري، وإجمالي مصروفات بلغ 355.7 مليون فرنك سويسري. ويمكن مقارنة ذلك بعام 2015، حيث بلغ الفائض 33.3 مليون فرنك سويسري، ومجموع الإيرادات 381.9 مليون فرنك سويسري، ومجموع المصروفات 348.6 مليون فرنك سويسري. وأشار إلى أن أكبر مصدر للإيرادات المتأتية من الخدمات المدفوعة الرسوم هو الطلب الدولي على حقوق الملكية الفكرية باستخدام خدمات الويبو. وقد تأثر هذا الطلب بأداء الويبو وحالة الاقتصاد العالمي، مع أن نشاط الإيداع العالمي للملكية الفكرية استمر في النمو منذ عام 2010 رغم تفاوت معدلات الانتعاش الاقتصادي من الأزمة المالية العالمية التي بدأت في 2008. على أية حال، إن النظام المالي الدولي الهش الذي تعين على الويبو أن تعمله من خلاله يدعو إلى اتباع نهج حذر وحكيم في الإدارة، وهو ما دأبت المجموعة على التذكير به. وعلى الرغم من توقع زيادة نمو خدمات الملكية الفكرية العالمية، لا سيما نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، فإن الحكمة تقتضي الوقوف على أرض صلبة، وأخذ الوضع الاقتصادي المتغير في الحسبان، وتأثيره الكبير على اتجاهات إيداع طلبات البراءات.

82. وشكر وفد الصين الأمانة على التقرير المالي السنوي والبيانات المالية لعام 2016، التي رأى أنها مفيدة ودقيقة. وقال إن هذا التقرير أُعد بما يتفق تماما مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإن الصين ترى أن هذا التقرير، وأيضا الجداول العديدة المدرجة، تفصح تماما عن أسلوب الإدارة الصريح والشفاف والدقيق الذي تنتهجه المنظمة. وأعرب عن ارتياحه لسلامة الوضع المالي على مدى السنوات الماضية، الذي يُعزى أساسا إلى تطور معاهدة التعاون وزيادة عدد الطلبات. وأشار أيضا إلى التدابير التي اتخذتها المنظمة منذ 2016 لمراقبة المخاطر المتعلقة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة، وإلى النتائج

الإيجابية التي تحققت. على سبيل المثال، في عام 2016 حققت معاهدة التعاون مكاسب صافية من أسعار الصرف أدت إلى وضع حد للخسارة التي سُجلت على مدى السنوات الثلاث الماضية. وبلغ إجمالي المكاسب 5.2 مليون فرنك سويسري. وأعرب عن أمل بلده في أن تواصل الويبو زيادة إسهاماتها، رغم عدم حل بعض القضايا العميقة في الاقتصاد العالمي الذي يعاني من عدم الاستقرار وعدم اليقين، وأن تُعجل بوضع نظام الملكية الفكرية، وأن تتمكن من خلال الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من التدابير، من تحسين الخدمات والإدارة، واستقطاب المزيد من المستخدمين والمبتكرين لاستخدام أنظمة معاهدة التعاون ومدريد ولاهاي، وسائر خدمات الملكية الفكرية العالمية للويبو.

83. وأعرب وفد المكسيك عن تقديره للمعلومات المقدمة من الأمانة، وأكد أنه سيدرس بعناية المعلومات المقدمة، مشيرا إلى أنه سيعود إلى الأمانة في حالة وجود أسئلة أخرى لديه.

84. ولاحظ وفد البرازيل بارتياح مواصلة الويبو الحفاظ على وضع مالي سليم، تجلى في فائض قدره 32 مليون فرنك سويسري، وزيادة في صافي الأصول قدرها 311 مليون فرنك سويسري في عام 2016. وأضاف أن هذه النتائج الإيجابية تتسق مع النتائج التي تحققت في السنوات الأخيرة، نتيجة الجمع بين نظم عالمية وإدارة حكيمة شدد عليها المدير العام في الصباح. وأعرب عن رغبته في الإشارة إلى التوقعات المستقبلية لإيرادات معاهدة التعاون، وتوقع استمرار الاتجاه الإيجابي الملاحظ خلال السنوات العشر الأخيرة. ويعزى ذلك جزئيا إلى التوسع في نطاق استخدام نظام المعاهدة في آسيا. بيد أن التحديات لا تزال ماثلة أمام زيادة معدل استخدام البلدان النامية لخدمات التسجيل العالمية التي تقدمها الويبو. ورأى أنه يمكن الاستفادة من زيادة الفائض المتوقعة، من خلال تقديم تخفيضات في الرسوم لجهات معنية محددة. وكما يعلم الأعضاء، أن البرازيل قد اقترحت، من خلال الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون، خفض الرسوم للمستثمرين من البلدان النامية. ومن شأن ذلك تيسير السبيل لزيادة أنشطة البراءات لدى هذه الجهات، كما أكد ذلك تقرير كبير الاقتصاديين في الويبو. فضلا عن أنه يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للويبو، مثل الأهداف الاستراتيجية الثالث والخامس والسابع، وغيرها.

85. ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بعرض التقرير المالي والبيانات المالية لعام 2016. وقال إن الويبو لا تزال تتمتع بمركز مالي قوي نظرا لحجم الرسوم التي تتلقاها كل سنة. وشجع استمرار الإدارة الجيدة لهذه الموارد وأيدها.

86. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية، وأعرب عن سروره بالوضع المالي في عام 2016، الذي سجلت فيه الويبو فائضا قدره 32 مليون فرنك سويسري بعد تسويات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ورأى أن أحد الأسباب التي أدت إلى سلامة الوضع المالي الحالي هو الزيادة في إيرادات الرسوم المتأتية من مودعي الطلبات الدولية. وقال إن هذا الوضع المالي الإيجابي هو نتيجة إدارة الويبو للإيداعات على نحو مناسب. وأعرب عن أمله في أن تواصل الأمانة العامة بذل الجهود في هذا المضمار.

87. ولعدم وجود أية طلبات لأخذ الكلمة، قرأ الرئيس فقرة القرار، التي تم اعتمادها:

88. توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة والجمعيات الأخرى للدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2016 (الوثيقة WO/PBC/27/6).

(ب) وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2017

89. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/27/7.

90. وقدم الرئيس البند 7 (ب) من جدول الأعمال في إطار أداء البرنامج والمراجعات المالية، وحالة تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2017. واستندت المناقشات إلى الوثيقةWO/PBC/27/7، التي أُعدت في بداية يوليه، وتقدم تفاصيل عن

حالة تسديد الاشتراكات حتى 30 يونيو 2017، بما في ذلك معلومات بشأن تطور متأخرات الاشتراكات والمدفوعات لصناديق رأس الأموال العاملة منذ عام 2007. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة لمواصلة تقديم هذا البند من جدول الأعمال.

91. وأبلغت الأمانة أن مجموع المتأخرات والاشتراكات بلغ وقت إعداد الوثيقة، باستثناء متأخرات أقل البلدان نموا، التي وُضعت في حساب خاص مجمد، 843 092 6 فرنكا سويسريا. لكن منذ ذلك الحين وردت مبالغ إضافية، وهي التي تقدم الأمانة الآن معلومات بشأنها. منذ 30 يونيو 2017 سددت البلدان التالية مدفوعات كما يلي: بلجيكا (719 21 فرنكا سويسريا)، بنن (345 فرنكا سويسريا)، بوركينا فاصو (424 1 فرنكا سويسريا)، إكوادور (673 5 فرنكا سويسريا)، غابون (450 فرنكا سويسريا)، واليونان (183 34 فرنكا سويسريا)، غواتيمالا (553 3 فرنكا سويسريا)، إيطاليا (592 629 فرنكا سويسريا)، مالاوي (536 1)، مالي (541 فرنكا سويسريا)، المكسيك (033 123 فرنكا سويسريا)، النيجر (609 فرنكا سويسريا)، باراغواي (849 2 فرنكا سويسريا)، السنغال (216 فرنكا سويسريا)، إسبانيا (790 455 فرنكا سويسريا). وبلغ إجمالي المبالغ المستلمة في يوليو وأغسطس 513 281 1 فرنكا سويسريا، مما قلص إجمالي المتأخرات إلى 330 811 4 فرنكا سويسريا.

92. ولعدم وجود أي طلبات لأخذ الكلمة، قرأ الرئيس فقرة القرار، التي تم اعتمادها.

93. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بوضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2017 (الوثيقة WO/PBC/27/7).

البند 8 التقرير السنوي عن الموارد البشرية (للعلم)

94. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/27/INF/1 .

95. وقدم الرئيس بند جدول الأعمال، موضحا أن الوثيقة WO/PBC/25/INF.1 (التقرير السنوي عن الموارد البشرية) تُقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية لأغراض الإحاطة، وفقا للقرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2012. ودعا مدير إدارة الموارد البشرية إلى تقديم التقرير.

96. وأفادت الأمانة أن هذا التقرير يغطي الفترة من يوليو 2016 إلى يونيو 2017، وأنه سيُقدم إلى لجنة التنسيق في أكتوبر 2017. وقالت إن القوى العاملة لم تتغير كثيرا عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وأنها ظلت مستقرة على مدى السنوات الخمس الماضية، في حين زادت الإنتاجية عاما بعد آخر. واستمر الانخفاض في النسبة المئوية لتكاليف الموظفين في إجمالي النفقات، وفي الوقت الحالي يُتوقع أن تصل إلى 62.4 في المائة في ميزانية الثنائية 19/2018. وأشارت إلى أن استراتيجية الموارد البشرية، التي وافقت عليها لجنة التنسيق منذ بضع سنوات، قد نُفذت بدقة من أجل إعادة تنظيم الوظائف التي أصبحت شاغرة، وإعادة توزيع الموارد لتلبية احتياجات الأعمال الناشئة. وأضافت أن الاستراتيجية الجديدة، التي تغطي الفترة 2017-2021، لا تختلف كثيرا عن سابقتها، من حيث إيلاء الأولوية لإعادة تقييم المهارات لتلبية احتياجات عمل المنظمة، والسعي إلى تحقيق التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين، والوصول إلى أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية في عمليات الموارد البشرية. وأشارت إلى وجود خلل في توازن بعض مهارات القوى العاملة، خاصة فيما يتعلق باللغات ومهارات تكنولوجيا المعلومات في مجالات معينة. وإلى الأهمية البالغة لهذه المهارات لممارسة العمل بصورة فعالة. وأفادت أنه يصعب معالجة هذه الاختلالات، نظرا لانخفاض معدل دوران موظفي المنظمة؛ غير أنها أكدت أنه لدى وجود وظائف شاغرة نتيجة التقاعد، تجري دراسة المهارات المطلوبة مع المديرين لضمان تلبية احتياجات الأعمال الناشئة. ولعل هذا يكون أيضا سببا إضافيا دفع الأمانة إلى تقديم اقتراح إلى لجنة التنسيق، في دورتها المقبلة خلال جمعيات الويبو، لإرجاء تطبيق التقاعد عند سن 65 سنة على جميع الموظفين لمدة ثلاث سنوات، أي إلى يناير 2021، وذلك لمعالجة اختلال المهارات المشار إليه. ومضت تقول إن التنوع الجغرافي يمثل عنصرا هاما في استراتيجيتها خلال العام، وأن الدول 120 الأعضاء ممثلة الآن في القوى

العاملة بالمنظمة، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى زيادة التوعية ومشاركة الدول الأعضاء. وأضافت أنه بحلول موعد اجتماع لجنة التنسيق في أكتوبر، سيكون عدد الدول الأعضاء الممثلة قد ارتفع إلى 122 دولة، وهو أعلى مستوى تمثيل على الإطلاق. واختتمت عرضها بالإشارة إلى إن التقرير السنوي يتضمن، على غرار السنوات السابقة، مرفقين يتضمنان مصفوفات للقوى العاملة والموارد البشرية والتنوع الجغرافي.

97. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة، ورحب بالتحسينات المستمرة التي يتم إدخالها على التقرير، والتي أكدت دوره كمصدر رئيسي للمعلومات عن الموارد البشرية في الدول الأعضاء. وقال إن الإدارة الفعالة للموارد البشرية، مع مراعاة طبيعة المنظمة، أمر بالغ الأهمية لتحقيق ولايتها وأهدافها. وقد انعكس ذلك في النسبة المئوية لتكاليف الموظفين بالمقارنة مع إجمالي نفقات المنظمة، ومن هذا المنظور، تكتسي الإدارة الملائمة للموارد البشرية أهمية. وقال إن المجموعة تدرك أن النظر إلى الويبو بوصفها كيانا عالميا لتقديم الخدمات في بيئة سريعة التغير، ومطالب الدول الأعضاء باحتواء التكاليف يشكل تحديا كبيرا، وأنها تقدر الجهود التي تبذلها الأمانة للاستجابة لهذه المتطلبات الصعبة من خلال تحقيق الاستقرار والمرونة بين القوى العاملة من خلال إبرام عقود عمل لموظفين غير رسميين وآليات الخدمات التعاقدية. وفيما يتعلق بالتوظيف، أكد مجددا رأيه أنه ينبغي أن يتم ذلك على أساس الجدارة وأعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة، مع أخذ الطبيعة التقنية للمنظمة وواقع الخدمة التي تقدمها الويبو في الحسبان. ورأى أن هذا المبدأ الشامل ضروري لتحقيق الولاية الفريدة للمنظمة. وأعربت المجموعة أيضا عن تقديرها للجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة بشأن التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين.

98. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الأمانة على إعداد التقرير السنوي وعلى عرض التقرير. ورأى أن التقرير يتماشى مع استراتيجيات الويبو المتعلقة بالموارد البشرية، التي تشمل إعادة تنظيم المهارات والكفاءات لتلبية احتياجات العمل الناشئة، والسعي نحو التمثيل الجغرافي العادل والمساواة بين الجنسين، والاستفادة المثلى من الكفاءة التشغيلية في عمليات الموارد البشرية. وأعرب عن تقديره للتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية لعام 2017، مما أسفر عن عدد من التحسينات، وأثنى على عمل الأمانة وجهودها المتواصلة لتحقيق قدر أكبر من المرونة في تكوين قوتها العاملة. وأعربت المجموعة عن تقديرها لمبادرة الأمانة الرامية إلى تعزيز إدماج ذوي الإعاقات، وتلبية احتياجاتهم في مكان العمل، وأبدت سرورها لتوسيع نطاق الأنشطة التنظيمية الرامية إلى تحسين التوازن بين الجنسين، ومساعدة المرأة على التنافس لتتبوأ مناصب قيادية. وأعربت أيضا عن ارتياحها للجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة لزيادة التوزيع الجغرافي العادل وتوسيع نطاقه وتنوع الموظفين، وأشارت إلى أنه بسبب حالات التقاعد المستقبلية، سيتم الإعلان عن 100 وظيفة شاغرة جديدة في السنوات الخمس المقبلة، وهو ما سيؤدي، من وجهة نظرها، إلى تحسين التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في الويبو. كما أحاطت المجموعة علما بالتوزيع الجغرافي للوظائف، وعدد الوظائف المخصصة لمنطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، التي يتراوح النطاق المطلوب لها ما بين 51 و 62 وظيفة بينما العدد الفعلي 41 منصبا في الفئة الفنية والفئات العليا، بمن فيهم الموظفين المؤقتين. وقالت إن تنوع القوى العاملة يمثل ضرورة استراتيجية للمنظمة، وأنها تود رؤية المزيد من مواطني المناطق الجغرافية غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا ضمن موظفي الويبو. وأكدت من جديد أهمية المبادرات التي تضطلع بها الأمانة في هذا الاتجاه تحديدا، وحثتها على مواصلة العمل من أجل تحقيق تمثيل جغرافي أكثر إنصافا.

99. وشكر وفد الصين الأمانة على التقرير السنوي، الذي اتسم بثراء المحتوى والمعلومات، مما مكن الدول الأعضاء من التعرف على مبادرات محددة والتخطيط الاستراتيجي فيما يتعلق بالموارد البشرية. وأعرب عن تقديره للنتائج الإيجابية التي تحققت في تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية، والجهود المبذولة لتحسين التنوع الجغرافي. وأشار إلى أنه في الوقت الذي تلبي فيه المنظمة احتياجات عبء العمل الآخذ في التزايد، فإنها لا تزال تواجه تحديات هائلة لتعزيز التنوع الجغرافي وتحسينه، وأنها بحاجة إلى التفكير بصورة مبتكرة للتخطيط للتنوع بصورة فعالة واستراتيجية. وفيما يتعلق بالأولويات الاستراتيجية للموارد البشرية للفترة 2017-2021، أثنى الوفد على المنظمة لما أحرزته من تقدم جيد في تدريب الموظفين، وإدارة الأداء وتخطيط الموارد البشرية. وأضاف أنه ينبغي رفع مستوى مرونة القوى العاملة من أجل تلبية الاحتياجات التجارية، وأنه ينبغي للمنظمة أن تراعي في عملية التوظيف احتياجات سوق العمل ومتطلباته. وأقر بأن المنظمة حققت إنجازات جديدة في مجال التوزيع

الجغرافي في العام الماضي، بعد تمثيل دولتين جديدتين في القوى العاملة. وأعرب عن أمله في مواصلة بذل الجهود في هذا الميدان. وأعرب أيضا عن تقديره للجهود المبذولة فيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين، وهو ما يتسق مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

100. وشكر وفد البرازيل الأمانة على التقرير، وأشار إلى أن الموارد البشرية عنصر بالغ الأهمية للمنظمة. وأثنى على الجهود التي تبذلها إدارة الموارد البشرية لتحسين معارف الموظفين وتدريبهم، واعترف بالجهود التي تبذلها الأمانة لزيادة التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين، وطلب في الوقت ذاته إلى الأمانة مواصلة هذه الجهود. وفي هذا الصدد، اقترح زيادة عدد برامج المنح الدراسية، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا وغير الممثلة، لأن هذه البرامج ستجذب مجموعة من المواهب المستقبلية المحتملة، الذين يمكنهم الانضمام في نهاية المطاف إلى المنظمة.

101. وشكر وفد المكسيك الأمانة على عرض الوثيقة، ورحب بالجهود التي تبذلها الأمانة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وفي حين اعترف بأن المنظمة أحرزت بعض التقدم، فإن الحاجة تقتضي اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين المساواة بين الجنسين على جميع المستويات، ولا سيما على مستوى الإدارة. ولاحظ أيضا عدم وجود ممثلين من مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الفئة الفنية، ودعا الأمانة إلى زيادة جهودها لتحقيق تمثيل جغرافي أفضل وأكثر انصافا. كما دعا المنظمة إلى تعزيز البرامج القائمة وتشجيعها، مما يتيح تمثيل المهنيين الشباب بصورة أفضل، ويسهم في تحسين قدراتهم وتعزيز فرصهم التنافسية في عمليات الاختيار. وأعرب عن استعداده للتعاون مع المنظمة لتحقيق تمثيل جغرافي عادل.

102. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تقديره للأمانة لإعدادها التقرير السنوي عن الموارد البشرية وتقديمه، حيث أن الموارد البشرية أحد أهم موارد المنظمة. كما أنها واحدة من أشد المسائل أهمية لدى الدول الأعضاء. ورأى أن المعلومات الواردة في التقرير ستكون مفيدة جدا للمضي قدما بالمناقشات الجارية بشأن التوزيع الجغرافي. وأعرب عن رغبته في التأكيد على أن المهمة الأساسية للويبو تتمثل في تقديم خدمات الملكية الفكرية العالمية، التي تعد المورد المالي الرئيسي للمنظمة، ومن ثمَّ يتعين إدارة الموظفين والموارد على نحو يمكِّن من الاضطلاع بهذه المهمة بكفاءة وفعالية. وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه كان يجب مناقشة التوزيع الجغرافي في سياق دعم خدمات الويبو العالمية للملكية الفكرية بفعالية في بيئة يسيرة الاستعمال.

103. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أُدلي به باسم المجموعة باء. وأعرب عن تقديره للتقرير المفصل والغني بالمعلومات، وأعرب عن سروره لمواصلة المنظمة العمل في جميع الركائز الأربع الواردة في استراتيجية الموارد البشرية. وأيد تركيز ميثاق الأمم المتحدة البالغ على اختيار المرشحين على أساس الجدارة والكفاءة؛ غير أنه شجع أيضا المنظمات على وضع استراتيجيات تخطيط شاملة للتنوع والتوظيف والقوى العاملة، وتتناول التوزيع الجنساني والتمثيل الجغرافي. وأثنى على المنظمة لمبادراتها للتوعية الرامية إلى تحسين التوزيع الجغرافي والمساواة بين الجنسين في القوى العاملة. وشجع الأمانة على مواصلة هذه الجهود. وأشار أيضا إلى زيادة معدلات الغياب عن العمل في عام 2017، مشيرا إلى أنه يرحب بالاطلاع على وجهة نظر الأمانة فيما يتعلق بالأسباب المحتملة لهذه الزيادة . وقال إنه يود أيضا معرفة الطريقة التي تعتزم بها الأمانة التصدي للزيادة في معدلات الغياب، بخلاف مواءمة استراتيجية المنظمة المتعلقة برعاية الموظفين. وطالب الأمانة أن تتقاسم مع الدول الأعضاء أسئلة استقصاء رفاه الموظفين الذي أجري في أوائل عام 2017. ورحب بالمعلومات بشأن التسوية الرسمية للمنازعات والحالات التأديبية استنادا إلى الحالات المعروضة في الفترة ما بين يوليو 2016 ويونيو 2017، وقال إنه يود معرفة ما إذا كانت الأمانة قد توصلت إلى أية مسائل تنظيمية من هذه الحالات. وشجع أيضا الأمانة على إعطاء الأولوية لتنفيذ أي توصيات عالقة لمراجعة الحسابات تتعلق بالموارد البشرية، لأن ذلك من شأنه أن يعزز الضوابط الداخلية للمنظمة، ويقلل من مخاطر الغش والهدر وسوء الاستعمال.

104. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية، وأعرب عن تقديره لمواصلة الأمانة الأنشطة والمبادرات المتعلقة بالموارد البشرية. ورأى أن الإدارة الملائمة للموارد البشرية من الأهمية بمكان لضمان الإدارة التنظيمية السليمة. وفي ضوء حقيقة أن تكاليف

الموظفين في المنظمة تمثل نحو ثلثي نفقاتها السنوية، التمس من الأمانة مواصلة العمل على تحسين إدارة الموارد البشرية، على أن تقدم، في الوقت نفسه، خدمات فعالة للمستخدمين، وتلبي احتياجات الإدارة والموظفين في الويبو، وجميع الجهات المعنية في مجال الملكية الفكرية. وأضاف أن المهمة الأساسية للويبو تتمثل في تقديم خدمات أفضل للمستخدمين، وأن الأساس المالي للمنظمة يستند إلى الإيرادات المحصلة من خدمات الملكية الفكرية العالمية. وبناء على ذلك، ينبغي النظر في التنوع الجغرافي لموظفي الويبو، كما ينبغي مراعاة التوزيع الجغرافي للطلبات الدولية والتسجيلات والمستخدمين واللغات المستخدمة في الطلبات أو في التسجيلات الدولية، إضافة إلى القدرات الفردية للمرشحين.

105. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وشكر الأمانة على تقديم الوثيقة، وأشار إلى أن الموارد البشرية ذات أهمية كبيرة للمنظمة. وقال إنه ينبغي للمنظمة أن تولي اهتماما خاصا للموارد البشرية، وأن تعطى الأولوية للمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا في الأمانة. وفي هذا الصدد، أعرب عن أمله في أن تستفيد المجموعة الأفريقية من تنفيذ هذه السياسة للموارد البشرية.

106. وشكرت الأمانة الوفود على تعليقاتها المفيدة، والتي من شأنها أن تساعد المنظمة على المضي قدما بعملها، لا سيما الاقتراحات المحددة بشأن برنامج المنح الدراسية، والتنوع الجنساني والتنوع الجغرافي. وفيما يتعلق بمسألة تكرار الغياب عن العمل، ذكرت الأمانة أنها لم تحصل بعد على نتائج الدراسة التي أُجريت، لكنها ستضيف الأسئلة المتعلقة بمسح رفاه الموظفين المستخدم إلى الدراسة. وفيما يتعلق بتوصيات مراجعة الحسابات التي لم يُبت فيها بعد، أوضحت الأمانة أنها على دراية بعدد التوصيات المزمع تنفيذها، وبينت أنه كان من المقرر تنفيذ العديد من هذه التوصيات، لا سيما المتعلقة بمشاريع نظام التخطيط، قبل نهاية العام. وأضافت أنه بحلول أوائل عام 2018، سينقلص عدد توصيات مراجعة الحسابات التي لا تزال مفتوحة إلى حد كبير.

البند 9 اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018

107. استندت المناقشات إلى الوثائق WO/PBC/27/8 وWO/PBC/27/9 وWO/PBC/27/13.

108. وأعلن الرئيس بدء النظر في البند 9 من جدول الأعمال، وهو اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018، وسيجري في إطار هذا البند النظر في ثلاث وثائق، وهي: وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 (الوثيقة WO/PBC/27/8)؛ الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 (الوثيقة WO/PBC/27/9)؛ ومساهمة وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن البند 9 من جدول الأعمال: ورقة مناقشة بشأن بدائل تمويل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) (الوثيقة WO/PBC/27/13). وصرح الرئيس بأنه جرى تقديم الوثيقتين الأوليين إلى اللجنة كي تتخذ قرار بشأنهما.

109. وأعطى الرئيس الكلمة إلى الأمانة لتقديم الوثيقة WO/PBC/27/8، وأوضح أن الأمانة أعدت وثيقة إضافية تتضمن قائمة بالتعديلات المدرجة في اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018.

110. وشكرت الأمانة الرئيس، وقالت إنها ستقدم أولا مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية 19/2018، الذي قدم المدير العام بشأنه بالفعل مجموعة من الملاحظات الافتتاحية الشاملة للغاية حول النقاط الرئيسية للاقتراح. لذلك، ستركز الأمانة، في عرضها الحالي، على التغييرات التي حدثت منذ الاجتماع السابق في يوليه. وذكّرت بالقرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها السادسة والعشرين في يوليو 2017، حيث تم التوصل إلى القرار التالي فيما يتعلق بمشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية 19/2018: "إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ أكملت الاستعراض الأول الشامل بحسب كل هدف استراتيجي لمشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 (الوثيقة WO/PBC/26/3/1) "1" وافقت على التعديلات التي اقترحتها الدول الأعضاء على وصف البرامج، بما في ذلك أُطر النتائج في البرامج 3 و4 و5 و8 و13 و30؛ "2" التمست من الأمانة أن تصدر صيغة معدّلة لمشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 بالاستناد إلى "1" أرقام نفقات الموظفين

وفقا لقرار لجنة الخدمة المدينة الدولية وحصيلة المشاورات بين المنظمات ذات المقر في جنيف ولجنة الخدمة المدنية الدولية في فيينا. لأغراض الدورة المقبلة للجنة الميزانية. وفي هذا السياق، أحاطت لجنة الميزانية علما بالتوضيح الذي قدّمه مستشار الويبو القانوني؛ ؛"3" أحاطت علما، من بين جملة أمور، بالقضايا العالقة في البرامج التالية لمواصلة النظر فيها في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية: (أ) مؤشرات الأداء الرئيسية في البرنامج 15؛ (ب) والوصف ومؤشرات الأداء في البرامج 9 و10 و20 و32. "4" أحاطت علما بأن القضايا التالية المثارة قد أحيلت إلى الدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية: (أ) تخفيض قيمة وحدة الاشتراكات بنسبة 10%؛ (ب) ومنهجية تحديد مخصصات الاتحادات المتّبعة في إعداد "المرفق الثالث - تخصيص الإيرادات والنفقات للثنائية 19/2018 بحسب كل اتحاد"؛(ج) وشروط توفير التمويل لمؤتمر دبلوماسي في الثنائية 19/2018". ونوهت الأمانة إلى أن وثيقة البرنامج والميزانية المنقحة للثنائية 19/2018 قد نُشرت في الوثيقة WO/PBC/27/8. ومضت في قراءة التغييرات المحددة التي أُدخلت على الوثيقة المنقحة وفقا لقرار لجنة البرنامج والميزانية في دورتها السادسة والعشرين. وقرأت الأمانة القائمة، التي قالت إنها متاحة أيضا كوثيقة على مكاتب الوفود أو خارج الغرفة تحت عنوان "فهرس التغييرات":

- صفحة 7- حاشية بشأن تقديرات تكاليف الموظفين تشير إلى قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية
- صفحة 11- إطار النتائج: صياغة جديدة للنتيجة المرتقبة 1.2، على النحو الذي وافقت عليه لجنة البرنامج والميزانية، والإشارة إلى تعريف جديد لنفقات التنمية
- صفحة 21- تكاليف الموظفين: تغييرات في الفقرة 25
- صفحة 22- تكاليف الموظفين: فقرتان جديدتان 27 و29، وحاشيتان جديدتان 11 و12
- صفحة 34- تغييرات على نحو ما وافقت عليها لجنة البرنامج والميزانية في البرنامج 3 حق المؤلف والحقوق المجاورة (استراتيجية التنفيذ، وتوصيات أجندة التنمية، والهدف من معاهدة مراكش)
- صفحة 40- تغيير وفقا لما وافقت عليه لجنة البرنامج والميزانية في البرنامج 4 المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية (صياغة مؤشر الأداء الرئيسي)
- صفحة 43 - صياغة جديدة للنتيجة المرتقب 1.2 على النحو الذي وافقت عليه لجنة البرنامج والميزانية (إطار موجز لنتائج الهدف الاستراتيجي الثاني)
- الصفحتان 46 و 47 – تغييرات على النحو الذي وافقت عليه لجنة البرنامج والميزانية في البرنامج 5 (استراتيجية التنفيذ والنتيجة المرتقبة 1.2)
- صفحة 97 - تغييرات وفقا لما وافقت عليه لجنة البرنامج والميزانية في النتائج المرتقبة (إطار موجز لنتائج الهدف الاستراتيجي الثالث)
- صفحة 99 - تغييرات وفقا لما وافقت عليه لجنة البرنامج والميزانية في البرنامج 8 تنسيق جدول أعمال التنمية (مؤشر جديد للأداء الرئيسي)
- صفحة 101 - تصويب الرسم البياني لتوصية جدول أعمال التنمية للبرنامج 9 (الأمانة)
- صفحة 102 - صياغة جديدة للنتيجة المرتقبة 1.2 على نحو ما وافقت عليه لجنة البرنامج والميزانية (البرنامج 9)

- صفحة 110 - صياغة جديدة للنتيجة المرتقبة 1.2 على نحو ما وافقت عليه لجنة البرنامج والميزانية (البرنامج 10)
- صفحة 118- إضافة الرسم البياني مع توصيات جدول أعمال التنمية للبرنامج 30 (تصويب من الأمانة)
- صفحة 119- مؤشر جديد للأداء الرئيسي على نحو ما وافقت عليه لجنة البرنامج والميزانية للبرنامج 30 الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم المقاولة
- صفحة 123- مؤشرات جديدة للأداء الرئيسي على نحو ما وافقت عليها لجنة البرنامج والميزانية (إطار موجز لنتائج الهدف الاستراتيجي الرابع)
- الصفحتان 128 و129- تغييرات على نحو ما وافقت عليها لجنة البرنامج والميزانية في البرنامج 13 قواعد البيانات العالمية (استراتيجية التنفيذ ومؤشرات الأداء الرئيسية وخطوط الأساس والأهداف)
- صفحة 135- إضافة التوصية 12 من توصيات جدول أعمال التنمية إلى الرسم البياني لتوصية جدول أعمال التنمية للبرنامج 15 حلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية (كما تمت مناقشته في لجنة البرنامج والميزانية في يوليه)
- صفحة 136- تغييرات اقترحتها الأمانة في مؤشرات الأداء الرئيسية وخطوط الأساس والأهداف في البرنامج 15 (كما نوقشت خلال لجنة البرنامج والميزانية في يوليو)
- صفحة 157 - إضافة رسم بياني مع توصيات جدول أعمال التنمية للبرنامج 20 (تصويب من الأمانة)
- صفحة 161 - صياغة جديدة للنتيجة المرتقبة 1.2 على نحو ما وافقت عليه لجنة البرنامج والميزانية (البرنامج 20)
- استبدال الجداول في المرفقين السابع والثامن لتعكس الصياغة الجديدة للنتيجة المرتقبة 1.2

111. وشكر الرئيس الأمانة على عرض التغييرات التي أُدرجت في النسخة الجديدة من البرنامج والميزانية المقترحة، وأعطى الكلمة مرة أخرى للأمانة لتقديم الخطة الرأسمالية الرئيسية.

112. وأشارت الأمانة إلى أن القرار التالي كان قد تم التوصل إليه فيما يتعلق بالخطة الرأسمالية الرئيسية في الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية التي عقدت في يوليو 2017: ""إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ استعرضت الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-27 (الوثيقة WO/PBC/26/9):

"1" ناقشت وأيّدت على نحو شامل الأهداف والنتائج المرتقبة والعوامل الدافعة لمشروعات الاستثمارات الرأسمالية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلامة والأمن والمباني ضمن الخطة الرأسمالية الرئيسية للثنائية 19/2018، بمبلغ إجمالي قدره 25.5 مليون فرنك سويسري؛

"2" وأكّدت أهمية مشروعات الاستثمارات الرأسمالية لضمان أن تظل الويبو قادرة على الوفاء بالغرض المنشود منها؛

"3" وأحالت إلى الدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية (PBC/27) مسألة النظر في موضوعات محدّدة من بينها تخصيص المشروعات المقترحة للاتحادات ضمن الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2019."

113. وأعلنت الأمانة أن الوثيقة WO/PBC/27/9 تتضمن التغييرات التالية بالمقارنة مع الوثيقة WO/PBC/26/9 التي قُدمت إلى الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية:

- تم تنقيح صفحة 5 (الفقرة 9)، وصفحة 12 (الفقرتان 30 و 33)، والمرفقات الأول والثاني والثالث والرابع والخامس لتعكس الصياغة الجديدة للمبدأ 3 من السياسة المتعلقة بالاحتياطيات. هذا تصويب لخطأ من جانب الأمانة، كان وفد كندا قد أشار إليه في الجلسة 26 للجنة البرنامج والميزانية.
- صفحة 4(الفقرة 5) تصويبات طفيفة قامت بها الأمانة.
- صفحة 9 (الفقرة 21) توضيح أضافته الأمانة لتوضيح مضمون هذه الفقرة بصورة أفضل.

114. ثم قدمت الأمانة توضيحين إضافيين بشأن الاقتراح المعروض أمام لجنة البرنامج والميزانية، استنادا إلى استفسارات غير رسمية تلقتها. أولا، بينت أن الاقتراح يتطلب اتخاذ قرار بشأن تخصيص 25.5 مليون فرنك سويسري من الأموال الاحتياطية لتمويل مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية للتنفيذ في عامي 2018 و 2019. ثانيا، لا تختلف المنهجية المستخدمة في تخصيص نفقات مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية للاتحادات عن المنهجية المستخدمة في المرفق الثالث من وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للثنائية 19/2018. وهو ما يتماشى أيضا مع الممارسة الماضية المستخدمة في مقترحات مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية السابقة .

115. وشكرت الرئيسة الأمانة على تقديم الوثيقة، وعلى الإيضاحات البالغة الأهمية. ثم أعطت الكلمة لوفد الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم وثيقته، الوثيقة: WO/PBC/27/13.

116. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن سروره لتقديم ورقة المناقشة التي أعدها بشأن تمويل البدائل للويبو. وقال إن هذه الورقة قُدمت إلى لجنة البرنامج والميزانية بروح بناءة، للإسهام في الوصول إلى فهم متبادل للوضع المالي للويبو، ومساعدة لجنة البرنامج والميزانية على تحديد كيفية تمويل مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية. وأعرب عن أمله في مواصلة النقاش بين الدول الأعضاء ومع الأمانة للنظر في تخصيص التكاليف بصورة أكثر تناسبا بين اتحادات الويبو وحسب كل اتحاد مع أخذ الرسوم الخاصة بكل منها في الاعتبار. ورأى أن هذا الأمر مهم على المدى المتوسط والمدى الطويل، كما أنه مهم في الوقت الحاضر، مع بدء الويبو في تنفيذ خطة طموحة لإدخال تحسينات رأسمالية في إطار الخطة الرأسمالية الرئيسية. وكما أشار في ورقة المناقشة، تتمتع الويبو بوضع مالي قوي جدا بسبب نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. والسؤال المطروح هو كيفية تقسيم تكاليف هذه المشروعات، وما إذا كان ينبغي لاتحاد لاهاي ولشبونة أن يسهما بقدر ما. وكما قال في بيانه الافتتاحي، إنه يعتقد أن قوة نظام معاهدة التعاون قد تخفي وراءها نقاط ضعف محتملة أو فعلية في اتحادات الويبو الأخرى، التي ربما تحددت رسومها عند مستوى منخفض أكثر مما ينبغي. وقال إنه لا يؤيد استمرار نظام معاهدة التعاون في دفع حصة غير متكافئة من إجمالي تكلفة الويبو؛ أكثر من 75 في المائة في الوقت الراهن، دون معالجة الاختلال الصارخ بين اتحادات الويبو القائمة على الرسوم، ولا أن يتحمل عبء التكلفة. ورأى أن من الحكمة أن يوافق أعضاء الويبو على أمرين في الدورة الحالية. أولا، تخصيص أكثر إنصافا لنفقات الثنائية 19/2018 في إطار الخطة الرأسمالية الرئيسية، مثل التوزيع النسبي المبين في الجدول 5 من ورقة المناقشة. وثانيا، أن تواصل لجنة البرنامج والميزانية دراسة مسألة منهجية تخصيص الميزانية، بغية معالجة أوجه الخلل القائمة بين اتحادات الويبو في ميزانيات الويبو المقبلة. وأشار أيضا إلى أنه قد بدأ مشاورات غير رسمية مع أعضاء آخرين في الويبو، وطلب مزيدا من الوقت لمواصلة تلك المناقشات بشأن الوثائق الثلاث في إطار البند 9 من جدول الأعمال.

117. وتوجهت الرئيسة بالشكر إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم الوثيقة وأكدت أنها ستتيح الوقت للوفد لإجراء المشاورات اللازمة. وبعد ذلك فتحت الرئيسة باب النقاش، وأستهل باقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018. وذكرت الرئيسة الوفود أنه جرت في الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية مناقشة مطولة بشأن اقتراح البرنامج والميزانية والخطة الرأسمالية الرئيسية. ولذلك، أصرت الرئيسة على عدم تكرار المناقشات التي جرت بالفعل في الدورة السابقة والتركيز بدلا من ذلك على المسائل العالقة.

118. وأشار وفد اليابان في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية، متحدثا باسم المجموعة باء، أنه قد تم وبوضوح تحديد البرامج التي ينبغي تعميق النقاش حولها في الدورة الحالية والبرامج التي قبلتها جميع الدول الأعضاء، كما هو مبين في قائمة القرارات الواردة في الوثيقة WO/PBC/26/11. ورأى الوفد أن هذه المنهجية العملية تعتبر حاسمة لتحقيق الاستفادة القصوى من الدورتين الرسميتين للجنة البرنامج والميزانية، وأنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تحترم منهجيات العمل هذه بعدم إدخال مسائل جديدة أو تكرار نفس الحجج أو المسائل التي سبق البت فيها. ووفقا لقائمة القرارات الواردة في الوثيقة WO/PBC/26/11، شملت المواضيع المطروحة لتعميق النقاش حولها في الدورة الحالية البرنامج 15 والبرامج 9 و10 و20 و32، فضلا عن المسائل المتعلقة باقتراح تخفيض 10 في المائة من قيمة وحدة الاشتراكات، ومنهجية تحديد مخصصات الاتحادات، وشروط تقديم التمويل للمؤتمرات الدبلوماسية. وفيما يتعلق بقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية، أعرب الوفد عن شكره للأمانة على المعلومات المحدثة. ورأى الوفد أنه ينبغي للويبو احترام قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية والنظام الموحد للأمم المتحدة وبالتالي تنفيذ قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية الصادر في فبراير 2018. وفي هذا السياق، رحب الوفد بالالتزام بالنظام الموحد للأمم المتحدة كما أشار إلى ذلك المدير العام، أي أن الويبو تتحمل المسؤولية فيما يتعلق بالنظام الموحد وأن للويبو مصلحة في ضمان نزاهة هذا النظام.

119. وأكد وفد السنغال، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، مجددا ارتياحه للتركيز على التنمية التي كانت ذا أهمية كبيرة في نظره، وأعرب عن تقديره لأخذها في الاعتبار في جميع برامج المنظمة حتى أصبحت الآن ذا أولوية أساسية، مع مراعاة مبادئ جدول أعمال التنمية. ومع ذلك، أكد الوفد مجددا على قلقه الذي عبر عنه خلال الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية بشأن الاختلاف بين المبادئ والواقع، خاصة التخفيضات المهولة في الأموال المخصصة للتنمية في الوقت الذي تعرف فيه الويبو فائضا غير مسبوق في الميزانية. ورأى الوفد بأن التعريف الجديد لنفقات التنمية، الذي أُقترح من أجل تحديد نفقات الأنشطة الإنمائية بشكل أفضل، سيتيح للبلدان النامية الاستفادة من نظام الملكية الفكرية العالمي والحد من أوجه عدم المساواة في المعرفة بين الدول الأعضاء. وكانت مجالات تنفيذ الأنشطة الإنمائية معقدة للغاية حيث شملت وضع خطط وسياسات وطنية للملكية الفكرية، وإنشاء أطر تنظيمية وقانونية وسياساتية، وإنشاء الهياكل الأساسية الإدارية، والتدريب وبناء القدرات، وتشجيع الابتكار والإبداع، والوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة. ومن ثم، أعرب الوفد عن قلقه إزاء الانخفاض المهول في التمويل الموجه لعدد من البرامج، ولا سيما البرامج 1 و2 و3 و8 و9 نظرا لأهمية الأطر القانونية والسياساتية وتعزيز التنمية في البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر والبلدان الأقل نموا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز بعض البرامج الرامية إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات في البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر والبلدان الأقل نموا وتكييفها لتعكس احتياجات الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أنه سيقدم تعليقات أكثر تفصيلا عن مختلف البرامج خلال المناقشة العامة.

120. وتوجه وفد جورجيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، بالشكر إلى الأمانة على التعديلات التي أُدخلت على مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 والخطة الرأسمالية الرئيسية على النحو الذي وافقت عليه الدول الأعضاء خلال الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن تأييده للوثائق المقترحة. وأعرب الوفد مجددا عن ارتياحه لخروج المقترحات المتعلقة بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ونظام لاهاي للتصاميم، ونظام مدريد إلى الوجود. ورحب الوفد بالنمو المستمر الذي تشهده خدمات الملكية الفكرية العالمية ورأى أن هذا النمو من شأنه أن يعزز هذه الخدمات. وأعرب الوفد عن تقديره للتعليقات التي قدمتها الأمانة فيما يتعلق بالقرار الذي تقدمت به لجنة الخدمة المدنية الدولية خلال الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية، ومن ثم شكر الوفد المدير العام على مقدمته العريضة حول الحالة الراهنة المتعلقة بقرار لجنة الخدمة المدنية الدولية وتبعاته المحتملة. وفي هذا السياق، أكد الوفد من جديد أنه يثق في التزام الأمانة العامة ويحترمه في هذه المسألة بالذات. وأعرب الوفد منذ البداية عن تطلعه إلى إجراء مناقشات بناءة بشأن المسائل العالقة وفقا لقائمة القرارات الواردة في الوثيقة WO/PBC/26/11. وأكد الوفد من جديد على أهمية البرامج المتعلقة بخدمات الملكية الفكرية العالمية، والتي انبثقت من خلالها الإيرادات الرئيسية للمنظمة. ومن ناحية أخرى، أعرب الوفد عن تقديره

للعمل الذي أنجز من خلال برامج التعاون التقني التي نفذتها إدارة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة في البرنامجين 10 و30 وأكاديمية الويبو في إطار البرنامج 11. وكانا هذان البرنامجان هما الميسران الرئيسيان لزيادة الإيداعات والمساهمين الرئيسيين بغية تحسين النظام الإيكولوجي العام للملكية الفكرية. ولذلك، شجع الوفد الأمانة على مواصلة تنفيذ برامجها للتعاون التقني. واختتم الوفد كلمته مشير إلى أنه ملتزم تماما بالمشاركة البناءة المستمرة بموجب البند 9 من جدول الأعمال.

121. وطلب وفد كوستاريكا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إدراج وثيقة الأسئلة والأجوبة كمرفق لوثيقة البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بالبرنامج 15، ينبغي إتاحة الموارد المالية اللازمة لتحسين نظام أتمتة الملكية الصناعية وزيادة نطاق البرنامج. وبلغت الزيادة المقترحة في البرنامج 15 نسبة 5.6 في المائة مقارنة بالميزانية الموافق عليها للثنائية الحالية، ولكنها لم تتجاوز 1.4 في المائة عند مقارنتها بميزانية الثنائية 17/2016 بعد التحويلات. وطلبت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في الدورة السادسة والعشرين من لجنة البرنامج والميزانية موارد إضافية لبعث موظفي الدعم والخبراء إلى بلدان المنطقة، وللحفاظ على النظام وتحديثه في البلدان التي كانت تستخدمه في ذاك الوقت. وأعرب الوفد عن امتنانه فيما يخص المعلومات الواردة في وثيقة الأسئلة والأجوبة، والتي أوضحت أن دعم نظام أتمتة الملكية الصناعية بلغ 20 في المائة من الميزانية الإجمالية المخصصة للبرنامج في تلك الثنائية.

122. وتوجه وفد إسبانيا بالشكر إلى الأمانة على العمل المضطلع به لإعداد النسخة الجديدة من البرنامج والميزانية للثنائية القادمة. وفيما يتعلق بالفقرات من 27 إلى 29 من الاقتراح المتعلق بقرار لجنة الخدمة المدنية الدولية، أعرب الوفد عن تقديره للكلمة التي أدلى به المدير العام في اليوم السابق واعترف بالعمل الذي اضطلعت به الأمانة في هذا المجال. ومع ذلك، أشار الوفد أنه لا يشعر بالارتياح إزاء الصياغة الحالية للفقرتين 27 و29 وتحدث إلى الوفود الأخرى بشأن التعديلات الممكنة وأعرب عن تقديره للمرونة التي أبدتها الأمانة بالفعل من أجل المضي قدما. ويتفهم الوفد أن أي ميزانية هي تقدير وإسقاطات مستقبلية لأمر يفتقر جدا إلى التأكيد ويعتمد على الإيرادات والنفقات. واستطرد الوفد مشيرا إلى أنه إذا كان المستقبل غير مؤكد، فإنه من الصعب للغاية إعداد ميزانية ما، وأنه طلب الحصول على معلومات واضحة بشأن تكاليف الموظفين. وأدرك الوفد أن أمورا كثيرة قد حدثت وأن عددا من المفاوضات قد جرت. ورأى الوفد أن تكاليف الموظفين تحتاج إلى أن تكون أقرب إلى الواقع حتى تصبح المنظمة أكثر يقينا فيما يتعلق بموقفها في المستقبل. ورأى الوفد أنه باعتبارها دولا أعضاء تنتمي إلى أسرة الأمم المتحدة، ينبغي القيام بذلك بدلا من تجاهل أمر يدركه الجميع، وذلك على النحو الذي اعتمدته لجنة الخدمة المدنية الدولية. ولذلك شدد الوفد على أهمية اتباع النظام الموحد بالكامل. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن قلقه لأن الوثيقة التي ستسير ميزانية السنتين المقبلتين لا تعكس تماما قرارات النظام الموحد.

123. وأيد وفد شيلي الكلمة التي أدلى بها وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشار الوفد إلى أن ما تقدمه الويبو من مساعدة ودعم للمكاتب والمؤسسات الوطنية والإقليمية أمر بالغ الأهمية لتطوير نظم الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وبناء عليه، كان البرنامج 15 ذا أهمية خاصة بالنسبة للوفد. ورأى الوفد أنه يجب على المنظمة أن تواصل بذل الجهود على مستوى الموارد البشرية والمالية من أجل دعم المكاتب في استخدام نظام أتمتة الملكية الصناعية. وأعرب الوفد عن تقديره للمعلومات الواردة في وثيقة الأسئلة والأجوبة وكذلك مؤشرات الأداء المعدلة. وفي هذا السياق، طرح الوفد بعض الأسئلة والاقتراحات. وأعرب الوفد في المقام الأول عن رغبته في فهم السبب وراء معادلة الهدف لخط الأساس فيما يخص المؤشر الثاني المتعلق بعدد من المكاتب التي تستخدم نظام أتمتة الملكية الصناعية. وفي المقام الثاني، فيما يتعلق بالمؤشر الرابع، أعرب الوفد عن ارتياحه لإدراجه في النسخة الجديدة من وثيقة البرنامج والميزانية. واقترح الوفد ربط تقييم رضى المكاتب بثلاثة عناصر يرى أنها بالغة الأهمية وهي التنفيذ والصيانة والتحديث. ولذلك اقترح الوفد إضافة "التنفيذ والصيانة والتحديثات" في نهاية هذا المؤشر. وفي المقام الثالث، فيما يتعلق بوثيقة الأسئلة والأجوبة، أيد الوفد الطلب المقدم من وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتوجد هذه الوثيقة حاليا على الصفحة الإلكترونية للجنة البرنامج والميزانية مما يصعب جدا ربط المعلومات بالبرنامج والميزانية للثنائية 19/2018. وبناء على ذلك، رأى الوفد أنه ينبغي إدراج

هذه الوثيقة كمرفق وتظهر في أي مكان يظهر فيه البرنامج والميزانية. وأخيرا، اقترح الوفد أن ينظر القطاع المسؤول عن البرنامج 15 في تعيين موظف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومن شأن ذلك أن يسهم في زيادة تطوير واعتماد نظام أتمتة الملكية الصناعية في المنطقة. وعبر الوفد عن تقديره للعمل الذي اضطلعت به الويبو، ولا سيما قطاع البنية التحتية العالمية، من أجل تنفيذ وصيانة نظام أتمتة الملكية الصناعية في المكتب الوطني للملكية الفكرية. وكان لهذه الأدوات تأثير إيجابي على نتائج وكفاءة المؤسسة في جميع مجالات حقوق الملكية الفكرية وكانت ضرورية في تطوير وتحسين الخدمة التي يقدمها المعهد الوطني للملكية الصناعية.

124. وأيد وفد البرازيل الكلمة التي أدلى بها وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد توصلت الدورة السادسة والعشرون للجنة البرنامج والميزانية إلى اتفاق بشأن عدد من البرامج. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يؤكد مجددا على أهمية تعميم جدول أعمال التنمية عبر الويبو. وأُعتبر جدول أعمال التنمية إنجازا هاما للويبو ولا يزال يمثل أولوية. وشارك الوفد القلق الذي أثاره وفد السنغال بشأن حصة التنمية في الميزانية. وأشار الوفد إلى أن هذه هي أول ميزانية مقترحة تستخدم التعريف الجديد لنفقات التنمية، وأشار إلى أنه ينبغي للويبو أن تبذل قصارى جهدها لزيادة نسبة الميزانية في السنوات المقبلة من أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للحفاظ على الابتكار والإبداع. وعلاوة على ذلك، لم يتضح للوفد في وثيقة البرنامج والميزانية المنقحة كيفية تعميم الويبو جدول أعمال التنمية في جميع الأهداف الاستراتيجية. وأشار الوفد أيضا إلى ضرورة تقديم مزيد من المعلومات في اقتراح البرنامج والميزانية فيما يتعلق بكيفية تنفيذ كل برنامج لأهداف التنمية المستدامة المحددة وأهدافها. وأشار الوفد إلى أن المرفق التاسع كان سطحيا جدا ولا يحتوي على معلومات كافية تفيد الدول الأعضاء. واستطرد الوفد قائلا إنه أثار هذه النقطة في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية وأن الوفود الأخرى قد ذكرت ذلك أيضا. وفي هذا السياق، طلب الوفد توضيحات من الأمانة. وأشار الوفد إلى أن بعض المعلومات قد قدمت في وثيقة الأسئلة والأجوبة. غير أن الوثيقة لم تتضمن معلومات عن كل هدف استراتيجي، بل كانت بدلا من ذلك نموذجا، حيث استخدمت الهدف الاستراتيجي السابع كمثال على ذلك. وأشار الوفد أيضا إلى أن المعلومات المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية الأخرى ستقدم إلى الدورة المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وتطلعت إلى دراستها في الوقت المناسب. ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق باقتراح البرنامج والميزانية، رأى الوفد أن الوثائق المستقبلية ينبغي أن تتضمن معلومات عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حسب كل هدف استراتيجي، تماشيا مع الطلب الذي قدمته الدول الأعضاء خلال دورة يوليو للجنة البرنامج والميزانية. وفي الختام، أشار الوفد إلى أنه سيقدم نقاطا إضافية مع استمرار المناقشة في إطار كل برنامج.

125. وتوجه وفد الصين بالشكر إلى الأمانة على تعديلها بعناية اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 على أساس تعليقات الدول الأعضاء في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية. وعقب مناقشة مستفيضة في الدورة الحالية، أعرب الوفد عن أمله في أن تتوصل جميع الأطراف إلى توافق في الآراء بشأن المسائل العالقة حول الوثيقة. وتوجه وفد الصين أيضا بالشكر إلى الأمانة على عرض التطورات الجديدة التي تحققت منذ الاجتماع الأخير للجنة الخدمة المدنية الدولية وتقديرات الأثر المحتمل على نفقات الموظفين. وأكد وفد الصين أيضا أنه ينبغي، من أجل تنمية المنظمة واستقرارها، اعتماد تدابير لضمان قدرة الويبو على المنافسة في مجال توظيف المواهب العالمية. وفيما يتعلق بالمسائل القانونية المتعلقة بتخفيضات المرتبات والفوائد التي ذكرها المستشار القانوني في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية، أعرب الوفد عن قلقه استنادا إلى حقيقة مفادها أن التكلفة القانونية قد تعوض المكاسب التي تحققت من خلال خفض الرواتب. وأضاف الوفد أن ذلك سيضر بالوظيفة العامة للمنظمة.

126. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة التي أدلى بها وفد اليابان باسم المجموعة باء. وأعرب الوفد أيضا عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد شيلي بشأن ربط وثيقة الأسئلة والأجوبة باقتراح البرنامج والميزانية عند الاقتضاء. وأشار الوفد إلى أن هناك حكما ينص على عقد مؤتمر دبلوماسي في الثنائية المقبلة في وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 تحت بند "غير مخصص". وأشار الوفد إلى أنه ليس في وضع يسمح له بدعم الحكم الذي ينص على عقد مؤتمر دبلوماسي في

الميزانية ما لم يخضع لشرطين اثنين. وينبغي أن يكون المؤتمر الدبلوماسي في الثنائية المقبلة مشروطا بالمشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء في الويبو، ولا يجوز أن يعقد المدير العام أي مؤتمر دبلوماسي إلا بناء على قرار بتوافق الآراء بين جميع الدول الأعضاء في الويبو. وأشار الوفد أن الدول الأعضاء في الويبو اتخذت قرارها بتوافق الآراء إلا في حالات نادرة مثل انتخاب المدير العام. وبحسب الوفد، فإن تغيير الطريقة التي تتخذ بها القرارات من شأنه أن يغير من طابع الويبو الأساسي وأن يعرض عملية نجاحها للخطر. وأضاف الوفد أنه يمكن أيضا اعتبار أية نتائج محققة بدون دعم من جميع الأعضاء تعتبر مشبوهة. وفيما يتعلق بالبرنامج 32 (نظام لشبونة)، أعرب الوفد عن تقديره لكون عرض البرنامج متوازنا مع حماية البيانات الجغرافية بواسطة العلامات التجارية وغيرها من أشكال الحماية القانونية. وأقر الوفد بأن نظام لشبونة أحرز تقدما كبيرا نحو الاستدامة المالية للثنائية الحالية وأشار إلى أنه سيواصل مشاوراته مع أعضاء لشبونة طوال الأسبوع فيما يتعلق بالثنائية 19/2018.

127. وتوجه وفد جمهورية كوريا بالشكر إلى الأمانة على إعداد الاقتراح المنقح للبرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 وفقا للتوصيات المقدمة خلال الدورة السابقة للجنة. وفيما يتعلق بالبرنامج والميزانية للثنائية 19/2018، وكما ورد في الوثيقة WO/PBC/27/8، أشار الوفد إلى أن عدد طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي قد ازداد بشكل مستمر وأنه من المتوقع أن تزداد هذه الطلبات خلال الثنائية المقبلة، مما أسفر عن 95.1 في المائة من مجموع الإيرادات الناجمة عن رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي. وتمثل إيرادات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وحدها 76.7 في المائة في الثنائية 19/2018. ورأى الوفد أنه كان من الضروري تقدير توقعات زيادة طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي بعناية. وفيما يتعلق بانخفاض اشتراكات الدول الأعضاء بنسبة 10 في المائة، رأى الوفد أن الانخفاض النسبي لاشتراكات الدول الأعضاء والاعتماد على الإيرادات الأساسية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات والرسوم الدولية الأخرى أُخذت بعيدا عن جوهر المنظمة فيما يتعلق بهويتها، وملكيتها والخصائص الموجهة من الأعضاء. وبناء على ذلك، رأى الوفد أنه ينبغي النظر بعناية في مسألة تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء. وأشار الوفد أيضا إلى أن اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 يحتوي على مؤشرات أداء قليلة حيث الهدف فيها أقل من خط الأساس. وبما أن خط الأساس يتعلق بأداء السنة السابقة، سيكون من المنطقي تحقيق أهداف أعلى مما يدل على أداء أفضل. ولذلك طلب الوفد بعض التوضيحات بشأن البنود التالية. أولا، بالرجوع إلى الصفحة 99 فيما يتعلق بمستوى رضا الدول الأعضاء عن نشر الويبو لمعلومات جدول أعمال التنمية وتنفيذه، كانت نسبة الرضا 86.6 في المائة في عام 2016، ولكن الهدف حدد في نسبة 80 في المائة للثنائية 19/2018. ثانيا، بالرجوع إلى الصفحة 111، كانت النسبة المئوية الأساسية لمهنيي الملكية الفكرية المدربين ومسؤولي الملكية الفكرية الذين يستخدمون مهارات عالية في عملهم 83 في المائة ولكن الهدف كان 80 في المائة. ثالثا، تشير الصفحة 144 إلى أن مستوى رضا المشاركين في أنشطة الويبو في مجال التدريب وبناء القدرات أشار إلى متوسط قدره 92 في المائة ومتوسط رضا قدره 92 في المائة؛ غير أن الهدف كان "أكثر من 85 في المائة". وأحاط الوفد علما أيضا بالزيادة المستمرة في الإيداعات الدولية للويبو مما أدى إلى زيادة إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وللحفاظ على هذا الاتجاه، ينبغي لكل دولة عضو أن تغتنم هذه الفرصة لتعزيز وترسيخ جهودها في مجال التوعية. وأشار الوفد إلى أنه استضاف مؤخرا حلقات دراسية لزيادة الوعي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات لفائدة معاهد الأعمال والبحث، وهو ما أدى إلى زيادة الطلبات. ورأى الوفد أن التوعية أمر بالغ الأهمية لتنويع مجموعة مقدمي الطلبات في سياق البلدان الخمسة الأولى لطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تمثل باستمرار أكثر من 80 في المائة من طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأحاط الوفد علما أيضا بإنتاجية الفحص الشكلي ومؤشر الجودة للفحص الشكلي. وأظهرت الويبو زيادة في الإنتاجية وانخفاضا في الجودة. ومن أجل الحفاظ على الاتجاه المتمثل في زيادة الجودة والإنتاجية، كانت هناك حاجة إلى تحويل التركيز إلى بناء قدرات الموظفين، ولا سيما بعد التغيرات في بيئة العمل بسبب تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات والتشغيل الآلي. وفي ذاك الوقت، بدا أنه لا توجد ميزانية للتدريب. ورأى الوفد أنه ينبغي أن تنعكس ميزانية بناء القدرات على مواصلة تقديم خدمات عالية الجودة بموجب نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

128. وأشارت الرئيسة إلى أن جميع الوفود أبدت تعليقاتها العامة وأن بعض الوفود أبدت أيضا تعليقاتها على عدد من المسائل العالقة. ثم أعطت الرئيسة الكلمة بعد ذلك للأمانة لتقدم أية تعليقات عامة وردود على الوفود، مع الإشارة إلى أن المسائل العالقة ستعالج لاحقا.

129. وأجابت الأمانة بأنه فيما يتعلق بمنهجية توزيع التكاليف على الاتحادات لكل من اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 والخطة الرأسمالية الرئيسية، فقد استرشدت بالمنهجية القائمة السارية المفعول. وأضافت الأمانة أنها اعتمدت دائما هذه الممارسة، وأنها استخدمت المنهجية نفسها لكلتا الوثيقتين، حيث يرد وصفها بالتفصيل في المرفق الثالث من اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018. وتود الأمانة أيضا أن تذكر بأنها قامت في عام 2016، استنادا إلى قرار الدول الأعضاء وولايتها لدى الأمانة، بإجراء استعراض شامل لمنهجية توزيع الإيرادات والنفقات على الاتحادات. وشكلت الوثيقة المنبثقة عن ذلك أساسا شاملا وشفافا جدا للمناقشات التي أجرتها الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بتعليقات وفد إسبانيا، بشأن مسألة لجنة الخدمة المدنية الدولية والقرار المشار إليه في الفقرة 26، أشارت الأمانة إلى أنها امتثلت للقرار. وكان المدير العام قد وصف بوضوح الحالة، في اليوم السابق، في ملاحظاته الافتتاحية. وأكدت الأمانة للدول الأعضاء أنه يمكن إتاحة الملاحظات الافتتاحية. ثم واصلت الأمانة لتوضح أن النقطة الأساسية من منظور التخطيط المالي تتمثل في عدم توفرها على المعلومات اللازمة لترجمة ذلك القرار إلى تقدير محدد ودقيق للثنائية المقبلة لأن قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية الذي أُتخذ في فيينا لم يوفر معايير محددة. وقدمت لجنة الخدمة المدنية الدولية معايير مالية شهرية حيث أرسلت قيم مضاعف تسوية مقر العمل إلى كل منظمة. وقد أشارت لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى مراحل التغييرات، ولكن لم تقدم أية معلومات حتى الآن عن مراحل تلك التغييرات. وفيما يتعلق بالتقديرات الدقيقة، لم تتمكن الأمانة بالتالي من تقدير تلك العناصر ولكنها قدمت في الفقرة 27 موجزا للقرار. وفي الفقرة 28، عرضت الوثيقة طبيعة النتيجة المتوقعة، إذا تحقق انخفاض في النفقات الفعلية بنسبة 1 في المائة أو 2 في المائة. وعلقت الأمانة على أن المعلومات المقدمة تشكل أساسا كافيا للدول الأعضاء لاستقراء التخفيض استنادا إلى النسب المئوية الأخرى. وأضافت الأمانة، متحدثة تحت إشراف المستشار القانوني، أن الفقرة 29 تنبع من التقييم الذي قدمته الأمانة حول التبعات المحتملة للتكاليف القانونية المرتبطة بأي تخفيض محتمل في مرتبات الموظفين المهنيين والفئات الأخرى المذكورة أعلاه. وفيما يتعلق بمنهجية تقدير تكاليف الموظفين، تود الأمانة أن تذكر الدول الأعضاء بأنها اعتمدت الآن منهجية فعلية قائمة على التكلفة، وهي أكثر دقة من الطريقة التي طُبقت بها في الثنائيات السابقة، وهو ما نجم عنه أن تكون تقديرات الأمانة قريبة جدا من التكاليف الفعلية التي جرى دفعها. وأشارت الأمانة بعد ذلك إلى طرح عدة أسئلة تتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية بما في ذلك بعض المؤشرات المحددة التي ستجيب عليها الأمانة في مرحلة لاحقة. بيد أن الأمانة العامة كانت ترغب في إبداء ملاحظة عامة مفادها أنه ليس من الضروري دائما توسيع هدف مؤشر الأداء رغم أن هناك دائما إمكانية لإجراء التحسينات. وحُددت الأهداف استنادا إلى تقييم مديري البرامج بشأن الهدف الذي يمكنه أن يكون هدفا معقولا. وإذا ما تم تجاوز الهدف في سنة واحدة معينة، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع خط الأساس في السنة التالية، فإنه لا يعني تلقائيا أن هناك زيادة في هدف مؤشر الأداء في السنة التالية. وأضافت الأمانة أن الحفاظ على الأداء هو أيضا مسعى معقول من جانب البرامج لأن أي زيادة في الأهداف تتطلب زيادة النشاط أو زيادة الجهود، وسيستند هذا الأداء إلى تقييم شامل من جانب مديري البرامج لما يمكن أن تكون عليه تلك المؤشرات والأهداف. وفيما يتعلق بوثيقة الأسئلة والأجوبة، أقرت الأمانة بفائدة دمجها مع الوثائق، وأنها ستجد طريقة لجعل وثيقة الأسئلة والأجوبة مرئية إلى جانب البرنامج والميزانية. وستتشاور الأمانة العامة داخليا بشأن الطريقة التي يمكن بها القيام بذلك على وجه الدقة. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، أكدت الأمانة، إدراكا منها لأهمية أهداف التنمية المستدامة، أنها تعمل عن كثب مع منسق أهداف التنمية المستدامة من أجل التوصل إلى معلومات أكثر تفصيلا لفائدة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأشارت الأمانة إلى أن الأسئلة العامة قد تم الرد عليها وأقرت بأن الأسئلة التفصيلية من وفد جمهورية كوريا سيتم الرد عليها بعد وقت قصير من التشاور مع مديري البرامج.

130. وتوجهت الرئيسة بالشكر إلى الأمانة على تعليقاتها الأولية واقترحت المضي قدما في المسائل العالقة منذ الدورة السابقة بدءا بالبرنامج 15 (حلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية). وأبرزت الرئيسة أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ووفد شيلي قد أبديا بعض التعليقات على ذلك البرنامج. وطرح وفد شيلي بعض الأسئلة وقدم عددا من الاقتراحات، على سبيل المثال، إدراج وثيقة الأسئلة والأجوبة كمرفق لوثيقة البرنامج والميزانية. وبعد ذلك فتحت الرئيسة باب التعليقات على البرنامج 15.

131. وذكر وفد البرازيل بالتعليقات التي أبدتها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ووفد شيلي فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج 15 لمجموعة من الأنظمة التي تستخدمها مكاتب الملكية الفكرية، بما في ذلك مكاتب الملكية الفكرية في البرازيل. ولاحظ الوفد أن مستخدمي مجموعة تطبيقات نظام أتمتة الملكية الصناعية حققوا نتائج جيدة جدا مع تلك الأنظمة. وأيد الوفد اقتراح شيلي بشأن مؤشرات الأداء وأعرب عن تأكيده على رأيه بشأن ضرورة توفير موارد كافية ليس فقط من أجل الإعداد الفعال للنظم الداخلية ولكن أيضا من أجل صيانة ودعم الويبو لها بغية تحقيق مكاسب في الفعالية على المدى الطويل، فضلا عن تحقيق تحسينات تمس النظم الوطنية. وتطلع الوفد إلى مواصلة مناقشة هذه المسألة.

132. وأبدت الأمانة رغبتها في تناول المسألة الخاصة التي تقدم بها وفد شيلي بشأن مؤشر الأداء رقم 2 في الصفحة 136 من النسخة الإنكليزية لاقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018. والواقع أن خط الأساس لهذا المؤشر، الذي يتعلق باستخدام عدد من المكاتب مجموعة تطبيقات نظام أتمتة الملكية الصناعية، كان 81 في نهاية عام 2016، وكان الهدف المقترح هو 81 مكتبا للثنائية. وأبدت الأمانة رغبتها في توضيح أنه من المهم قراءة هذا المؤشر بالاقتران مع المؤشر الثالث في إطار البرنامج 15 الذي يشير إلى متوسط مستوى خدمة مكاتب الملكية الفكرية بمساعدة مجموعة تطبيقات الملكية الفكرية. وأظهر مؤشر الأداء الأخير أن هناك تغييرا نوعيا في استخدام مجموعة تطبيقات نظام أتمتة الملكية الصناعية المستهدفة في الثنائية في حين أن عدد المكاتب التي تستخدم التطبيقات سيظل مستقرا. وعلى الرغم من أن عدد المكاتب سيظل مستقرا، فيمكنها الانتقال إلى استخدام عدد إضافي من التطبيقات على سبيل المثال. وسيزداد مستوى الخدمة، الذي كان النتيجة التي سعى البرنامج إلى تحقيقها، مع استمرار المؤشر المركب في التراوح بين 3.1 و3.2. وتناولت الأمانة أيضا الاقتراح الآخر الذي قدمه وفد شيلي، وأيده أيضا وفد البرازيل، والذي يهم إدخال تغيير طفيف على المؤشر الرابع، الذي تناول مدى رضى المكاتب بشأن استخدام أنظمة الويبو في حلول الملكية الفكرية. وقد يقرأ التغيير المقترح بوصفه جملة إضافية فيما يتعلق بتنفيذ التطبيقات وصيانتها وتحديثها. وأشارت الأمانة أنها ستعد، بإذن من الرئيسة، نسخة من تلك الصفحة التي تتبع التعديلات بالشطب والتسطير وسيتم توزيعها على الدول الأعضاء.

133. وتوجهت الرئيسة بالشكر إلى الأمانة على تلك الأجوبة وسألت عما إذا كان لوفد شيلي أية أسئلة أخرى بشأن هذا الموضوع في انتظار إعداد الوثيقة التي تتضمن التغيير المذكور أعلاه.

134. وتوجه وفد شيلي بالشكر إلى الأمانة على تقديم أجوبة على الأسئلة الثلاثة التي أثارتها وأعرب عن رضاه على هذه الأجوبة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تكون اللجنة في وضع يسمح لها باعتماد تلك التغييرات على الاقتراح. وكرر الوفد أيضا طلبه بشأن ضرورة تعيين موظف في منطقته.

135. وأعلنت الرئيسة أن الأمانة قد انتهت من توزيع التغيير الذي سيتم إدراجه في الجدول الذي يتضمن مؤشرات الأداء وخطوط الأساس والأهداف في الصفحة 136 من النسخة الإنكليزية. وفي إطار مؤشر الأداء الرابع المتعلق برضا المكاتب التي تستخدم نظام الويبو في حلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية، ستضاف جملة جديدة تتضمن الاقتراحات التي قدمها وفد شيلي. وتساءلت الرئيسة عما إذا كان هذا التعديل مقبولا لدى جميع الوفود. ولم تلحظ الرئيسة أية اعتراضات، وخلصت بالتالي إلى قبول التغيير. وفتحت الرئيسة باب التعليق على الوصف ومؤشرات الأداء فيما يخص البرامج 9 و10 و20 و32. ورأى أن الوفود لم تطلب الكلمة، وسألت الرئيسة عما إذا كانت جميع الوفود راضية عن المناقشات المتعلقة بتلك البرامج.

136. وأشار وفد فرنسا إلى أن المشاورات جارية بين الدول الأعضاء بشأن تلك المسائل وأنه ليس في وضع يسمح له بالإدلاء بأية أقوال.

137. وأقرت الرئيسة بأن هذا تعليق عبرت عنه الوفود سابقا وأن المسألة ينبغي أن توضع جانبا وأن يُنظر فيها لاحقا.

138. وأبدى وفد كندا رغبته في التعليق على البرنامج 20، الأمر الذي لم يتسن له خلال الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بجدول النتائج في البرنامج 20، في الصفحتين 161 و162 من النسخة الإنكليزية للوثيقة، ينبغي أن يتضمن الجدول المكتبين الخارجيين الجديدين للويبو في الجزائر ونيجيريا وذلك بتوفر خطوط الأساس والأهداف المناسبة لهذه المكاتب الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في تكرار التعليق الذي سبق أن أدلى به في الماضي فيما يتعلق باستخدام الأمور التي حُددت لاحقا لفائدة خطوط الأساس والأهداف. وأقر الوفد بأن خطوط الأساس والأهداف قد لا تكون متاحة وقت إعداد البرنامج والميزانية، ومع ذلك، رأى الوفد أنه ينبغي عموما أن يكون لخطوط الأساس والأهداف رقم يرتبط بها في كل مناسبة. وتساءل الوفد أيضا عن إمكانية وجود آلية مثل نشر المراجعات على البرنامج والميزانية حتى يتسنى للأمانة أن تبلغ خطوط الأساس والأهداف للدول الأعضاء عندما تصبح متاحة قبل تقارير أداء البرنامج.

139. وأبدت الأمانة رغبتها أولا في تناول السؤال الثاني الذي طرحه وفد كندا. وفي معظم الحالات التي تضمنت فيها وثيقة البرنامج والميزانية الأمور التي ستحدد لاحقا، يمكن إيجاد تفسير ذلك على اعتبار أن المؤشرات كانت جديدة. ولذلك لم تكن هناك خطوط أساس أو أهداف متاحة عند إعداد البرنامج والميزانية. وأشارت الأمانة إلى أن خطوط الأساس ذات الصلة بالبرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 هي القيم التي وردت في مؤشرات نهاية عام 2017. ونظرا إلى الوقت الذي أُستغرق في إعداد البرنامج والميزانية، لم تكن هذه القيم متاحة. وذكرت الأمانة الوفود بأنه تماشيا مع طلب لجنة البرنامج والميزانية، كشفت تقارير أداء البرنامج بطريقة شفافة عن القيم إذا ما تم الإبلاغ عنها كأمر سيحدد لاحقا في البرنامج والميزانية وعن القيم في نهاية عام 2017. وفيما يتعلق بإطار النتائج الخاص بمكتبي الويبو الخارجيين في الجزائر ونيجيريا، أكدت الأمانة مجددا أنها لم تكن لديها في ذاك الوقت فكرة واضحة عن برنامج العمل الدقيق لهذين المكتبين الجديدين اللذين سيتم فتحهما. ومن ثم سيتم الكشف عن مؤشرات أداءهما وخطوط أساسها وأهدافها في تقرير أداء البرنامج فور فتحهما. وقد تضمن تقرير أداء البرنامج، من أجل الشفافية، عمودا محددا يحتوي على خطوط الأساس والأهداف المحدثة بحيث يمكن للدول الأعضاء مقارنة تلك المعلومات بسهولة مع ما هو مدرج في البرنامج والميزانية.

140. وأقر وفد كندا بأن تقارير أداء البرنامج تشير بالفعل إلى خطوط الأساس التي أشار الوفد إلى أنها مفيدة جدا. وأكد الوفد مجددا على أن مفهوم الموافقة على بعض النتائج والمؤشرات والبرامج المتوقعة دون توفر معلومات واضحة عن الأهداف ظل يشكل مصدر قلق، على الرغم من أنه من الواضح أن المؤشرات كانت في بعض الحالات جديدة. وأعرب الوفد عن قلقه بشكل عام وبشكل خاص فيما يتعلق ببرامج محددة وعن حاجته إلى التوفيق في نهجه إزاء هذه المسألة.

141. ورحب وفد بنغلاديش، باسم مجموعة البلدان الأقل نموا، وأيد الاقتراح الذي تقدم به المدير العام بشأن تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء بنسبة 10 في المائة، وأشار إلى إنه توقع ألا يؤثر هذا التخفيض على المستوى الحالي لنفقات التنمية. وأعربت البلدان الأقل نموا عن أملها الشديد في أن تدعم الويبو، بوصفها وكالة تابعة للأمم المتحدة، التعاون الإنمائي. وأشار الوفد إلى أنه استفاد من عدد من الشراكات مع الويبو وأعرب عن سروره لاستمرار الاهتمام بالمجالات ذات الأولوية في وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018. وعبر الوفد عن شكره على التشديد على تعزيز استخدام التكنولوجيات الملائمة للبلدان الأقل نموا، وعلى التركيز على الحاجة إلى إقامة شراكات أقوى مع الشركاء الإنمائيين للبلدان الأقل نموا، وعلى التعاون مع الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث فضلا عن توخي إجراء دراسات مواضيعية في البرنامج والميزانية. وشدد الوفد أيضا

على أن مجموعة البلدان الأقل نموا في الويبو، التي شكلت ربع مجموع أعضاء الأمم المتحدة، تريد أن تولي اهتماما كبيرا لعمل المنظمة وأن تبقى ملتزمة بقوة بالمشاركة في المناقشات الجارية للجنة البرنامج والميزانية.

142. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى مداخلة وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الشروط المسبقة لتخصيص الموارد لعقد مؤتمر دبلوماسي محتمل في الثنائية المقبلة. وأشار الوفد إلى أن قرارات توافق الآراء كانت سارية على مدى عقود عديدة وأن هذا هو مبدأ اتخاذ القرار الوحيد الذي طبق في جميع هيئات الويبو ولجانها. وأقر الوفد بهذه الحقيقة ورأى أن جميع الدول الأعضاء بقيت ملتزمة بهذا المبدأ في جميع اللجان والهيئات. ولذلك فقد تردد الوفد شيئا ما فيما يتعلق بضرورة تحديد هذا الشرط المسبق لتخصيص الموارد لأي مؤتمر دبلوماسي محتمل في المستقبل، وشدد على أنه ينبغي اتخاذ أي قرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي محتمل استنادا إلى توافق الآراء على مستوى هيئة الويبو ذات الصلة. وأشار الوفد أيضا، حسب رأيه، إلى أن وضع شرط مسبق، وهو شرط مسبق قانوني لأي قرار تتخذه لجان الويبو الأخرى ذات الصلة، قد يكون خارج وظيفة لجنة البرنامج والميزانية ومناقشاتها بشأن البرنامج والميزانية. ولذلك كان من اللازم تقديم مزيد من التوضيح بشأن هذه الشروط المسبقة، بما في ذلك توضيح قيمتها المضافة، بما أن قرار الدول الأعضاء سيصدر بتوافق الآراء وسيكون مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء.

143. وعلقت الرئيسة المناقشات بشأن البند 9 من جدول الأعمال وحثت الوفود على إجراء مشاورات للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل العالقة وهي: البرامج 9 و10 و20 و32، واقتراح تخفيض 10 في المائة من قيمة وحدة الاشتراكات، ومنهجية تحديد مخصصات الاتحادات المستخدمة في إعداد المرفق الثالث، والشروط المسبقة لتوفير التمويل لعقد مؤتمر دبلوماسي محتمل في الثنائية 19/2018، والفقرات من 27 إلى 29 بشأن قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية. وطلبت الرئيسة من الأمانة إعداد مشروع جديد لتلك الفقرات لتنظر فيه الدول الأعضاء.

144. وعندما استأنفت الرئيسة المناقشات بشأن المسائل العالقة في إطار البند 9 من جدول الأعمال، أبلغت اللجنة بأن الفقرات من 27 إلى 29 لا تزال قيد إعادة الصياغة، وأعربت عن أملها في أن تكون جاهزة في صباح اليوم التالي. وفيما يتعلق بتخفيض 10 في المائة من قيمة وحدة الاشتراكات، سألت الرئيسة عما إذا كانت هناك اعتراضات على الاقتراح. ونظرا لعدم وجود أية اعتراضات، اختتمت الرئيسة النقاش حول هذه المسألة مشيرة إلى أن اقتراح المدير العام سيتم بالتالي قبوله. واستفسرت الرئيسة بعد ذلك عما إذا كان قد أُحرز أي تقدم في المناقشات المتعلقة بمنهجية تحديد مخصصات الاتحادات المستخدمة في إعداد المرفق الثالث، وتوفير التمويل لعقد مؤتمرات دبلوماسية محتملة، والوصف ومؤشرات الأداء في البرامج 9 و10 و20 و32.

145. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه أجرى بعض المشاورات المفيدة جدا مع عدد من الوفود بشأن المسائل العالقة في إطار البند 9 من جدول الأعمال، بما في ذلك منهجية تحديد مخصصات الاتحادات والبرنامج 32. وكان الوفد على دراية بشأن إجراء عدة وفود مزيدا من المشاورات، ولذلك طلب مزيدا من الوقت ليعود إلى هذه الوفود الأخرى فيما بعد.

146. وتوجهت الرئيسة بالشكر إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية وأشارت إلى أن اللجنة ستعود إلى المسائل العالقة في اليوم التالي، بما في ذلك منهجية تحديد مخصصات الاتحادات.

147. وطلب وفد كندا تأكيد أن الوقت الإضافي سيعطى للنظر في اقتراح تخفيض الاشتراكات بنسبة 10 في المائة وأنه لم يُتخذ أي قرار بعد.

148. وأشارت الرئيسة إلى إنها كانت في الواقع تعتزم إقفال المناقشة بشأن تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء بنسبة 10 في المائة نظرا لعدم وجود اعتراضات، ولكن إذا كانت الدول الأعضاء ستحتاج إلى مزيد من الوقت لإجراء مزيد من المشاورات، فإن المسألة يمكن أن تظل مفتوحة.

149. وتوجه وفد فرنسا بالشكر إلى وفد كندا على طرحه السؤال وأشار إلى إنه غير مستعد لاتخاذ قرار بشأن التخفيض بنسبة 10 في المائة بما أن المسألة كانت متصلة بمواضيع أخرى في إطار البند 9. وكان الوفد على دراية بأن هذه المناقشة لم تختتم بعد.

150. وأكدت الرئيسة بعد ذلك أن مسألة تخفيض 10 في المائة من قيمة وحدة الاشتراكات لا تزال عالقة وسيعاد النظر فيها في اليوم التالي. ومن ثم علقت الرئيسة الجلسة حتى اليوم التالي.

151. وعندما أُستأنفت الجلسة العامة في اليوم التالي، أبلغت الرئيسة الوفود بأن المناقشات استمرت على أساس غير رسمي وأن الوفود ما زالت تجري مشاورات بشأنها. وأشارت الرئيسة إلى أن المزيد من المعلومات بشأن المشاورات غير الرسمية، ومن المستشار القانوني، ستكون متاحة في اليوم التالي. وقد عممت جميع المقترحات، بما في ذلك الاقتراح الذي أعدته بعض البلدان. وقد أُرسل هذا الاقتراح إلى المنسقين الإقليميين لتوزيعه على أعضائهم. وأدرجت الرئيسة بعد ذلك البنود التي لا تزال عالقة أي الوصف ومؤشرات الأداء في البرامج 9 و10 و20 و32، وتخفيض 10 في المائة من قيمة وحدة الاشتراكات، ومنهجية تحديد مخصصات الاتحادات المستخدمة في إعداد المرفق الثالث، وشروط توفير التمويل لعقد مؤتمر دبلوماسي في الثنائية 19/2018. وذكرت الرئيسة أيضا أن هناك بعض المسائل العالقة فيما يتعلق بتوزيع التكاليف على الاتحادات في الخطة الرأسمالية الرئيسية. وأشارت إلى أن بعض الدول الأعضاء المهتمة بهذه المسألة كانت تجري مشاورات وطلبت منها إبلاغ الجلسة العامة للجنة البرنامج والميزانية عن وضع هذه المشاورات.

152. وأبلغ وفد فرنسا اللجنة بأنه تم عقد عدد من المناقشات المثمرة بشأن المسائل العالقة. وأعرب الوفد عن ثقته في قدرته على اقتراح بعض فقرات القرار خلال الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية فيما يتعلق بالبنود العالقة بشأن البند 9 من جدول الأعمال، أي الفقرات المتعلقة بالبرنامج والميزانية والخطة الرأسمالية الرئيسية وكذلك فيما يتعلق بشروط عقد مؤتمرات دبلوماسية محتملة. وكان من اللازم توحيد مشاريع القرارات في تلك المرحلة، وأعرب الوفد عن أمله في أن يُقَدم هذا الاقتراح الموحد خلال الجلسة العامة في اليوم التالي. وأعرب الوفد عن شكره لجميع الوفود على صبرها أثناء مشاركتها في المناقشات الأولية وفي الجلسة العامة.

153. وتوجه وفد إندونيسيا، متحدثا بصفته الوطنية، بالشكر إلى وفد فرنسا على المستجدات التي وفرها. وطلب مزيدا من المعلومات عن عدد الوفود التي شاركت في تلك المناقشات، ومن كانت تلك الوفود، وشرح الأسباب التي جعلت المسائل المدرجة مترابطة في اقتراح موحد، لأن الوفد لا يرى حقا أنه ينبغي ربط جميع هذه المسائل.

154. وتوجهت الرئيسة بالشكر إلى وفد إندونيسيا وأعطت الكلمة لوفد فرنسا للحصول على التوضيحات المطلوبة.

155. وأشار وفد فرنسا إلى أنه لا يعلم إن كان التوضيح كافيا بتقاسمه مع الجلسة العامة قائمة بجميع الوفود المشاركة في المشاورات بعد ظهر اليوم وأن يشرح وجهة نظرهم وفهمهم للمسائل التي جرت مناقشتها. وأكد الوفد مجددا أنه يعمل حاليا على وضع مشروع يتيح للجنة أن تتخذ قرارا معينا خلال الدورة الحالية.

156. وتوجه وفد السنغال، باسم مجموعة البلدان الأفريقية، بالشكر إلى وفد فرنسا على المستجدات التي وفرها، وأشار إلى أنه يتقاسم نفس الشواغل ونفس الأسئلة التي طرحها وفد إندونيسيا. وأعرب عن اهتمامه برؤية النص المعني لكي يتمكن من التعليق على الموضوع على أوسع نطاق ممكن. وأشار الوفد إلى أن المجموعة الأفريقية لا تؤيد بوجه عام الشروط المتعلقة بعقد مؤتمر دبلوماسي لأنها تعتقد أن ذلك ليس من وظيفة لجنة البرنامج والميزانية. ومن جهة ثانية، أشار الوفد إلى أن عقد مؤتمر دبلوماسي يجب أن يُناقش في اللجان المعنية وليس داخل لجنة البرنامج والميزانية.

157. وأعرب وفد إندونيسيا عن تقديره للتوضيح ولكنه لا يزال غير متأكد من كيفية ربط جميع المسائل التي أدرجها وفد فرنسا في قرار واحد. وطلب الوفد مزيدا من التوضيح بشأن هذه المسألة.

158. وتوجه وفد الولايات المتحدة بالشكر إلى الوفود على صبرها وعلى مساهماتها البناءة خلال عملية المشاورات غير الرسمية. وأوضح أن السبب وراء تغطية النص لجميع البنود هو أن تلك العناصر كانت بنودا عالقة في إطار البند 9 من جدول الأعمال، وبالتالي كان لا بد من التعامل معها جنبا إلى جنب كما هو مبين في فقرات القرار المقترح التي جرت صياغتها في ذاك الوقت.

159. وأعرب وفد فرنسا عن رغبته في الرد على وفد إندونيسيا وأشار إلى أن أفضل طريقة للرد على السؤال تتمثل في عرض مشروع القرار الذي تمت صياغته على الوفد.

160. وتوجه وفد إندونيسيا بالشكر إلى وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على المزيد من التوضيحات التي قدماها واستفسر هل بمجرد أن بعض المسائل كانت عالقة فهذا يعني أنه يتم ترجمتها إلى قرار موحد. بالإضافة إلى ذلك أعرب الوفد عن أمله أيضا في أن يطبق هذا المبدأ أيضا أثناء الجمعية العامة التي لا تزال فيها مسائل مختلفة عالقة. وأشار إلى أنه، حسب رأيه، لا ينبغي ربط المسائل التي ليس لها روابط واضحة بمسائل أخرى. وعبر الوفد أنه لا يريد إقامة أي رابط عندما لا يكون هناك مجال لإقامته. وأعرب الوفد عن تطلعه لرؤية النص ومحاولة فهم كل الأسباب الكامنة وراءه، لأنه لم يكن جزءا من المناقشة التي يفترض أنها كانت مستفيضة جدا. وبناء على ذلك، يحتفظ الوفد بحقوقه في النظر فيما إذا كان هناك ما يكفي من الوقت المتبقي للنظر في النص المقترح وأشار إلى أنه قد لا يكون قادرا على دعمه في الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية.

161. وأعربت الرئيسة عن أملها في أن تتاح نسخة مكتوبة من النص في صباح اليوم التالي، حيث أتاحت وقتا كافيا لجميع الوفود للنظر في الاقتراح واتخاذ القرار. وعلقت الرئيسة بعد ذلك الجلسة العامة.

162. وعند استئناف الجلسة العامة بشأن البند 9، أشارت الرئيسة إلى أن الدورة السابقة للجنة قد أحالت عدة مسائل إلى هذه الدورة للجنة البرنامج والميزانية. وتمثلت هذه المسائل فيما يلي: مؤشرات الأداء الرئيسية في البرنامج 19، والوصف ومؤشرات الأداء في البرامج 9 و10 و20 و32، وتخفيض 10 في المائة من قيمة وحدة الاشتراكات، ومنهجية تحديد مخصصات الاتحادات المستخدمة في المرفق الثالث من وثيقة البرنامج والميزانية، وشروط توفير الأموال لعقد مؤتمر دبلوماسي في الثنائية 19/2018. وأشارت الرئيسة إلى أن بعض الوفود كانت تجري مشاورات بشأن هذه المسائل، وتساءلت عما إذا كانت لتلك الوفود أية معلومات بشأن وضع تلك المشاورات.

163. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن ارتياحه للإشارة إلى أن المشاورات التي قادها وفد فرنسا مع أعضاء مجموعة لشبونة والوفود المهتمة الأخرى أسفرت عن نص أُرسل إلى الأمانة لتوزيعه على أعضاء لجنة البرنامج والميزانية، وهو نص تناول كل بند من البنود العالقة في إطار البند 9 من جدول الأعمال، بما في تلك البنود ذات الصلة باقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018، فضلا عن مخصصات الإنفاق في إطار الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-27 المتعلقة بالثنائية 19/2018. وعرض الوفد قراءة النص أو الانتظار حتى يتم توزيعه. واستطرد الوفد قائلا إن النص يمثل أربعة عناصر رئيسية فيما يتعلق بالبرنامج والميزانية، بما في ذلك الموافقة الموصى بها على اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 دون تخفيض نسبة 10 في المائة من قيمة وحدة الاشتراكات لفائدة الاتحادات الممولة من الاشتراكات. غير أنه لاحظ أن هذه النقطة ما زالت بين قوسين، لأنها ليست نقطة أساسية بالنسبة للأعضاء المشاركين في المشاورات. وتوقف الوفد للإشارة إلى أنه لمح مؤشرات من بعض الأعضاء حول رغبتهم في التوصل بالنص قبل إتمامه وإرجاءه إلى الرئيسة للنظر فيه.

164. وشكرت الرئيسة وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وجميع الوفود الأخرى التي شاركت في المشاورات على ما بذلته، واقترحت الانتظار لبضع دقائق ريثما توزع الوثيقة. وبعد الانتهاء من توزيع الوثيقة، أعادت الرئيسة فتح المجال لإبداء تعليقات بشأن المقترح. ويرد هذا المقترح الذي قدمه وفدا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في المرفق الثاني بهذه الوثيقة.

165. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات التي أفضت إلى الوثيقة الموزعة للتو. ولم يتسن للوفد وقت كاف للاطلاع على الوثيقة ودوافعها، فطلب تأجيل مناقشة الوثيقة إلى جلسة ما بعد الظهيرة حتى يتاح لديه متسع من الوقت لتقييمها.

166. وشكر وفد سنغافورة العضويين اللذين قدما المقترح، وأيد طلب السنغال إجراء مشاورات غير رسمية بشأن هذا الموضوع. وأبدى الوفد مرونته إزاء توقيت إجرائها، بيد أنه رغب بدءا في إثارة بعض الأسئلة في إطار ملاحظاته الأولية على النص المقترح، وأعرب عن أمله في أن ييسر ذلك المحادثات التي تلي فيما بعد. وأشار الوفد إلى أنه قد يطرح أسئلة إضافية لاحقاً، وأحاط علماً بأن النص المعروض على اللجنة يتضمن مقترحا بإعادة تخصيص التكاليف إلى اتحادات بعينها، هي تحديدا اتحاد مدريد والاتحادات الممولة من الاشتراكات، وبأنه يرد في الجزء الثاني من النص، أي في الفقرة "2"، مقترح بإعادة النظر في مستوى رسوم اتحاد مدريد. وبينما يتهيأ الأعضاء لإجراء المشاورات غير الرسمية، ونظرا إلى ضيق الوقت المتاح، أعرب الوفد عن رغبته في أن يعرف من الأمانة ما إذا كان بمقدور تلك الاتحادات، وهي تحديدا اتحاد مدريد والاتحادات الممولة من الاشتراكات، أن تواكب هذه التغييرات. والسؤال الثاني هو عن الآثار المالية التي قد تترتب على الاتحادات الممولة من الاشتراكات نتيجة اقتراح تخفيض بنسبة 10 في المائة في قيمة اشتراك الوحدة. ثم أعرب الوفد عن رغبته في أن يسأل وفد فرنسا عن السبب الذي جعل، في الفقرة "3" من الجزء الثاني من القرار المقترح، اشتراط موافقة الاتحاد على استخدام الاحتياطات موقوفة على اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات دون غيره، بينما لا يسري هذا الاشتراط على الاتحادات الأخرى.

167. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية وشكر الوفود القليلة التي تشاورت بشأن الصيغة اللغوية المقترحة، وأيد ما جاء في مداخلتي سنغافورة والسنغال. وطلب أيضا مزيدا من الوقت، لكنه لا يستطيع أن يضمن اتخاذه أي موقف بشأن المقترح في الوقت الذي تكون فيه المشاورات قد أجريت، لأنه لم يطلع على النص إلا في الصباح. وأشار الوفد كذلك إلى أن النص المقترح جاء مخالفا لتوقعاته، لأنه تضمن عبارات تتعلق بمسائل لا ينبغي أن تناقش فيما بين وفود معدودة.

168. وأيد وفد البرازيل الوفود الأخرى التي طلبت توضيحا بشأن الوثيقة، ولاسيما السؤال التمهيدي الذي طرحته سنغافورة. وأشار الوفد إلى أن الأمر لا يقتصر على اقتراح مناقشة جملة وحيدة، إذ قد يكون للنص المقترح تأثير في المدى البعيد على مناقشات اللجنة بشأن الخطة الرأسمالية الرئيسية. ودعا الوفود التي شاركت في المشاورات إلى إبداء آرائها وعرض مسار المفاوضات التي مر بها كل بند من البنود، وهو ما قد يساعد اللجنة في مناقشاتها. وأيد أيضا وفد إندونيسيا في القول إن الوقت ضيق للتفاعل مع المقترح، وإن المقترح ربما يتطلب وقتا إضافيا لمناقشته.

169. وأحاطت الرئيسة علما بأن مسألة الوقت ذكرتها وفود عديدة، هي السنغال وإندونيسيا وسنغافورة والبرازيل الآن. وقالت الرئيسة إنها لا تتوقع إبداء مواقف في هذا الوقت، لأن الأعضاء استلموا النص للتو، لكن المجال متاح أمامهم لإبداء أي تعليقات تمهيدية أو عامة أو ربما طرح أسئلة.

170. وشكر وفد شيلي كل من عكفوا على إعداد النص. وأشار الوفد إلى أنه يطلع على النص لأول مرة، وأيد الطلب الذي قدمته الوفود الأخرى. وقد يكون من المفيد أن تقدم الوفود التي انكبت على إعداد النص وغيرها من الوفود المطلعة على خلفية المفاوضات، سواء في الجلسة العامة أو المناقشات غير الرسمية، وفق ما تراه الرئيسة مناسبا، شروحا بتفاصيل معمقة عما إذا كانت العناصر بالفعل جزءا من القرار الذي اتخذ في الثنائية السابقة وعن الاختلافات إن وجدت. وبهذه

الطريقة سيتسنى للأعضاء فهم المقترح فهما وافيا وشاملا. وبالمثل، إن وجدت أي عناصر جديدة، فما الذي يبررها؟ ورأى الوفد أن هذه الشروح قد تساعد اللجنة على الفهم والوصول إلى اتفاق في نهاية المطاف.

171. وانضم وفد كندا إلى سائر الوفود التي شكرت الوفدين اللذين انكبا على إعداد النص خلال الأسبوع. وكان ينظر إلى مجموعة المقترحات المقدمة من منظور عام. ودون الإخلال بأي تعليقات أخرى قد يبديها الوفد لاحقا، أعرب عن رغبته في الإشارة إلى مسألة يعتبرها بسيطة لكنه يوردها من باب الدّقة. ففي الفقرة "2" من الجزء الأول من النص التي تبدأ بـ"تعديل.."، رأى الوفد أنه ينبغي تصويب "الخطة الرأسمالية الرئيسية المقترحة للفترة 2018-2027" بالثنائية "19/2018". وحسب فهم الوفد، فإن تخصيص مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية المعروضة على الموافقة تتعلق بالثنائية 19/2018. أما المشاريع التي تتجاوز الثنائية المقبلة، فلم تخصص لها تكاليف بعد، ومن ثم لا يمكن اتخاذ قرار بشأن تخصيص تكاليف عن مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية التي لم تخصص لها تكاليف. وبذلك رأى الوفد أنه ينبغي من باب الدقة أن يشار تحديدا إلى الثنائية "19/2018".

172. واحتاج وفد مصر المزيد من الوقت لاستعراض الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما بالنظر إلى كثرة العناصر الواردة في وثيقة واحدة. وبدا أيضا أن بعض الوفود ستحتاج إلى استشارة عواصمها بشأن بعض البنود. ولم يكن الوفد متأكدا أن من سداد الرأي تضمين هذا العدد الكبير من العناصر في نص واحد، لكن هذه مسألة أخرى.

173. واستهل وفد فرنسا مداخلته بشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات التي انبثق عنها النص المقترح. وردا على بعض التعليقات، شرح الوفد أن الاستماع لجميع المسائل التي أثارتها الوفود التي اجتمعت به استغرق وقتا كثيرا وإن كان ضروريا وأن صياغة الوثيقة بحد ذاتها استغرقت أقل قدر ممكن من الوقت حتى يتاح لجميع أعضاء اللجنة أقصى قدر ممكن من الوقت لتدارس المقترح والتشاور مع عواصمها، ويتسنى اتخاذ قرار خلال هذه الجلسة. وفيما يخص السؤالين اللذين سمعها الوفد، وأولهما من وفد كندا فيما يتعلق بالفقرة "2" من الخطة الرأسمالية الرئيسية، قال الوفد إن خطأً مطبعيا قد وقع وأنه يمكن بداهة تصويبه "19/2018" بدلا من "27/2018". وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحته العديد من الوفود بشأن الإشارة في المقترح إلى "مع محتواه" في ارتباط باتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، استبعد الوفد أن يتفاجأ أي من الأعضاء إذا سمع أن أحد الشواغل التي أثارتها بعض الوفود التي شاركت في المناقشات خلال الأيام القليلة الماضية كان هو الرأي بأن اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات ساهم أكثر من اللازم في تمويل المنظمة. وكما حاول الوفد بالأسلوب ذاته أن يطرح في المقترح جميع المسائل التي أثارتها الوفود خلال المشاورات، فإن القصد من ذلك الجزء هو مراعاة هذه الشواغل. والوفد بطبيعة الحال يبدي انفتاحه وشفافيته واستعداده لشرح جميع الأسباب التي أفضت إلى كل التفاصيل الواردة في القرار المقترح. ويود أن يبرز، من منظوره، أنه حاول الوصول إلى أفضل قرار ممكن، على ضوء جميع الآراء التي أعربت عنها الوفود التي شاركت في المشاورات. وبديهي أن اعتماد المشروع، إذا تيسر ذلك، سيقتضي موافقة من عواصم جميع الأعضاء، والوفد يتفهم هذا الأمر تماماً.

174. وشكرت الرئيسة وفد فرنسا على التوضيحات التي قدمها. وإذ لم تعد هناك أي تعليقات إضافية على المقترح، اقترحت الرئيسة الانتقال إلى مسألة أخرى من المسائل غير المحسومة، ألا وهي المسألة المتعلقة بقرار لجنة الخدمة المدنية الدولية. وذكّرت الرئيسة بأن مجموعة من البلدان قدمت، في اليوم السابق، مقترحا يتعلق بالفقرات من 27 إلى 29 من اقتراح البرنامج والميزانية. ومراعاةً لطلبات وفود عديدة الاستماع لرأي المستشار القانوني بشأن المقترح المقدم، أعطت الرئيسة الكلمة للأمانة لإبداء تعليقاتها.

175. وأشارت الأمانة (المستشار القانوني) إلى أن مشروع نص القرار الذي أعدته مجموعة من الوفود واقترحته بالأمس تضمن إشارة إلى مداخلته خلال الدورة السابقة للجنة البرامج والميزانية. وقال المستشار القانوني إن فقرة القرار تجسّد بشكل كاف التعليقات والملاحظات التحذيرية التي أبديت في الدورة السابقة. بيد أن المستشار القانوني أكد مجددا ما أبداه في يوليو

ومفاده أن ليس جميع جوانب قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية وآثارها مجسّدة بشكل كامل في القرار المقترح. وعلى وجه الخصوص وبالرغم من أن فقرة القرار تضمنت التزاما من الويبو بتنفيذ قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية، فإنها لم تشر تحديدا إلى الحاجة إلى الشفافية والدقة في المنهجية المطبقة من قبل لجنة الخدمة المدنية الدولية، أو إلى أن المنظمة مسؤولة عن توخي العناية الواجبة إزاء موظفيها. وأشار المستشار القانوني إلى أن المدير العام قد أوضح أيضا هذه النقاط الخاصة في بداية هذه الدورة وأنه سيكون مفيدا لو تضمن تعديل النص أيضا إشارة إلى تعليقات المدير العام؛ أي أن هناك حاجة إلى العناية الواجبة والاهتمام بالشفافية. وقال المستشار القانوني إن فقرة القرار المقترحة التي تشير إلى بياناته السابقة ستكون مقبولة، شرط أن يُفهم منها تجسيد كل البيانات التي أدلى بها خلال دورة اللجنة في يوليو.

176. وإذ لم تعد هناك أي أسئلة إضافية، اعتبرت الرئيسة أن المناقشة قد اكتملت في الوقت الحاضر. وبذلك تناولت اللجنة جميع المسائل العالقة في إطار البند 9. وطلبت الرئيسة أن توزع الأمانة مشروع القرار لكي تنظر فيه اللجنة. ومع مراعاة الطلبات الواردة من الأعضاء بشأن تخصيص بعض الوقت لاستعراض الوثائق التي سُلمت، علقت الرئيسة أشغال الجلسة العامة حتى الساعة 12 ظهرا، لكي يتاح للوفود متسع من الوقت للنظر في الوثائق والمعلومات التي تلقوها خلال الجلسة.

177. وطلب وفد إسبانيا توضيحا للإجراءات، على ضوء البيان الذي أدلى به المستشار القانوني، الذي شكره الوفد، وإعلان الرئيسة إغلاق باب المناقشة.

178. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر المستشار القانوني على توضيحاته المفيدة بخصوص قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية وآثاره والمخاطر المرتبطة به. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكيد بأنه يميل أكثر إلى تأييد الفقرة التي أعدتها الأمانة بشأن قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية، لكنه، توخيا للمرونة، قبل أيضا تأييد الصيغة الأولى من الفقرات، التي أعدتها الأمانة. ورأى الوفد أيضا أن الفقرات الجديدة المقترحة لم تجسد جميع جوانب النص الأصلي. ورأى الوفد أنه لا تزال ثمة حاجة إلى توضيح الصياغة اللغوية، واقترح إزاء وجود متسع كاف من الوقت المتبقي، الاشتغال على نص منطوق القرار المتعلق بلجنة الخدمة المدنية الدولية.

179. واقترحت الرئيسة أن يتشاور وفدا جورجيا وإسبانيا فيما بينهما لبحث إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن القرار المقترح. ثم عُلِّقت الجلسة العامة.

180. وعند استئناف المناقشة العامة بشأن البند 9، اقترحت الرئيسة النظر في مختلف المسائل العالقة، بدءاً بالمسائل المتعلقة بقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية كما وردت في الفقرات من 27 إلى 29 من اقتراح البرنامج والميزانية. وذكّرت الرئيسة بأن مشروع قرار اقترحته إسبانيا قد وُزِّع قبل فقرة الاستراحة. وبعد ذلك، تلقت اللجنة صيغة جديدة تتضمن تصويبين. واقترحت الرئيسة قراءة الصيغة الجديدة وشرحها. وورد في مقترح منطوق القرار أن لجنة الميزانية "اتفقت على التعديلات التي أدخلتها الدول الأعضاء على الفقرات 28 و29 و30. وفي هذا السياق، أحاطت لجنة الميزانية علما بالبيان الافتتاحي الذي أدلى به المدير العام في الدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية والتوضيحات التي قدمها المستشار القانوني أثناء الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين للجنة الميزانية". وفيما يتعلق بالفقرات من 27 إلى 29 من اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018، شرحت الرئيسة أن المقترح لا يتضمن أي تعديلات على الفقرة 27 وستُقرأ الفقرة 28 الجديدة على النحو التالي: "ولدى وضع ميزانية تكاليف الموظفين للثنائية 19/2018، كانت الأمانة بحاجة إلى المزيد من الإرشادات لترجمة القرارات التي اتخذتها لجنة الخدمة المدنية الدولية في دورتها الخامسة والثمانين إلى برامترات تخطيط دقيقة. وستوفر لجنة الخدمة المدنية الدولية كل المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب حتى تتمكّن الويبو من تنفيذ قرارات تلك اللجنة، بما يشمل ويخص كل القرارات المذكورة في الفقرة 27 والتي يتعين تطبيقها اعتبارا من 1 فبراير 2018." وتابعت الرئيسة بالقول إن الفقرة 29 ستحذف، وسيعاد ترتيب الفقرة 30 لتصبح الفقرة 29 الجديدة. وأشارت الفقرة 30 الحالية إلى

السيناريوهات المحتملة للميزانية وتضمنت بندا شأن تكاليف الموظفين يُقرأ على النحو التالي" وتشمل التكاليف الأخرى للموظفين مخصصات الثنائية المحسوبة في الميزانية للتأمين ضد حوادث العمل (000 900 فرنك سويسري). وتكاليف التقاضي (000 400 فرنك سويسري). وشرحت الرئيسة أن المقترح يشمل إدراج حاشية يرد بها ما يلي "استنادا إلى تقدير متحفظ، يمكن أن تبلغ التكاليف القانونية المرتبطة بحالات التقاضي الناجمة عن تنفيذ القرار الذي اتخذته لجنة الخدمة المدنية الدولية في دورتها الخامسة والثمانين والتكاليف القانونية الأخرى مبلغا قدره 1.6 مليون فرنك سويسري". وأكدت الرئيسة أن النص الذي قرأته للتو سيدرج في حاشية بالفقرة 29 الجديدة. وستضيف الأمانة هذه التعديلات على النسخة المنقحة من الوثيقة التي ستنظر فيها جمعيات الويبو ثم باشرت الرئيسة اعتماد القرار. وإذ لم تكن هناك أي اعتراضات، فقد اعتُمد القرار.

181. اتفقت لجنة البرامج والميزانية على التعديلات التي أدخلتها الدول الأعضاء على الفقرات 28 و29 و30. وفي هذا السياق، أحاطت لجنة الميزانية علما بالبيان الافتتاحي الذي أدلى به المدير العام في الدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية والتوضيحات التي قدمها المستشار القانوني أثناء الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين للجنة الميزانية.

182. وانتقلت الرئيسة إلى المسائل العالقة الأخرى في إطار البند 9، وذكّرت بأن وفدي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قد قدما مقترحا بشأنها. وأعربت الرئيسة عن رغبتها في أن تعرف إن كانت للوفود أي تعليقات أولية على النص الذي وُزع عليها.

183. وتحدث وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأعرب عن امتنانه الشديد جهودها للرئيسة في توزيع المقترح. بيد أن المجموعة يساورها القلق بأن المشروع أعدته مجموعة مغلقة وقُدِّم إلى اللجنة في اللحظة الأخيرة. وقالت المجموعة إن المسائل المتناولة تتسم بقدر عال من الأهمية وإنه ليس بوسعها ماديا التفاعل مع تلك المسائل هذا اليوم.

184. وتحدث وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية وأفاد بأن المجموعة نظرت في مشروع المقترح الذي وزع هذا الصباح. وعلى غرار مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ليس بوسع المجموعة مناقشة النص بتفاصيله، نظرا إلى ضيق الوقت. ورأت بعض الوفود في المجموعة أن من الضروري استشارة عواصمها بداية قبل أن تبدي آراءها الفنية بشأن المسائل المطروحة. ونتيجة لذلك، يتعذر على المجموعة تأييد المقترح في هذه المرحلة. وأعربت المجموعة أيضا عن رغبتها في تأكيد الموقف الذي أبدته في اليوم السابق بشأن المؤتمر الدبلوماسي. وليس بوسع المجموعة الأفريقية تأييد أي إشارة في فقرة منطوق القرار إلى طرائق عقد مؤتمر دبلوماسي. والمجموعة مستعدة لاعتماد اقتراح البرنامج والميزانية كما ورد في الوثيقة مع التعديلات التي اعتُمدت.

185. وفهمت الرئيسة أن فترة الاستراحة لما يزيد عن ساعة بقليل كانت كافية لاستيعاب المقترح الذي وزع في الصباح. وكان القصد معرفة ما إذا كانت للجنة أي تعليقات أو أسئلة، وما إذا كانت تطلب أي توضيحات.

186. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية وقال إنه حاول جاهدا التشاور مع عاصمته لتلقي أي تعليقات قد تكون لديها، بيد أن الوفد أرسل المقترح إلى العاصمة في وقت كانت فيه ساعات العمل في إندونيسيا قد انتهت أو كادت. ولن يكون الوفد جاهزا لإبداء أي تعليقات بحلول نهاية اليوم. وقال الوفد إنه سيتناول الكلمة مرة أخرى في وقت لاحق باسم المجموعة الآسيوية.

187. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر الوفود المعنية على مشاوراتها الموسعة بشأن الوثيقة التي قُدمت إلى لجنة الميزانية، وأعرب عن رغبته في القول إن بوسع مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، بعد القراءة الأولى للفقرات المقترحة في البند 9 من جدول الأعمال، أن تتفق مع فقرات منطوق مشروع القرار كما

اقتُرحت، لكنها ترغب في تلقي المزيد من المعلومات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، وحرصا على المرونة والروح البناءة، اقترحت المجموعة متابعة الموضوع في مشاورات غير رسمية للاطلاع على آراء المجموعات الأخرى بشأن هذا البند.

188. وشكرت الرئيسة وفد جورجيا على اقتراحها، ورأت أنه قد يكون من المفيد لجميع الوفود أن تتبادل الآراء في إطار غير رسمي وأن تفتح مناقشات صريحة ومفتوحة بشأن المشروع، وأن تتلقى المزيد من المعلومات. وهذه مسألة يمكن للجنة بحثها.

189. وكرّر وفد شيلي الطلب الذي قدمه في الصباح بشأن الفقرتين "3" و"4"من القرار المقترح. وذكّر الوفد بورود عناصر تتعلق بهاتين النقطتين، لما اعتُمد البرنامج والميزانية للثنائية السابقة، لكن النهج جاء مختلفا هذه المرة. ولذلك رغب الوفد أن يفهم مردّ هذه الاختلافات، حتى يتسنى له بعد ذلك إجراء تقييم الحاجة إلى التغييرات التي أدخلت على الصيغة السابقة التي حظيت بتوافق آراء أعضاء اللجنة في السابق. ورأى الوفد أنه يستحسن القيام بذلك في إطار غير رسمي، وأن تقديم شروح عن التغييرات المعروضة على اللجنة سيكون قرارا سديدا.

190. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وقال إن المجموعة لم تُشرك في عملية التشاور، ولذلك ستحتاج إلى مزيد من الوقت للتشاور مع العواصم وتلقي التعليقات. وقال إن الشرح الذي طلبه وفد شيلي سيكون مفيدا للمجموعة، لأن الأعضاء يحتاجون إلى المعلومات للتشاور مع العواصم وطلب تعليقاتها.

191. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلت به كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وعلى غرار وفد شيلي، دعا وفد البرازيل في وقت سابق الوفود التي شاركت في المشاورة إلى تقديم معلومات أساسية عن المناقشات التي أفضت إلى المقترح المقدم. ولسوء الحظ، لم تتح تلك المعلومات للوفود هذا الصباح. ولعل المشاورات غير الرسمية قد تتيح فرصة لاستدراك تقديم تلك المعلومات الإضافية التي يمكن للأعضاء إحالتها إلى عواصمهم للحصول على تحليل إضافي.

192. وإذ لم تعد هناك أي طلبات لتناول الكلمة، اقترحت الرئيسة تعليق الجلسة العامة وعقد اجتماع غير رسمي يتسنى فيه للأعضاء تبادل الآراء وتلقي معلومات إضافية بشأن المقترح. ويمكن أيضا للأمانة أن تقدم الشروح ذات الصلة بالموضوع، إذا اقتضى الأمر.

193. وتناول وفد فرنسا الكلمة للرد بوجه عام على السؤال الذي طرحه وفد شيلي وأعادت طرحه وفود أخرى. ورأى الوفد أن من المستبعد أن يندهش المرء إذا سمع أن فقرة منطوق القرار التي يقترحها الوفد مختلفة عن الفقرة التي اقترحت في عام 2015، لأنه سعى للوصول إلى فقرة أفضل لمنطوق القرار، وأنسب للجميع. وبطبيعة الحال، أبدى الوفد استعداده لأن يشرح، قدر المستطاع، سبب اعتباره الفقرة الحالية من منطوق القرار أفضل من الفقرة السابقة.

194. وشكر وفد إندونيسيا وفد فرنسا على رده، معتبرا إياه جزءا من الرد لا ردا كاملا على سؤال وفد شيلي. وسجل الوفد أنه ينبغي أن يشارك الجميع في تلك المشاورة حتى يمكن القول إن الفقرة من منطوق القرار هي الأنسب للجميع.

195. وأبدى وفد أنغولا رغبته في الدلو بدلوه في المناقشة وأيد البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. وصرح الوفد أنه يساوره نفس الشاغل الذي يساور وفد إندونيسيا. ورغب الوفد في معرفة طبيعة الشكل الذي ستتخذه المشاورة غير الرسمية. فإذا لم تكن المشاورة غير الرسمية مفتوحة للجميع، فإن وفده غير مقتنع بأنه سيكون من الأفضل إجراء مشاورة غير رسمية. ورغب الوفد في سماع شروح في هذا الباب.

196. وأوضحت الرئيسة أن الفكرة المطروحة هي عقد اجتماع غير رسمي يكون مفتوحا لجميع الوفود الراغبة في المشاركة فيه. واقترحت الرئيسة أن يُعقد الاجتماع في إطار غير رسمي لأنها ترى أن ذلك سيتيح للوفود إجراء مناقشة أكثر انفتاحا. بيد أن الرئيسة أكدت أنها طوع ما تقرره اللجنة، إن فضلت الاستمرار في جلسة عامة.

197. وأيد وفد إندونيسيا اقتراح الرئيسة إجراء المناقشة في إطار مفتوح. واقترح الوفد إمكانية الاستماع إلى شروح عن خلفية المقترح في جلسة عامة، ثم تنتقل اللجنة إلى مشاورات غير رسمية إذا تسنى للوفود التفكير في المقترح بتعمق. ورأى الوفد أن من غير المفيد بحث ما إذا كان يمكن للأعضاء الاتفاق على الصياغة اللغوية في هذه المرحلة، لأن معظمهم سيودون الاطلاع بادئ الأمر على الخلفية وطبيعة المفاوضات التي عُقدت للوصول إلى تلك الصياغة اللغوية.

198. وعندما استُؤنفت الجلسة العامة، أعلنت الرئيسة أن الأمانة وزعت وثيقة تتضمن قائمة بالقرارات التي اعتمدت حتى ذلك الحين. وبعبارات أخرى، أشارت إلى أن الوثيقة أوردت جميع القرارات عدا القرار الذي يقابل البند 9 من جدول الأعمال الذي لا يزال قيد النظر. ولذلك ستتابع لجنة الميزانية مناقشة البند 9 من جدول الأعمال. وذكّرت الرئيسة بالطلب الذي ورد من مجموعة من البلدان في الصباح، ودعت إلى إبداء أي تعليقات إضافية بشأنه.

199. وتحدث وفد فرنسا، بصفته الوطنية، وأشار إلى أنه قد راعى جميع الملاحظات والتعليقات التي أبدتها الوفود الأخرى في الصباح بشأن المقترح المتعلق بالبند 9. وأشار الوفد إلى ثلاث مسائل لم يفهمها. أولا، أشار الوفد إلى أن النهج المتبع هذا الأسبوع استرشد في المقام الأول بالرغبة في إيجاد حل لمشاكل إدارة الميزانية التي نتجت عن العجز في ميزانيات الاتحادات، ولا تخص حالة محددة بعينها، وهذا ما تم فعله أيضا في عام 2015. وهذا أمر يمكن تنفيذه بوجه عام بطرح فكرة تضامن الميزانيات. وأشار الوفد أن المسألة الثانية هي أن من الهام للقيام بذلك اتباع نهج يشمل الجميع، ويراعي جميع اعتبارات وشواغل جميع الوفود التي ترغب في إبداء الرأي. ولذلك فإن البند 3 من مشروع مقترح القرار المتعلق بالبرنامج والميزانية يقترح اتباع نهج إزاء الميزانية يتيح التغلب على حالات العجز في ميزانيات الاتحادات، بصرف النظر عن مسبباتها، ويراعي أيضا الآراء المعارضة التي أُعرب عنها خلال المشاورات. وفي الأخير، أشار الوفد إلى تناول بعض الآليات الأخرى الواردة في إطار المقترح للتعامل مع الشواغل التي أُعرب عنها قد فُصلت بإسهاب في الوثيقة WO/PBC/27/13. وأمل الوفد في أن يكون بيانه قد أجاب عن الأسئلة التي طرحت بشأن مراميه.

200. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية وفدَ فرنسا على مبادرته إلى شرح الهدف الذي وضعه وفد الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الأسبوع. وعلى غرار وفد فرنسا، كان الوفد يرغب في متابعة معالجته لمشاكل الميزانية في المنظمة، بدل الانتظار إلى حين ظهور أزمة في اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات. ورأى الوفد أنه يوجد الآن متسع كاف من الوقت للتعامل مع هذا الوضع وأنه يتعاون مع فرنسا وبلدان أخرى لمحاولة التعامل مع الوضع بصورة عامة جدا لإحراز تقدم في هذه المسألة. ولم يجرِ الوفد أي مشاورات رسمية، بل أجرى كثيرا من المباحثات غير الرسمية، والمحادثات الثنائية المصغرة، والمشاورات فردا لفرد. ورأى الوفد أنه يمكن لأي وفد شعر بأنه استُبعد من العملية أن ينضم إلى قائمة التشاور، لأن كثيرا من المباحثات تجرى في قاعة المؤتمر بصورة غير رسمية للغاية، لمحاولة فهم أهداف الوفود الأخرى فيما يخص الأسبوع. ورأى الوفد أن القرار المقترح منصف جدا وإن كان هو غير راض عنه تمام الرضى. وأمل الوفد أن يتمكن الأعضاء من التوصل إلى توافق في الآراء بعد أن أتيح لهم الوقت لتدارس مشروع الصياغة اللغوية.

201. وشكر وفد السنغال الوفود التي أبدت استعدادها للتحلي بالمرونة في مواقفها. وقال الوفد إنه قد تمت الإحاطة علماً على النحو الواجب بالتعليقات التي قدمها بشأن هذه الوثائق، ولم يعد لديه ما يضيفه. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن المجموعة الأفريقية أبدت حرصا شديدا على المناقشات التي دارت في الصباح وترغب في أن يُقتدى بذلك في أي مقترحات ترد مستقبلا.

202. وشكرت الرئيسة الوفود على تعليقاتها وأحاطت علما بأنه لم تعد هناك فيما يبدو أي تعليقات إضافية على المقترح الذي قدمته بعض البلدان. وعلى نحو ما أشارت إليه الرئيسة سلفا، فإن الاجتماع وصل إلى الجزء الأخير منه، ويتعين على لجنة الميزانية أن تختتم البند 9 من جدول الأعمال. وأشارت الرئيسة إلى أنه يتضمن الوثيقة التي تحيل إلى ميزانية الثنائية المقبلة، من جهة، ثم وثيقة الخطة الرأسمالية الرئيسية، من جهة أخرى. ورأت الرئيسة أن مختلف المسائل المتعلقة بالميزانية قد نوقشت

مناقشة مستفيضة، سواء في هذا الاجتماع أو حتى في اجتماع يوليو. وحققت لجنة البرنامج والميزانية تقدما ملموسا في كلا الاجتماعين واضطلعت بأعمال جيدة وسليمة. وطلبت الرئيسة من الأمانة أن توزع مقترح الرئيسة المتعلق بمشروع القرار الخاص بالبند 9. ويرد اقتراح الرئيس في المرفق الثاني الثالث من هذا التقرير. وبعد توزيع النص، شرحت الرئيسة أن مشروع اقتراح البرنامج والميزانية يتضمن نقطتين. وتتناول النقطة الأولى تحسين الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل وتقضي بصياغة مراجَعة لمؤشر الأداء الرئيسي في البرنامج 15 وإدخال تعديلات على الفقرات 28 و29 و30 التي تشير إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية. ثم يطلب القرار من الأمانة إعداد صيغة جديدة من اقتراح البرنامج والميزانية، مع مراعاة التغييرات أو التعديلات المتفق عليها. واستخدمت الفقرة الفرعية "3" صياغة لغوية مقتبسة من قرار الجمعيات العامة لعام 2015 بشأن المؤتمرات الدبلوماسية. وفي الفقرة الفرعية "4" ستوصي اللجنة بالموافقة على الميزانية. ثم أشار البند الثاني إلى أن اللجنة ستواصل مناقشتها بشأن تخصيص الدخل والنفقات في الدورات المقبلة للجنة الميزانية استنادا إلى الوثيقتين WO/PBC/25/16 وWO/PBC/27/13، وغيرها من المقترحات الواردة من الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالخطة الرأسمالية الرئيسية، أشارت الرئيسة إلى فقرة منطوق القرار في الوثيقة WO/PBC/27/9 التي ذكرت بأن لجنة البرنامج والميزانية ستوصي جمعيات الدول الأعضاء بأن توافق على تمويل المشاريع المقدمة في الوثيقة CMP 2018-27 في هذه الخطة للثنائية 19/2018، والبالغ مجموعها 25.5 مليون فرنكا سويسريا، انطلاقا من احتياطات الويبو. ورغبت الرئيسة في معرفة ما إذا كانت هناك أي تعليقات.

203. وتحدث وفد السنغال بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وصرح بأن المجموعة لم تصغ أي ملاحظات، لكنها كانت ترغب في طلب قليل من الوقت للنظر في المقترح قبل تقديم مداخلتها.

204. وعلقت الرئيسة الجلسة العامة حتى الساعة الرابعة بعد الظهيرة، ثم استؤنفت الجلسة العامة. وصرحت الرئيسة بأنها كانت تأمل في أن تتمكن اللجنة من استعراض مشاريع القرارات التي وزعت ودعت الوفود التي ترغب في تناول الكلمة إلى طلب ذلك.

205. وشكر وفد سويسرا الرئيسة على المقترح الذي بدا مجديا للغاية. وأكد الوفد دعمه للرئيسة.

206. وتحدث وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية وشكر الرئيسة على جهودها. وفيما يتعلق بالمقترح، وكما قال الوفد منذ البداية، فإنه يبدي بعض الشواغل بشأن الفقرة "3". ورأى الوفد أن المرونة التي أبديت في هذا المقام ستتيح للمجموعة قبول المقترح مع تحفظ يقضي ربما بإدخال تغيير في ترتيب البنود الواردة تحت الرقمين "3" و"4"، وفقا لمقترح المجموعة.

207. وشكرت الرئيسة وفد السنغال على المقترح، الذي سينظر فيه حسب الأصول.

208. وشكر وفد البرازيل الرئيسة على جهودها في إتاحة النص للجنة وأشار إلى أن بوسعه تأييد المقترح والطرح الذي قدمه وفد السنغال.

209. ورغب وفد شيلي في الانضمام إلى سائر الوفود التي قدمت الشكر للرئيسة على ما بذلته خلال الدورة بكاملها وأكد أن بوسعه تأييد مقترح الرئيسة، واعتبر الوفد أن هذا المقترح يمضي في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق رفاه المنظمة ووضع المفاوضات في المرحلة الحالية.

210. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن تقديره الشديد لمقترح الرئيسة؛ بيد أنه أشار إلى أنه يتعذر عليه تأييده. ففي رأي الوفد، لا يتناول المقترح كثيرا من المسائل التي حددتها لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الأخيرة في يوليو أو القضايا الأخرى غير المحسومة منذ زمن بعيد. والواقع أن الوفد يرى أنه قدم قرارات لا تختلف عن القرارات التي اقتُرحت في يوليو بالرغم من الإشارة الواضحة إلى ضرورة معالجة القضايا التي طال عليها الأمد والمرتبطة بمختلف الاتحادات التي تعاني من عجز في الميزانية.

وفضل الوفد بدل ذلك المقترح الذي وزعته في وقت سابق هذا اليوم العديد من الوفود. فقد كان المقترح الأول يستند إلى مشاورات واسعة أجريت على امتداد الأسبوع.

211. وأشار وفد ألمانيا إلى أنه، على غرار معظم الوفود الأخرى، يؤيد تأييدا كاملا اقتراح الرئيسة اتخاذ قرار بشأن البند 9 من جدول الأعمال. ورغب الوفد أيضا اغتنام المناسبة لشكر الرئيسة على إرشاداتها الممتازة خلال الأسبوع. ورأى الوفد أن اللجنة قد أحرزت تقدما ملموسا في جو بناء معتبرا ذلك أساسا جيدا لمتابعة المناقشات في الجمعية العامة.

212. وضم وفد المكسيك صوته إلى ما سبق أن أُعرب عنه للرئيسة والأمانة على العمل المنفذ، ليس في هذا اليوم فحسب بل طيلة الأسبوع الكامل وعلى مقترح القرار. ولسوء الحظ، ليس بوسع الوفد أن يوافق على القرار المقترح. ورأى الوفد أنه بالرغم من أن المقترح يجسد بعض المواقف التي أعربت عنها بعض الوفود خلال الأسبوع، فإنه لم يكن شاملا تماما. ولم يجسد رؤية جميع الأعضاء أو ما ورد في المناقشات التي أجريت حتى هذه اللحظة. وأعرب الوفد عن قلقه الخاص إزاء الفقرة "4"، لأنه يرى أنه لم يحصل توافق في الآراء بشأنها في الماضي واعتبر أنه من السابق لأوانه التسرع وإقفال الموضوع في هذه المرحلة.

213. وطلبت الرئيسة من وفد المكسيك تقديم توضيح بشأن التعليق الذي أبداه على الفقرة "4".

214. واعتذر وفد المكسيك على ارتكابه خطأً في الإشارة، وصرح أنه كان يشير بالأحرى إلى النقطة المتعلقة بتخفيض الاشتراكات بنسبة 10 في المائة.

215. وردا على النقطة التي أثارها وفد المكسيك، أوضحت الرئيسة أنه لم يرد في المقترح الذي سلم للتو أي ذكر لخفض الاشتراكات بنسبة 10 في المائة.

216. وأشار وفد المكسيك أن البند 1-4 يوصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، كل فيما يعنيه، بالموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018. وفي هذا المقترح، أشارت الأمانة إلى خفض في الاشتراكات بنسبة 10 في المئة.

217. وأكدت الرئيسة أن الميزانية المقترحة تتضمن بالفعل مقترحا لخفض وحدة الاشتراك بنسبة 10 في المئة، وهو ما سيُبقى عليه.

218. وأيد وفد لمكسيك مقترح الرئيسة وشكرها على العمل الشاق الذي قامت به خلال الأسبوع. وفي رأي الوفد، أرسى المقترح بشأن البند 9 أساسا جيدا للجمعية العامة.

219. وتحدث وفد إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأشاد بجميع من شاركوا في المناقشات هذا الأسبوع، وأشار إلى أن من مسؤولية لجنة البرنامج والميزانية أن توصي بالميزانية. ولذلك، يتعذر على مجموعة آسيا والمحيط الهادئ الموافقة على البرنامج والميزانية المقترحين وتعديلهما. وفيما يتعلق بمقترح الرئيسة بشأن البند 9، شكرت المجموعة الرئيسة على جهودها وجميع الدول الأعضاء الذين شاركوا في المناقشات القصيرة التي عقدتها المجموعة بشأن جميع المسائل العالقة في إطار البند 9 من جدول الأعمال. ورأت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ أن مقترح الرئيسة بشأن البند 9 من جدول الأعمال يمثل أساسا جيدا لمتابعة المناقشة العامة في الجمعية العامة.

220. ورغب وفد ماليزيا في مشاطرة المندوبين السابقين دعمهم لمقترح الرئيسة، وأشار إلى أنه مسرور لأن المقترح أرسى أساسا جيدا للجمعية العمومية. واغتنم الوفد المناسبة لشكر الرئيسة والإشادة بها لما بذلته من جهود طيلة الأسبوع.

221. وأكد وفد المكسيك أنه لن يكون بوسعه تأييد القرار المقترح فيما يتعلق بالفقرة الفرعية "4" من القرار المقترح بشأن البرنامج والميزانية.

222. وشكرت الرئيسة وفد المكسيك على بيانه الواضح، وشكرت جميع الوفود التي أبدت تعليقاتها. وأعربت الرئيسة أيضا عن شكرها لكل التأييد الذي حظي به المقترح الذي قدمته إلى اللجنة. وبعد فترة استراحة قصيرة، أعلنت الرئيسة عن إعداد مشروع قرار جديد بشأن البند 9، يتناول اقتراح البرنامج والميزانية. وبينما كانت الصيغة الجديدة قيد التوزيع، انتقلت الرئيسة إلى مشروع القرار عن الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027، الواردة في الوثيقة WO/PBC/27/9. ورغبت الرئيسة في معرفة ما إذا كان بوسع اللجنة أن تعتمد مشروع القرار هذا.

223. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن تقديره لجهود الرئيسة التي سعت إلى مساعدة اللجنة على إكمال عملها. وللأسباب التي ذكرها الوفد في ورقته (الوثيقة WO/PBC/27/13)، وللأسباب التي نوقشت سابقا في ارتباط بالوثيقة غير الرسمية التي وزعت، يتعذر على الوفد تأييد القرار المقترح في هذه المرحلة. وطلب الوفد المشاركة في مناقشة هذه المسائل خلال الجلسة العامة.

224. وأحاطت الرئيسة علما بعدم وجود أي طلبات إضافية لتناول الكلمة. وإذ وضعت الرئيسة في اعتبارها ما قاله أحد الوفود، فإنها أشارت إلى أن نسخة جديدة من مشروع القرار المتعلق بالخطة الرأسمالية الرئيسية ستوزع. وفي غضون ذلك، باشرت في قراءة النسخة المراجَعة في مشروع القرار المتعلق بالبرنامج والميزانية للثنائية 19/2018، الذي كان قد وزّع. وإذ لم ترد أي اعتراضات، اعتُمد القرار.

225. إن لجنة البرنامج والميزانية (لجنة الميزانية)، وقد استكملت استعراضها الشامل لاقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 الوارد في الوثيقة WO/PBC/27/8:

"1" اتفقت على:

(أ) صياغة مراجَعة لمؤشر الأداء الرئيسي في البرنامج 15؛

(ب) والتعديلات التي أدخلتها الدول الأعضاء على الفقرات 28 و29 و30. وفي هذا السياق، أحاطت لجنة الميزانية علما بالبيان الافتتاحي الذي أدلى به المدير العام في الدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية والتوضيحات التي قدمها المستشار القانوني أثناء الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين للجنة الميزانية؛

(ج) والحفاظ على قيمة وحدة الاشتراكات في المستوى نفسه كما في الثنائية 17/2016؛

"2" والتمست من الأمانة إصدار نسخة مراجَعة لاقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 استنادا إلى الفقرة "1"؛

"3" واتفقت على مناقشة القضايا العالقة في سلسلة الاجتماعات السابعة والخمسين لجمعيات الويبو.

226. ثم عادت الرئيسة إلى الخطة الرأسمالية الرئيسية، الواردة في الوثيقة WO/PBC/27/9، وقرأت الصيغة المراجعة من مشروع القرار. وإذ لم تكن هناك أي تعليقات، اعتمد القرار.

227. إن لجنة البرنامج والميزانية (لجنة الميزانية)، وقد نظرت كذلك في تخصيص المشروعات المقترحة للاتحادات ضمن الخطة الرأسمالية فيما يخص الثنائية 19/2018، اتفقت على مواصلة المناقشات حول الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 في سلسلة الاجتماعات السابعة والخمسين لجمعيات الويبو.

228. وشكرت الرئيسة اللجنة، وأشارت إلى أن اللجنة تكون بهذا القرار النهائي قد اختتمت أعمالها، وهو ما مكنها من إحراز المزيد من التقدم.

البند 10 تقرير مرحلي نهائي عن تنفيذ نظام شامل ومتكامل للتخطيط للموارد المؤسسية في الويبو

229. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/27/10.

230. وافتتحت الرئيسة البند 10 من جدول الأعمال، تقرير مرحلي نهائي عن تنفيذ نظام شامل ومتكامل للتخطيط للموارد المؤسسية في الويبو، كما ورد في الوثيقة WO/PBC/27/10، وشرحت بأن هذه الوثيقة تكمل التقارير المرحلية السابقة التي قُدمت إلى لجنة البرنامج والميزانية وتقدم للدول الأعضاء تحديثا نهائيا عن التقدم المحرز والميزانية المستخدمة في إطار محفظة مشروعات التخطيط للموارد المؤسسية. وأعطت الرئيسة الكلمة للأمانة لتقديم بند جدول الأعمال بمزيد من التفصيل.

231. وشرحت الأمانة أن إجمالي محفظة المشروعات وتسليمها بلغ زهاء 79 في المئة من نطاق المحفظة المخطط له، وبلغ ما ستخدم من الميزانية 75 في المائة. ويبين ذلك أن التقدم المحرز في التسليم يتماشى مع استخدام الميزانية التي أقرتها الدول الأعضاء. وستُستكمل المحفظة بالميزانية المقرّة وستعاد أي أموال غير مستخدمة إلى الاحتياطات في نهاية المحفظة. ويتواصل تنفيذ المشروعات، وستُنجز بحلول نهاية عام 2017 وفي الربع الأول من عام 2018، وبعد ذلك لن تنفذ أي مشروعات جديدة. ولذلك كان هذا التقرير هو التقرير المرحلي عن التقدم. وتتم متابعة المشاريع الجارية عن كثب من خلال هيكل إدارة شامل تم إعداده، لا سيّما من أجل تحديد أي مخاطر محتملة وضمان إنجاز المشاريع بفعالية فيما تبقى من الإطار الزمني. وشُدِّد على تحقيق الفائدة القصوى من جميع المشاريع، ولا سيّما في الحالات التي لا يُتوقع فيها الإنجاز الكامل للمشروعات ضمن الإطار الزمني. وفي هذه الحالات، ينصب التركيز على الجوانب التي تحقق للأمانة الفائدة القصوى. فمثلا، في حالة خدمات المؤتمرات، حُدِّد أحد المشاريع بيد أنه لم يُجرَ خلال الإطار الزمني للمحفظة سوى تحليله. وذلك سيساعد على ترشيد اختيار نقطة البدء عند تنفيذ المزيد من العمل على المشروع من خلال الخطة الرأسمالية الرئيسية العادية. واستطردت الأمانة بالقول إن التحقق والتصديق المستقلين الثانيين قد أنجزا، وصدرت توصيات بعد تنفيذ الاستعراض، مما يكفل الحصول على أقصى الفوائد في الأعمال من عملية الاستعراض هذه. وخلص التحقق والتصديق المستقلان إجمالا إلى تأكيد الرؤية الاستراتيجية القوية للويبو بشأن التقدم الذي ينبغي إحرازه، ولهذه الغاية، فإن المنظمة قد انخرطت بنجاح في عملية تعلم إيجابية وبناءة. وتواصل تحسن أداء الباعة على مدى السنوات الماضية، ويعزى ذلك في جزء منه إلى التعاون مع شركاء جدد. وقد أُبرمت ثلاثة اتفاقات جديدة طويلة الأمد مع الشركاء، استنادا إلى عملية اختيار دولية مفتوحة قائمة على المناقصات للمساعدة على ضمان الدعم المستدام على مدى السنوات الخمس المقبلة. ثم أبرزت الأمانة بعض المنجزات الرئيسية منذ إصدار التقرير السابق. وكان أول هذه الإنجازات في مجال إدارة مواهب الموارد البشرية. وقد بدأ تشغيل المرحلة الأولى، بإجراء تقييمات أداء إلكترونية للموظفين المؤقتين. ويُرتقب بدء تشغيل المرحلة الثانية من المشروع التي تشمل الموظفين العاديين في بداية دورة الأداء المقبلة في الربع الأول من عام 2018. وقد حققت مشروعات الخدمات الذاتية للموارد البشرية تقدما ملموسا ونُفذت عناصر عديدة من الوظائف الجديدة خلال العام. وصُممت قاعدة بيانات جهات الاتصال كجزء من مجموعة إدارة العلاقات مع الزبائن، وبدأ تشغيلها. وقد تجسد أحد الجوانب الهامة جدا التي تخص الزبائن الذين يدفعون الرسوم في مشروع إدارة الإيرادات، وشمل ذلك اعتماد منصة مشتركة وموحدة للأداء في جميع أنظمة توليد الإيرادات في الويبو. وسيشمل ذلك أيضا تحديد وتنفيذ أساليب جديدة للأداء بهدف إرضاء الزبائن الذين يدفعون الرسوم. وبدأت العديد من قطاعات الأعمال داخل المنظمة في الانتقال إلى منصة الأداء الجديدة. وأجرى مشروع السفر والاجتماعات استعراضا شاملا لعمليات الأعمال القائمة

وحدد عمليات جديدة مبسطة للأعمال وإدارة الأحداث وحدد أيضا حلولا ممكنة للتعامل مع هذه المتطلبات. ويجري إدخال تغيير عميق على الوحدات التشغيلية القائمة داخل الويبو بهدف ضمان تأهبها وقدرتها على مواكبة نظام شامل ومتكامل للتخطيط للموارد البشرية ذي توجه مستقبلي.

232. ورغب وفد كندا في إثارة نقطة توضيح أو طلب معلومات. فقد أشار التقرير السابق، ووقتها كان تقريرا مرحليا، إلى تقييم المحفظة الذي أجرته شركة الاستشارة Gartner. وفي ذلك الوقت، أشارت وثيقة الويبو إلى أن مكتب الاستشارة خلص إلى أن المحفظة ماضية على المسار الصحيح، وهو في رأي الوفد، تقييم شركة Gartner. وتساءل الوفد إن كانت الأمانة قد أجرى تقييما مشابها هذه المرة. فقد وردت بعض المقتبسات من التقييم في الوثيقة التي أعدتها الأمانة، بيد أن الوفد يرغب في معرفة ما إذا كان قد أُجري تقييم من طرف ثالث للتقدم هذه المرة أيضا.

233. وردت الأمانة على السؤال الذي أثاره وفد كندا بالقول إنه قد أجري بالفعل تقييم من طرف ثالث للتقدم المحرز في الوقت الذي كان يُجرى فيه التحقق والتصديق المستقلين الثانيين لشركة Gartner. وأضافت الأمانة أنها استفادت بذلك من حصولها على تقييم مرجعي ثم متابعة له. وقد قيَّمت شركة Gartner مختلف الجوانب وأشارت إلى ما ينبغي تحسينه. وقالت الأمانة إنها، كما ذكرت سلفا، استفادت من كون ذلك يقع ضمن الإطار الزمني للمحفظة لتنفيذ هذه التوصيات.

234. وإذ رأت الرئيسة أنه لم ترد أي طلبات إضافية لتناول الكلمة، فإنها قد قرأت فقرة منطوق القرار، الذي اعتُمد.

235. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بالتقرير المرحلي الخاص بتنفيذ نظام شامل ومتكامل للتخطيط للموارد المؤسسية (الوثيقة WO/PBC/27/10)، لا سيما ما يلي:

"1" ستُستكمل المحفظة في حدود الميزانية المعتمدة؛

"2" وستُغلق المحفظة في عام 2018؛

"3" ولم تبدأ المشروعات/ المراحل إلا بعد أن وافق عليها مجلس إدارة محفظة نظام الإدارة المتكاملة وفقا لمعايير محددة؛

"4" وستُعاد الأموال غير المنفقة عند إغلاق المحفظة إلى الاحتياطيات.

البند 11 تعديلات مقترحة على النظام المالي ولائحته

236. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/27/11 وWO/PBC/27/14.

237. قدمت الرئيسة مشروع جدول الأعمال وشرح قائلة إن المناقشات تستند إلى الوثيقتين WO/PBC/27/11 (تعديلات مقترحة على النظام المالي ولائحته) وWO/PBC/27/14 (تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التعديلات التي تقترح الأمانة إدخالها على نظام الويبو المالي ولائحته). وأوضحت الرئيسة موافقة لجنة البرامج والميزانية على التعديلات المقترحة على النظام المالي ولائحته المتعلقة بالمشتريات. وكانت اللجنة قد طلبت أيضا إلى الأمانة عرض مشروع منقح للتعديلات المقترحة على النظام المالي ولائحته المتعلقة بالمشتريات على النحو المبين في المرفق الثاني للوثيقة WO/PBC/26/5 على الدورة السابعة والعشرين للجنة، مع مراعاة التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء حسب الاقتضاء. وأخيرا كانت لجنة البرنامج والميزانية قد طلبت إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة استعراض هذه التعديلات وعرض آرائها بناء على ذلك أمام الدورة السابعة والعشرين للجنة. وأوضحت الرئيسة أنها سوف تعطي الكلمة أولا إلى الأمانة

لعرض التعديلات ومن ثم إلى رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، السيد آمون، لعرض وجهات نظر اللجنة في التغييرات المقترحة هذه.

238. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة احتوت على اقتراحات بتعديل نظام الويبو المالي ولائحته بما يتوافق مع القرار الذي أصدرته اللجنة في دورتها السادسة والعشرين، التي "1" لاحظت التعديلات المقترحة على النظام المالي ولائحته في المرفق الثاني من الوثيقة WO/PBC/26/5 والتمست من الأمانة عرض مشروع منقح من هذه التعديلات أمام الدورة السابعة والعشرين للجنة، مع مراعاة التعليقات التي تقدمت بها الدول الأعضاء؛ و"2" التمست من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة استعراض التعديلات المشار إليها بموجب النقطة 3 فيما سبق، وعرض وجهات نظرها في هذا الشأن أمام الدورة السابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. وعقب المناقشات التي دارت في الدورة 26 للجنة، تسلمت الأمانة تعليقات وآراء وفدين وهما وفد فرنسا ووفد الولايات المتحدة الأمريكية على التوالي، في إطار المهلة الزمنية المتفق عليها. وتعرض الوثيقة التعديلات المقترحة في قسمين. وركز القسم الأول على التعديلات المدخلة على ممارسات الويبو في مجال إعداد التقارير والتغييرات الشكلية لتصحيح أخطاء أو تقديم توضيحات عند صياغة النظام أو اللائحة، والتي نوقشت في الدورة السادسة والعشرين للجنة الميزانية وحظيت بدعم عام خلال الاجتماع، بشرط خضوعها لاستعراض اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. أما القسم الثاني فيعرض التغييرات الأولية المقترح إدخالها على النظام واللائحة والتي قدمت بشأنها الدول الأعضاء مقترحات محدّدة جديدة أو بديلة. وورد تفصيلها في المرفق الثاني للوثيقة. وقُدمت هذه الوثيقة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كي تبدي رأيها بشأنها للجنة الميزانية على النحو المطلوب. ويجدر التذكير بأن الأمانة ناقشت سابقا موضوع تبسيط إجراءات إعداد التقارير المالية وتقارير الأداء مع اللجنة الاستشارية المذكورة، التي رحّبت بذلك. وعُرضت تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في الوثيقة WO/PBC/27/14.

239. وقال رئيس اللجنة الاستشارية المذكورة إن لجنته استعرضت التعديلات المقترحة. وكانت الخطوة الأولى مقارنة تلك التعديلات المزمع تقديمها إلى الدول الأعضاء في الدورة السابعة والعشرين للجنة بالتعديلات المقترحة أثناء الدورة السادسة والعشرين. واتضح للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عدم وجود تغييرات جديدة مقترحة، أي لم تجد تغييرات لم تكن مدرجة ضمن التغييرات المعروضة على الدورة السادسة والعشرين للجنة. ووجدت اللجنة ثلاثة تغييرات مقترحة لم تعد مدرجة مع التغييرات المقترحة على الدورة السادسة والعشرين للجنة. وهي تتعلق بالقاعدة 3 .101 (هـ) تعريف الاعتمادات، والقاعدة 3 .101 (ن)، وتعريف صناديق الاحتياطيات، والقاعدة 6 .4، الانتفاع بأي احتياطي. ويمكن تقسيم التعديلات المقترحة إلى فئتين أساسيتين، كما أسلفنا سابقا. وهدفت المجموعة الأولى إلى القضاء على الازدواجية في إعداد التقارير. أما المجموعة الثانية فهدفت إلى تصويب الأخطاء وتقديم إيضاحات للصياغة الحالية للنظام المالي ولائحته. وخلصت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى أن التعديلات المراجَعة المقترح إدخالها على نظام الويبو المالي ولائحته ستساعد الأمانة على تبسيط عملية إعداد التقارير وستزيد من مستوى الوضوح والاتساق في إعداد تقارير البرنامج والميزانية في الويبو. وبناء عليه، أيدت اللجنة التعديلات المقترحة الواردة في المرفق الأول من الوثيقة WO/PBC/27/11.

240. وفتحت الرئيسة باب النقاش أمام الوفود التي ترغب في تقديم مداخلاتها.

241. وشكر وفد اليابان متحدثا باسم مجموعة البلدان باء الأمانة على إعدادها الوثيقة WO/PBC/27/11 والتعديلات التي يقترح إدخالها على نظام الويبو المالي ولائحته، وشكر كذلك اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقديمها تعليقات بشأنها التي تحتوي عليها الوثيقة WO/PBC/27/14 وعلى إعلامها بضرورة مناقشة هذه التعديلات المقترحة.

242. وشكر وفد جورجيا الذي تحدث باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق الأمانة على تقديمها المشروعات المراجعة للتعديلات التي يقترح إدخالها على نظام الويبو المالي ولائحته وفقا للتعليقات المقدمة من الدول الأعضاء في الدورة

السابقة للجنة البرنامج والميزانية، وأعرب عن اعتقاده إمكانية أن تُحسن هذه التعديلات من المبادئ العامة بما يجعل المسؤوليات وعملية اتخاذ القرار أكثر وضوحا.

243. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للجهود التي اضطلعت الأمانة بها لتقوية عملية الشراء في الويبو والتصدي لحالة الازدواجية في التقارير وتصويب الأخطاء، ورحب بالتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي يقترح إدخالها على نظام الويبو المالي ولائحته.

244. وإذ رأت الرئيسة عدم وجود طلبات أخرى بأخذ الكلمة، قرأت الرئيسة فقرة القرار الذي اعتُمد:

245. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالموافقة على ما يلي: "1" التعديلات المقترح إدخالها على المواد 14.2، و7.3، و13.3، و14.3، و3.5، و4.5، و7.5، و3.6، و7.6، و1.10؛ "2" حذف المادة 6.6؛ "3" إدخال المادة الجديدة المقترحة 14.2(ثانياً)، على النحو المبين في المرفق الأول لهذه الوثيقة (WO/PBC/27/11).

246. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بما يلي: "1" التعديلات المدخلة على القواعد المالية 1.101، و3.101 (ح) و(ي)، و2.103، و4.104، و1.105، و6.105، و9.105، و33.105، و3.106، و7.106، و10.106، و1.110؛ "2" وحذف القاعدة 12.106 ممن اللائحة المالية؛ "3" وإدخال القاعدتين الجديدتين المقترحتين 7.102 و11.106(ثانياً)، على النحو المبين في المرفق الأول لهذه الوثيقة WO/PBC/27/1.

البند 12 فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو

247. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/27/12 وA/56/15.

248. فتحت الرئيسة النقاش بشان البند 12 بعنوان "فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو." واستندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/27/12 "فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو خلال الثنائية 19/2018" وA/56/15 "فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو خلال الثنائية 17/2016."وذكرت الرئيسة بأن النقاش المتعلق بفتح مكاتب خارجية جديدة للويبو كان من الأمور التي خضعت للفحص لفترة طويلة، وأضافت أنه من الجدير بالذكر القرارات التي يستند إليها هذا النقاش والوضع الراهن لهذا النقاش. وقررت الجمعية العامة للويبو في اجتماع الجمعيات الخامسة والخمسين في أكتوبر 2015، اعتماد مبادئ توجيهية و"أن لا تفتح أكثر من 3 مكاتب خارجية في الثنائية خلال الثنائيتين 17/2016 و19/2018، رهن موافقة الجمعية العامة للويبو." وقررت الجمعية العامة للويبو في اجتماع الجمعيات السادسة والخمسين في أكتوبر 2016، فتح مكتبين خارجيين في الجزائر ونيجيريا و"ومواصلة المشاورات حول فتح مكتب خارجي واحد خلال الثنائية الحالية وثلاثة مكاتب خارجية في الثنائية 2019-2018 بالاستناد إلى الدعوة التي وجّهتها الأمانة للتقدم باقتراحات بهدف اتخاذ قرار حول المسألة أعلاه خلال الجمعية العامة لعام 2017 على أساس المبادئ التوجيهية. "وفي الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، قدمت سبع من بين تسع من الدول الأعضاء التي كانت قد اقترحت استضافة مكتب الويبو الخارجي في الثنائية 19/2018 عروضا بشأن اقتراحاتها. وأتيحت الفرصة أمام الدول الأعضاء لطرح الأسئلة على مقدمي الاقتراحات وتم تبادل وجهات النظر بصورة أولية. وتمت أيضا مشاورات غير رسمية بينت الجهود التي ينبغي أن تُبذل قبل التوصل إلى توافق في الآراء. وفي هذا الصدد حثت الرئيسة الوفود على العمل بروح توافقية بحيث يمكن للدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية أن تقدم توصيات إلى الجمعية العامة للويبو بشأن المكاتب الخارجية الجديدة خلال الثنائيتين 17/2016 و19/2018. وذكّرت الرئيسة بأن الوثيقة WO/PBC/27/12 احتوت على تقرير بعنوان "فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو خلال الثنائية 19/2018" وأنه قد تقرر في الدورة السادسة والعشرين السابقة للجنة البرنامج والميزانية مناقشة هذا التقرير في الدورة الحالية بما يتيح تقديم توصيات إلى الجمعية العامة المزمع عقدها في أكتوبر 2017. ودعت الرئيسة الوفود الراغبة في أخذ الكلمة إلى التحدث.

249. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بشأن مسألة مكاتب الويبو الخارجية الجديدة قائلا إن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ تعتقد أن هناك حاجة للسير قدما في هذا النقاش في أقرب فرصة ممكنة بمساعدة المبادئ التوجيهية وبروح الاحترام المتبادل بين جميع الدول الأعضاء. وأكد الوفد على استعداد المجموعة المساهمة بنشاط في التوصل إلى قرار بشان المنهجية المتبعة لاتخاذ قرار بخصوص فتح مكاتب الويبو الخارجية الجديدة بما يتفق مع المبادئ التوجيهية. وبهذه الروح أكدت مجددا مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، بصحبة البلدان الستة المتقدمة بالطلب من بين دول المجموعة، وهي الهند وإيران وعمان وجمهورية كوريا والسعودية والإمارات العربية المتحدة التزامها بأن تكون جزءا من الحل. وفيما يتعلق بالمكتب الأخير المتبقي والمزمع فتحه واتخاذ قرار بشأنه في الثنائية الحالية، أعرب الوفد عن رغبته في تذكير اللجنة بأن مجموعة بلدان آسيا و المحيط الهادئ لديها ثلاثة طلبات سارية للثنائية الحالية، وهي مقدمة من الهند وإيران وجمهورية كوريا. وأعربت المجموعة عن ثقتها بأن لديها القدرة على تحقيق النتائج المبتغاة.

250. وشكر وفد جورجيا متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق الدول الأعضاء على التقدم باقتراحاتها بشأن استضافة المكاتب الخارجية للويبو. وكرر وفد المجموعة تأييده للخطوط التوجيهية لإنشاء مكاتب خارجية جديدة للويبو على النحو المتفق عليه في جمعيات الويبو لعام 2015 التي تنص على أنه ينبغي للويبو إيلاء الأولوية للمناطق التي لا يوجد فيها مكتب خارجي وينبغي النظر في التوزيع الجغرافي العادل واحترامه. وفي هذا السياق أعرب الوفد عن رغبته في لفت انتباه الدول الأعضاء إلى كون مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق لا تزال المنطقة الوحيدة دون أي مكتب خارجي للويبو وإلى تقديم رومانيا ترشيحا لاستضافة مكتب خارجي للويبو. وأعرب الوفد عن رغبته في التشديد على أن إنشاء المكاتب الخارجية يجب أن يضيف قيمة على المستوى الوظيفي والمالي وأن يتطابق مع الاحتياجات الفعلية للمنظمة من حيث تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والتدريب. وشجع وفد المجموعة الدول الأعضاء على النظر في هذه المبادئ التوجيهية أثناء مناقشة قضايا المكاتب الخارجية. وأضاف وفد المجموعة أنه وقد تم تكريس الكثير من الوقت لمناقشة هذه المسألة خلال الجمعية العامة السابقة فقد أيدت المجموعة نهجا عمليا وأكثر كفاءة، وحث الوفد الدول الأعضاء على أن تأخذ في الاعتبار بيان رئيس الجمعية العامة في عام 2016 عند إعداد قرار فتح المكاتب الخارجية في الثنائية 2019/2018. وذكر الوفد أنه لا يزال ملتزما بالمشاركة في المناقشة بشأن هذه المسألة بطريقة بناءة.

251. وأعرب وفد الإمارات العربية المتحدة عن دعمه البيان المقدم من إندونيسيا باسم مجموعة البلدان الآسيوية، وأعرب عن رغبته في التقدم بالشكر إلى منظمة الملكية الفكرية العالمية لما تبذله من جهود حثيثة لإقامة نظامًا فعالا للملكية الفكرية فضلا عن نهوضها بالملكية الفكرية على نحو يلبي الاحتياجات الثقافية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية. وقد اعتمدت الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها نظاما للملكية الفكرية يتسق مع التزاماتها الدولية والتزاماتها الإقليمية أيضا. ومنذ انضمامها إلى الويبو في عام 1975، قطعت الإمارات العربية المتحدة على نفسها عهدا بالالتزام بجميع المعاهدات الدولية في مجال الملكية الفكرية. وإنها تؤمن بشدة بدور الملكية الفكرية وبإنجاز أهداف الألفية. وقد قدمت الإمارات العربية المتحدة طلبا باستضافة مكتبًا خارجيا إذ تستوفي جميع الشروط ورأت أن هذا المكتب من شأنه أن يؤدي دورا مهما في مجال الملكية الفكرية والنهوض بها. وأضاف الوفد أن الإمارات العربية المتحدة قادرة على توفير الدعم المؤسسي الضروري في منطقة الشرق الأوسط وفي شتى بقاع آسيا. وإذ تناول الوفد الاقتراح المقدم من الإمارات العربية المتحدة فإنه يستند إلى المبادئ التي قررتها الجمعيات العامة في عام 2015. واستوفت الإمارات العربية المتحدة الشروط الضرورية لاستضافة مكتب خارجي.
وللإمارات العربية المتحدة رؤية طموحة للغاية، واقتصادًا مستدامًا، وتؤمن بأهمية توفير بيئة مواتية أو مشجعة للملكية الفكرية والتنمية المستدامة. وواصل الوفد قائلا إن الإمارات العربية المتحدة قد اعتمدت عددا من التدابير تكفل إقامة مجتمعا للمعرفة ودعم الابتكار. وقد مُنح أصحاب الأعمال في مجال بيئة الأعمال مثلا العديد من التسهيلات وسُن التشريع الخاص بذلك. وتمتلك الإمارات العربية المتحدة شبكة متينة من العلاقات الإقليمية والدولية وهي منفتحة للغاية على الأسواق الدولية. وتتمتع الإمارات العربية باستقرار سياسي ومؤسسي ولديها معدلات نمو عالية على الرغم من الوضع السياسي والاقتصادي. وبلغ معدل النمو على مدار السنوات الثلاث الماضية 3 في المائة وشغلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الخامسة على العالم

من منظور إجمالي الناتج المحلي للفرد. وبالإضافة إلى ذلك أضاف وفد الإمارات العربية المتحدة أن بلاده تتحلى بقدر كبير من التنافسية وأنها في مفترق طرق العالم، أي بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. وقد أبرمت الإمارات العربية المتحدة اتفاقات مع 86 بلد في مجال الطيران المدني وهي بلد متقدم في علاقاته الاقتصادية الدولية. فعلى سبيل المثال إنه البلد الأول في المنطقة والعاشر على العالم في مجال التنافسية العالمية في عام 2017. وقد نشر مركز المنافسة في سويسرا هذه المعلومات. والإمارات العربية المتحدة هي الأولى في المنطقة والخامسة والثلاثين من بين 75 بلد على مستوى العالم فيما يتعلق بالابتكار. وتأتي هذه المعلومات بناء على قائمة نشرتها الويبو في عام 2017 وهيئات أخرى كبيرة. وكانت الإمارات العربية المتحدة هي الأولى في المنطقة والعاشرة على مستوى العالم في مجال التنافسية وأحرزت تقدما ملحوظا في تنفيذ منظومة لحماية الملكية الفكرية. وصدقت الإمارات العربية المتحدة معظم الصكوك الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية التي تديرها الويبو، فضلا عن الصكوك الدولية الأخرى. واعتمدت الإمارات العربية المتحدة تشريعا جديدا بشأن الملكية الفكرية، بما يتوافق مع المعايير الدولية. وقد أحرز تقدمًا ملحوظًا في هذا المجال لأن الإمارات العربية المتحدة لديها بنية تحتية إليكترونية متقدمة للغاية في مجال البراءات، وحق المؤلف والعلامات التجارية، فضلا عن أنها تشهد هجرة إليكترونية في الوقت الحالي. وتمتلك الإمارات العربية المتحدة نظاما آليا لإنعاش إيداعات الملكية الفكرية والتصاميم والبراءات، وقد توجت جهودها بنظام جديد للبراءات، ونظام وطني جديد من شأنه المساهمة في إحداث نقلة جذرية في تطوير نظام الملكية الفكرية في الإمارات العربية المتحدة. ودعمت الإمارات العربية المتحدة الشركات الناشئة في مجال الصناعة والتكنولوجيا. وقال الوفد إن الإمارات العربية المتحدة تولي أهمية خاصة لافتتاح مكتب خارجي جديد وأنها التزمت بتوفير التسهيلات الضرورية لإنجاز أهداف التنمية المستدامة التي يصبو البلد والمنطقة إلى تحقيقها. وقد وقع اختيارها بعد تمحيص على إمارة أبو ظبي لاستضافة هذا المكتب الخارجي، إذ يتيح موقعها كفالة عمل المكتب على أفضل وجه ممكن. وقد حُشدت الموارد الضرورية، وأيضا الموارد الخاصة بعقد برامج تدريب. وأعرب الوفد عن رغبته في اغتنام هذه الفرصة لطلب مراعاة التكنولوجيا الشاملة عند النظر في البلدان التي سوف تستضيف المكاتب الخارجية وأضاف أنه من الضروري التوصل إلى آلية قائمة على توافق الآراء لاختيار المكان المناسب للمكاتب التي من شأنها أن تخدم أهداف المنظمة. وأعرب الوفد عن استعداد الإمارات العربية المتحدة للمشاركة في المناقشات ومناقشة جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال. وختاما، أعرب الوفد عن رغبته في التأكيد مجددا على دور الدول الأعضاء والمنظمة في النهوض بدور الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار من خلال الملكية الفكرية حول العالم.

252. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وذكر بما كان قد قيل أثناء الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في يوليو الماضي. وأفاد بانه لا يزال يفضل فتح مكاتب خارجية جديدة إذ من شأن ذلك أن يشجع على الابتكار وعلى تطوير نظام الملكية الفكرية العالمي. وشدد الوفد على ضرورة مراعاة وجود قرار صادر عن الجمعية العامة ووجوب تنفيذه. وأعرب عن أمله في أن يكون من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن منهجية لتوافق الآراء بغية صياغة توصية تقدم إلى الجمعية العامة. ورحبت مجموعة البلدان الأفريقية بالجهود الملحوظة والمستمرة التي تبذلها الأمانة لحل هذه المشكلة ذات الأهمية البالغة للدول الأعضاء.

253. وشجع وفد كوستاريكا الذي تحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الجميع على التحلي بروح بناءة بحيث يمكن التوصل إلى حل يقبله الجميع. وأضاف أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي شأنها شأن المجموعات الإقليمية الأخرى رغبت في مواصلة مناقشة موضوع المكاتب الخارجية. وأحاط وفد المجموعة بالنقاش الدائر والجهود المبذولة في الدورات السابقة لهذه اللجنة، وخصوصا غير الرسمية، ورأى ضرورة أن ينصب التركيز على التمكن من مناقشة منهجية يجدها الجميع متوازنة ومعقولة تستند إلى المبادئ التوجيهية والقرار والولاية الصادرة عن الجمعية العامة الأخيرة. وحثت المجموعة الوفود على عدم تجاهل الخلفية وجميع الجهود والالتزامات التي تم الاضطلاع بها في الماضي للتوصل إلى اتفاق بغية اعتماد المبادئ التوجيهية. واطلع الوفد على جميع التدخلات المقدمة إلى الآن أمام الاجتماع العام بشكل دقيق وأقر بأهمية بذل جهود مبتكرة وجماعية بما يسمح للجميع، وخصوصا البلدان والمناطق المرشحة، بأن تشعر بالاطمئنان تجاه المنهجية المتبعة. وكرر وفد المجموعة اهتمامه باستضافة مكتب خارجي للويبو في كولومبيا، وأضاف أنه على أتم استعداد لمواصلة الحوار البناء وبناء الجسور فيما

بين جميع المناطق والبلدان المرشحة بحيث يمكن عند انتهاء الدورة الخروج بتوصية إلى الجمعية العامة لبيان المكان الذي تُفتح فيه المكاتب الجديدة الأربعة.

254. وأعرب وفد تركيا عن رغبته في التحدث بإيجاز عن المكاتب الخارجية وعما وصل إليه الوضع الراهن، اعتبارا من الدورة الثانية للجنة البرنامج والميزانية في يوليو 2014. فقد عقدت ثمانية مشاورات ونظمت اجتماعات في الفترة ما بين مايو ويوليو 2014، لتيسير مشروع المبادئ التوجيهية الخاصة بالمكاتب الخارجية وتسليمها. واعتمدت الجمعية العامة هذه المبادئ التوجيهية في عام 2015. وكان قد تقرر في عام 2016 مواصلة المشاورات بشأن فتح مكتب خارجي في الثنائية الحالية وثلاثة مكاتب خارجية في الثنائية 19/2018 بناء على دعوة لتقديم اقتراحات أرسلتها الأمانة بغية اتخاذ قرارات في الجمعية العامة لعام 2017. وكانت الأمانة قد قدمت تقريرا وقائعيا بشأن المكاتب الخارجية التي يقترح فتحها ويتسق هذا التقرير مع المبادئ التوجيهية. وكانت البلدان التي تسلمت دعوة من الأمانة والراغبة في استضافة مكتب خارجي قد قدمت اقتراحاتها كتابة قبل فبراير 2017. وقدمت معظم البلدان المرشحة عروضا وأجابت فيها على الأسئلة. وقدمت تركيا عرضا وأجابت فيه على عدد من الأسئلة، ومن ثم أعربت عن اهتمامها باستضافة أحد المكاتب الخارجية في عام الثنائية 17/2016 أو 19/2018. وأجابت تركيا على الأسئلة التي طرحتها المجموعة باء وعمان كتابة وسلمتها قبل حلول المهلة الزمنية وأعرب عن اعتقاده بأن تساعد هذه الردود على تقييم طلبات البلدان ومن بينها طلب تركيا. وأعرب الوفد عن رغبته في تناول النقاط الأساسية التي طرحت في الدورة السادسة والعشرين بشأن مسألة استضافة مكتب خارجي وقال إن التقدم المحرز في مجال الملكية الفكرية في تركيا قد عُرض بالأرقام والحقائق ودعمته الإحصاءات. وأعرب الوفد عن اعتقاده بإحراز تركيا تقدما جيدا في فترة زمنية قصيرة نسبيا بشأن مسائل الملكية الفكرية وأنها قد اكتسبت خبرة معولة في هذا المجال. وثانيا، قال الوفد إن الأنشطة التعاونية التي اضطلعت وبادرت بها تركيا قد عُرضت بالتفصيل. وبناء على الحقائق هذه أفاد الوفد بأن مكاتب البراءات والعلامات التجارية في تركيا هي الأنشط على مستوى المنطقة الجغرافية. وأضاف الوفد أنه بناء على موقع تركيا الجغرافي الفريد توجد بينها وبين بلدان الغرب والشرق أواصر وطيدة. وشاركت تركيا في مشروعات مع مكتب الملكية الفكرية وللمرة الأولى بادرت تركيا بمشروعات تتعلق بالملكية الفكرية لتطبيقها في منظمات البلدان الإسلامية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن المعارف والمعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية يمكن نشرها وتقاسمها على نحو يتسم بالفعالية من حيث التكلفة ليس في تركيا وحدها ولكن في المنطقة الجغرافية أيضا. وواصل الوفد بأنه سيكون من الممكن تأسيس اتصال أفضل وأقوى مع أصحاب المصلحة المحليين وتنظيم الاجتماعات والتدريبات والندوات بطريقة تتسم بفعالية التكلفة. وعلى هذا سوف يمكن اعتماد إنجازات البرامج المدرجة على برنامج الويبو وميزانيته بفعالية وصونها بكفاءة. وأعرب الوفد عن ثقته بامتلاك أي مكتب خارجي في تركيا القدرة على تحسين إنجازات برامج الويبو المعنية، ونتائجها المرتقبة، دون أن يقتصر هذا على تركيا بل في المنطقة كلها، بأسلوب يتسم بفعالية التكلفة. وفصلت الردود المقدمة على الأسئلة التي طرحتها مجموعة البلدان باء وعُمان المسائل الأساسية وأعرب الوفد عن اعتقاده أن هذه الردود قد تم تعميمها على جميع الأعضاء.

255. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء ورأى أن قرار الجمعية العامة الصادر في عام 2015، بما في ذلك المبادئ التوجيهية، قرارا صارما وينبغي الالتزام به. واعترف قرار الجمعية العامة للويبو في عام 2015 بقدرة المنظمة المحدودة على فتح مكاتب خارجية جديدة ورغبتها في اتباع نهج تدريجي ومحترس لدى إنشاء مكاتب خارجية جديدة، فلا تفتح أكثر من 3 مكاتب خارجية في الثنائية خلال الثنائيتين 17/2016 و19/2018، رهن موافقة الجمعية العامة للويبو. ولذا ارتأت المجموعة باء عدم إمكانية إرجاء القرار بشأن فتح مكتب خارجي جديد في الثنائية الحالية إلى الثنائية المقبلة. وواصل الوفد قائلا إنه بالإضافة إلى ذلك فإن النظام المتبع لاستضافة البلدان المضيفة لمكاتب الويبو الخارجية الجديدة لا بد وأن يكون موضوعيا ويجب أن تكون المعايير المستخدمة لتحديد المكاتب الخارجية معايير ملموسة. وأعربت المجموعة باء عن ثقتها في تمكن لجنة البرنامج والميزانية من تحديد طريقة مدروسة ومقبولة للسير قدما في هذه المسألة فضلا عن التوصل إلى قرار سليم، ما يتماشى مع الهدف من المبادئ التوجيهية. وذكّر الوفد بتكريس الجمعية العامة في عام 2016 وقتا طويلا لهذه المسألة وأنه على الرغم من الاتفاق على مكتبين فلم يتم تحديد المكتب الثالث ولم يتح الكثير من الوقت لمناقشة مسائل أخرى أيضا. وذكر وفد

المجموعة باء أنه لا يزال ملتزما بالمشاركة في المناقشة بشأن هذه المسألة بطريقة بناءة. واستطرد قائلا إنه يعتقد أنه لا ينبغي تكريس كل الوقت المتبقي لهذه المسألة حيث لا تزال بعض المسائل الأخرى المهمة في حاجة لمناقشتها.

256. وصرح وفد باكستان، متحدثا بصفته الوطنية، عن اعتقاده بأن الويبو قد أدت دورها بالفعل من خلال زيادة المشاركة مع الدول الأعضاء بتقديم خدمات الملكية الفكرية العالمية، وتكوين الكفاءات، والمساعدة التقنية، وكفالة عمل منظومة ملكية فكرية فعالة بشكل مناسب دون وجود مكاتب خارجية. وواصل الوفد أن فائدة هذه المكاتب الخارجية أمر مشكوك فيه لعدة أسباب منطقية. ومن شأن المكاتب الخارجية الجديدة إهدار موارد ثمينة ونادرة كما اتضح لنا من بعض الخبرات السابقة مع المكاتب الخارجية التي لا زلنا نتحملها إلى الآن. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الأوان قد حان للتخلي عن هذا التكالب المبتهج على تكرار تجربة المكاتب الخارجية وأنه ينبغي إجراء تحليل التكاليف والعوائد بمساعدة تقييم غير عاطفي وذي مصداقية وموضوعي تنفذه مصادر خارجية لمقارنة إنجازات المكاتب الخارجية ونتائجها بالتكلفة التي تنطوي على تأسيسها وتشغيلها . وثانيا كان الوفد يقترح تشكيل فريق جديد ومحايد من الخبراء دون أن يتضمن هذا الفريق أعضاء من أمانة الويبو بغية كفالة تقييم محايد. ويمكن أن تجري الدراسة مقارنات لبعض المزايا المحتملة للمكاتب الخارجية مع التكلفة التي تنطوي عليها وأن تقدم التقييم على هيئة مصفوفة ما قد يساعد في تحليل النتائج. وأعرب الوفد عن تفهمه إجراء دراسة في الماضي، ولكن لم يقدم منطق مقنع للدول الأعضاء في الويبو بشأن وجود المكاتب الخارجية للويبو التي لا طائل من ورائها سوى إضافة عبء على موارد الويبو المالي. وثالثا، رأى الوفد وجود عدد كبير للغاية من البلدان المرشحة ما سوف يتسبب في إثارة الشحناء في وقت يتطلب اعتماد نهج توافقي فيه. وأضاف الوفد أن البلد المضيف لمكتب خارجي واحد يحتمل أن يحمي المصالح السياسية والاقتصادية لهذا البلد على حساب بلد آخر. ولذا لا يدعم الوفد هذا الاتجاه غير الصحي الذي قد يجر الويبو لاحقا إلى سياسات داعمة للبلدان، وقد يتدخل في دور المنظمة ويؤثر سلبا على سمعتها بصفتها منظمة تقنية معنية بحماية الابتكار والإبداع. وكرر الوفد أن الويبو تتخذ جميع قراراتها بتوافق الآراء وأن هذه القاعدة تخاطب المسؤولية الجماعية لجميع البلدان في الشؤون المؤسسية. ولذا لن يدعم الوفد أي نهج آخر تجاه أي مسألة قد يتنافى مع القواعد المؤسسية للويبو، بما في ذلك تلك المطروحة للنقاش. وإن لم يكن هناك بد من اختيار بلد لتأسيس مكتب خارجي فيها، فيجب تقييم كل مقترح بناء على جدارته ومبدأ الحصرية وتوافق الآراء. ورأى الوفد أساسا أن العلاقة المباشرة بين البلدان ومقر الويبو ينبغي حمايتها بشكل مناسب بحيث لا تتأثر بإنشاء المكاتب الخارجية، وفقا للمبادئ التوجيهية. وأعرب الوفد عن وجهة نظرة بأن إنشاء المكاتب الخارجية ليس إجراء يتسم بالسلاسة التي كانت متوقعة في بدايته. وبدلا من إنشاء المزيد من المكاتب الخارجية، سيكون من الحكمة استعراض المكاتب القائمة المعتمدة أولا. ورأى الوفد أن المكاتب الخارجية قد تقع فريسة فيما بين مختلف الدول وذكر أن الويبو ينبغي أن تكون واعية لهذه المسألة وألا تصبح طرفا في مشاحنات فيما بين الدول بدون داعٍ.

257. ورأى وفد جمهورية إيران الإسلامية أن المبادئ التوجيهية نتاج مفاوضات طويلة بين الدول الأعضاء بغية التوصل إلى قرار بشأن تأسيسي مكاتب الويبو الخارجية، على نحو يعكس عملية شفافة وشاملة. وعليه، ينبغي أن يسترشد تأسيس المكاتب الخارجية بالمبادئ التوجيهية مع مراعاة التوزيع المنصف والجغرافي لهذه المكاتب. وأعرب الوفد عن اعتقاده بضرورة التعامل مع جميع الاقتراحات بأسلوب يكفل نهج متكامل تجاه إقامة المكاتب الخارجية. ورأى الوفد أن المهلة الزمنية الاصطناعية التي فرضت على الانتهاء من المناقشات بشان هذا البند من جدول الأعمال ينبغي تجنب الالتزام الحرفي بها. وفي هذا الشأن أشار الوفد إلى أنه بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة في 2016، يصدر القرار الخاص بفتح مكاتب خارجية في الثنائية الحالية وثلاثة مكاتب في الثنائية المقبلة خلال فترة انعقاد الجمعية العامة لعام 2017. وقال الوفد إن من الوظائف الأساسية للمكاتب الخارجية تقديم المساعدة التقنية وأنشطة لتكوين الكفاءات. وبناء على ذلك، ووفقا للمبادئ التوجيهية، ينبغي أن تحظى الجوانب المتعلقة بالتنمية بالعناية الواجبة عند تأسيس مكاتب خارجية جديدة. وأضاف الوفد أن المبادئ التوجيهية تشترط ضرورة اتخاذ أي قرار في هذا الشأن بموجب مبدأ الإنصاف المستدام وكفالة وجود شبكة جغرافية فعالة من المكاتب الخارجية. وواصل الوفد قائلا إنه ينبغي أن تمتثل أية مبادرات بشأن طرائق اختيار البلدان المضيفة للمبادئ التوجيهية والنظام الداخلي للويبو، وأن تكفل توافق الآراء بخصوص جميع المداولات. وأخيرا وليس آخرا، أعرب الوفد عن

أمله في أن تؤدي المناقشات بشأن هذه المسألة المهمة إلى نتيجة توافقية فضلا عن ضرورة المشاركة البناءة بما يخدم أهداف الملكية الفكرية.

258. وأيد وفد جمهورية كوريا البيان المقدم من إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن شكره للرئيسة لقيادتها وجهودها المبذولة لدفع المناقشات قدما بخصوص المكاتب الخارجية. وفيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار بشأن مكاتب الويبو الخارجية، لاحظت جمهورية كوريا أن المبادئ التوجيهية تنص على المؤهلات التي ينبغي أن تتوافر في البلد المضيف ولكنها لا تقدم توجيها بشان كيفية اختيار المكاتب الخارجية بناء على هذه المؤهلات. وفي هذا الصدد أعرب الوفد عن رغبته في تشجيع تركيز المناقشات على المنهجية قبل البدء في المناقشات الجوهرية. وأعرب عن أمله في إمكانية التوصل لأفضل منهجية خلال هذه الدورة للجنة البرنامج والميزانية. وأشار الوفد إلى أنه بصرف النظر عن المنهجية فقد شرفت الثنائية 17/2016 على الانتهاء وأنه لم يعد يوجد فارق بين هذه الثنائية والثنائية المقبلة من حيث الموضوع والعملية. ولذا فقد ارتأى الوفد أنه سيكون من الواقعي بل والعملي إجراء عملية واحدة لاختيار المكاتب الخارجية الأربعة بدلا من تقسيم العمية. ومع ذلك ومراعاة للوقت، اقترح الوفد تركيز المناقشات أولا على مسألة المنهجية باعتبارها ذات أولوية. وأخيرا أعرب وفد جمهورية كوريا بصفته متقدم بطلب بفتح مكتب خارجي في بلاده عن استعداده التام للمساهمة البناء خلال المناقشات المقبلة بشان المكاتب الخارجية.

259. وأيد وفد الهند البيان الذي قدمته إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. ورأى الوفد أن النقاش بشأن فتح مكاتب خارجية للويبو قد استغرق وقتا طويلا جدا. وكثيرا ما سمع الوفد سواء في لجنة البرنامج والميزانية أو خلال المناقشات الدائرة في الجمعية العامة السابقة، مخاوف غير منطقية بشأن الأثر المترتب على فتح مكتب خارجي في بلد ما على أنشطة الويبو مع البلدان الأخرى في المنطقة نفسها. وأقر الوفد باستمرار بأن التغطية الحالية للمكاتب الخارجية محدودة. ومن الممكن أن يمثل فتح عدد كاف من المكاتب الخارجية فرصة مثمرة لجميع البلدان التي أتاحت بالفعل بيئة مواتية لتحسين الابتكار والإبداع، أو للبلدان الراغبة في الحصول على دعم مباشر من الويبو في مجال المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات بحيث يشتمل على سياسات وطنية للملكية الفكرية وعلى البنية التحتية ذات الصلة في مجال الملكية الفكرية. وواصل الوفد قائلا إنه من المتوقع أن تستخدم المكاتب الخارجية الجديدة بما يتيح سحب الخبراء التقنيين ومن ثم تمركزهم بما يتيح تقديم الخدمات بسرعة وتحقيق الابتكار والإبداع في الموقع. وينبغي أن يسهم وجود الخبراء المحليين في نقل المعرفة بكفاءة وتحسين الدعم المتبادل من خلال إنشاء شبكات إقليمية. وقال الوفد إنه من الهم مراعاة مصالح مختلف المناطق الجغرافية والعوامل الأخرى مثل موازنة الاحتياج والطلب من جانب السكان وحجم الاقتصاد ونمو إيداعات طلبات الملكية الفكرية. وللتوزيع الجغرافي أهمية خاصة في تقديم خدمات الويبو للمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وقد أعربت الهند عن اهتمامها بفتح مكتب خارجي للويبو في الهند بصفتها الوطنية. وأعرب الوفد عن أمله في اتخاذ قرار بشان مكتب خارجي على وجه السرعة بما يتفق مع المبادئ التوجيهية المتفق عليها، وعن رغبته في العمل بشكل بناء مع جميع المجموعات والوفود بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المنهجية وفتح مكاتب خارجية جديدة للويبو.

260. وأخذ رئيس الجمعية العامة بالإنابة الكلمة للإدلاء ببضع تعليقات. وأبدى الرئيس، بناء على نشاطه في هذا المجال، اهتمامه البالغ بأن يرى نتيجة إيجابية تتحقق من وراء هذا النقاش في لجنة البرنامج والميزانية بغية كفالة سير الأمور بسلاسة خلال الجمعية العامة. وذكر الرئيس بالإنابة أن العملية لا تبدأ من الصفر. حيث يسبقها تاريخ يرجع بضع سنوات إلى الوراء، بداية من اعتماد المبادئ التوجيهية في عام 2015 والمفاوضات المستمرة التي أدت إلى قرار الجمعية العامة عام 2016 المكون من ثلاثة عناصر. فكان العنصر الأول تعيين مكتبين خارجيين في أفريقيا. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ذلك بناء على شرط وهو وجود بيان الرئيس الذي يشكل جزءا من القرار. ودعا رئيس الجمعية العامة بالإنابة الجميع إلى الرجوع إلى بيان الرئيس الذي كان جزءا من قرار الجمعية العامة الصادر في السنة الماضية. ويلزم أن تؤخذ هذه العناصر الثلاثة في الاعتبار خلال المناقشات. وكان العنصر الآخر هو ضرورة عدم اقتصار استرشاد الحوار على المبادئ التوجيهية بل أن يشتمل على التحليل، أي المكسب الذي تجنيه الويبو على مستوى المنظمة عند فتح مكتب خارجي في أي بلد بعينه. وقال الرئيس

بالإنابة إنه كثيرا ما سمع بيانات تمتدح الإنجازات التي حققتها حماية الملكية الفكرية في البلدان المضيفة. ولكن عدد قليل منها هو الذي ذكر ما تستفيده الويبو على مستوى المنظمة بفتح مكتب في أي بلد كان. وكان هذا نقاش بشأن المكاتب الخارجية، لا بشأن مكاتب وطنية تنهض بنظم الملكية الفكرية. وختاما رأى الرئيس بالإنابة أن عنصرا جوهريا مفقود في هذا الحوار، ألا وهو رؤية المدير العام أو الأمانة بشأن شبكة المكاتب الخارجية للويبو حول العالم. وهذه الرؤية كانت غائبة، وسيكون من المفيد على الأرجح الحصول عليها. وتساءل الرئيس بالإنابة إن كان من المجدي أن يطلب إلى المدير العام تقديم هذه الرؤية أثناء الجمعية العامة المقبلة أو في وقت لاحق. ودون المساس بقرارات الدول الأعضاء، اعتبر الرئيس بالإنابة أن ما يفيد للغاية في هذا الحوار هو الاطلاع على رؤية أمانة المنظمة للتوسع في شبكة المكاتب الخارجية من وجهة نظر المنظمة.

261. وشكرت الرئيسة السفير على تعليقاته وأعربت عن أملها في أن تسهم اللجنة في مناقشات الجمعية العامة بخصوص هذا الموضوع وأضافت أن تعليقات السفير اكتست بأهمية خاصة. وطلبت الرئيسة إلى الأمانة تعميم مشروع قرار لتنظر الوفود فيه وعلقت الجلسة العامة لإتاحة فسحة من الوقت للنظر في القرار المقترح. وعندما استأنف البند 12، قرأت الرئيسة مشروع القرار المقترح. ولاحظت الرئيسة عدم وجود اعتراضات فاعتمدت التصويت على القرار.

262. إن لجنة البرنامج والميزانية، وقد نظرت في الوثيقتين WO/PBC/27/12 وA/56/15:

"1" أجرت تبادلا للآراء، بما في ذلك بشأن منهجية التوصل إلى قرار بشأن المكاتب الخارجية الجديدة التي لم تُحدّد بعد للثنائيتين 17/2016 و19/2018؛

"2" ولم تتوصل إلى توافق للآراء بخصوص فتح مكاتب خارجية جديدة؛

"3" وأوصت بمواصلة النظر في المسألة خلال الدورة السابعة والخمسين لجمعيات الويبو.

البند 13 اختتام الدورة

263. شكر وفد كوستاريكا الذي تحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الرئيسة على قيادتها الدورة وشكر الأمانة على عملها الممتاز. وأوضح الوفد أن المجموعة سوف تواصل تعاونها مع الرئيسة والوفود الأخرى بغية الانتهاء من المسائل العالقة. وأبرز الوفد أهمية مواصلة المشاورات المفتوحة والتي تتسم بالشفافية بشأن البنود المزمع مناقشتها. وفي شان المكاتب الخارجية، شكر الوفد الرئيسية على إدارة المناقشات بشأن الموضوع بجدية ونظام، وتيسير المناقشات غير الرسمية والجهود المبذولة لاقتراح إجراء يحقق توافق الآراء بشان اختيار أربعة بلدان لاستضافة المكاتب الخارجية. والتمس الوفد من جميع المجموعات الإقليمية التعاون للبحث عن بدائل صالحة وجيدة التوزان بغية التوصل إلى اتفاق. وأظهر الوفد أمارات الحل الوسط والمرونة وأعرب عن أمله في أن تسير الوفود الأخرى على خطاه.

264. وأردف الوفد يقرأ خطابا لإرساله إلى رئيس الجمعيات قبل نهاية الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية وفيما يلي نصه:

"معالي السفير، نتشرف بتهنئة سيادتكم وأود أن أتقدم إليكم باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بهذه الرسالة وهذا الخطاب الذي تتسلمونه بصفتكم الرئيس المؤقت لجمعيات الويبو ونلتمس من سيادتكم إطلاع جميع المنسقين الإقليميين عليها. ولقد شاركتم في عملية المفاوضات بأكملها وكنتم شاهدا عليها وهي المفاوضات التي مكنت الأعضاء من اعتماد المبادئ التوجيهية بشأن المكاتب الخارجية للويبو واعتماد القرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء بتوافق الآراء. ونشير إلى كل من المفاوضات والتفاهمات التي تم التوصل إليها في الجمعيات عام 2015 والتي أدت إلى اعتمادها وإلى اعتماد عملية التنفيذ حتى تاريخه. ونشير أيضا إلى القرار الجزئي الذي اعتمدته الجمعيات في 2016، عند اتخاذ قرار بفتح مكتبين في أفريقيا. وأعربت الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية عن وعيها بالطريق الطويل الذي قطعته وهو ما

يتطلب منا الآن ونحن نضع الجمعيات المزمع عقدها في أكتوبر هذا العام نصب أعيننا أن نفي بالتزاماتنا وبولاية جمعية عام 2016 فيما يتعلق بالقرار الخاص بفتح مكتب خارجي ثالث للثنائية 17/2016 وثلاثة مكاتب للثنائية 19/2018. وتعرب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في هذا النص عن أسفها لعدم لجنة البرنامج والميزانية التي تنتهي أعمالها اليوم من إنجاز اعتماد للتوصية المقدمة للجمعيات في هذا الشأن. ونعترف في جميع الأحوال بالجهود التي بذلتها الرئيس المؤقت للجنة البرنامج والميزانية. ومجموعتنا الإقليمية التي دأبت على إبداء الروح التوفيقية والمرونة الكبيرة في محاولة التوصل إلى اتفاقات وتوافق في الآراء، ولا سيما في هذا الموضوع، قد شاركت مجددا في المناقشات في هذه الدورة للجنة البرنامج والميزانية بنفس الروح ونعرب عن رغبتنا في مواصلة هذا العمل. ولا يمكن أن ننكر وجود عدد محدود من المكاتب الخارجية، ما يتطلب من المجموعات الإقليمية، التي نناشدها على وجه الخصوص، العمل داخل مجموعاتها على نحو يؤدي إلى تقييد اقتراحاتها أو ترتيبها حسب الأولوية. وينبغي أن يتم هذا الأمر فعلا قبل المجيء إلى الجمعيات المقبلة. وهذه مهمة صعبة ومعقدة أنجزتها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بالفعل عندما قدمنا مرشح بالإجماع ألا وهو كولومبيا للثنائية 17/2016، التي وصلت إلى نهايتها تقريبا. ومع ملاحظة أننا لم نتقدم بمرشحين للثنائية 19/2018 وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذا إسهام كبير في المفاوضات. وينبغي أن يفهم الجميع هذا الأمر. ولا نرى أنه من الممكن أن نحقق نتيجة مرضية في الجمعيات إن لم نتحلى بالإصرار على التوصل إلى حلول بتوافق الآراء. والأمر يرجع إليكم سعادة السفير على للاضطلاع بهذه المهمة المعقدة بصفتك رئيسا للجمعيات ونعتقد أنه سيكون من المواتي أن ندخل في هذا الحوار مجددا ومناقشة الأمور في المجموعات الإقليمية بغية اتخاذ قرار في الجمعيات، مع مراعاة خلفية الالتزامات والمساهمات المقدمة من المجموعات الإقليمية، وخصوصا مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي."

265. وشكر وفد إندونيسيا الذي تحدث باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ الرئيسة على قيادتها المذهلة وتوجيهها الاجتماع وصولا إلى ختامه. وأعرب الوفد عن تقديره للأمانة على تحضيرها وعملها الجاد، وحرصها على سير الاجتماع بنجاح وسلاسة. ولاحظ الوفد المناقشات الجيدة بشأن البرنامج والميزانية المقترح، وشكر الرئيسة مجددا على إنجاز مهمة تيسير المناقشات بنجاح مبهر، ما مكن اللجنة من استكمال استعراضها الشامل للبرنامج والميزانية المقترح للثنائية 19/2018 الذي تحتوي عليه الوثيقة WO/PBC/27/8. وأعرب الوفد عن تطلعه استلام نسخة منقحة متفق عليها من مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية 19/2018. وأوضح الوفد أنه سوف يواصل العمل بروح بناءة وسوف يواصل التزامه في المناقشات بشأن جميع المسائل التي لاقت قبول الجميع وأعرب عن تطلعه إلى سلسلة من الاجتماعات الناجحة لجمعيات الويبو. وأبرزت مجموعة البلدان الآسيوية والمحيط الهادئ أهمية عقد عملية مفتوحة وشاملة تضم جميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية. واغتنم الوفد الفرصة لشكر الرئيسة مجددا، ولشكر الأمانة على تحضيرها وتوضيحاتها وتفسيراتها التي ساعدت بالتأكيد جميع المناقشات التي دارت في اللجنة. وشكر الوفد أيضا جميع المجموعات الإقليمية والمنسقين والدول الأعضاء. وأعرب عن رغبته في تذكير الجميع بأن المجموعات الإقليمية تبذل قصارى جهدها لكي تظل بناءة. وشكر الوفد أيضا خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين، ولاحظ أنه لولاهم لكان من الصعب تخيل إدارة اجتماع ناجح وسلس. وأخيرا أعرب وفد المجموعة عن خالص تمنياته لجميع الوفود برحلة آمنة إلى ديارهم، وأمنياته بأن يقضوا عطلة سعيدة في نهاية الأسبوع.

266. وأثنى وفد جورجيا الذي تحدث باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق على توجيهات الرئيسة وجهوده في دفع عمل اللجنة. وأعرب الوفد عن امتنانه لتحقيق اللجنة تحت قيادة الرئيسة تقدما في القراءة الثانية لمشروع وثيقة البرنامج والميزانية ومسائل أخرى. وعلى نفس المنوال، شكر الوفد الأمانة على الجهود التي بذلتها في تحضير الوثائق ذات الصلة على الردود ذات الكفاءة بشأن مختلف المسائل، وشكر بالطبع المترجمين الفوريين المهرة على عملهم طوال الأسبوع. أما فيما يتعلق بالبند 9 من جدول الأعمال أعرب الوفد عن شكره إلى الوفود على المداولات البناءة في مجال التوصل إلى أفضل السبل للتوصل إلى حلول وتوافق في الآراء، وذكر الوفد بالبيان الافتتاحي للمدير العام الذي أشار إلى العناية الواجبة وتقديم المشورة القانونية التي أتاحت تفسيرات مفيدة أتاحت الفرصة أمام اللجنة للخروج بالصياغة المقترحة للقرار. وعلى نفس

المنوال، أعرب الوفد عن رغبته في تأكيد ثقته واحترامه التزام الأمانة في هذا الشأن بالذات. وأعرب الوفد عن أسفه أن البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 لم يوص الجمعيات بالموافقة، ولكنه يأمل أن تكون المسائل العالقة قد تم حلها قبل الوصول إلى الجمعيات. وأعرب الوفد عن تقديره جهود الرئيسة المتواصلة بشأن دفع عجلة العمل بخصوص البند 12 من جدول الأعمال المتعلق بالمكاتب الخارجية، ولكنه شعر بالأسف تجاه عدم إحراز أي تقدم خلال الأسبوع. وحث الوفد الوفود على مواصلة المناقشات الثنائية بشان المسألة بغية السير قدما في هذا الإجراء. وكرر الوفد في الوقت نفسه ضرورة أن تراعي الدول الأعضاء وأن تحترم التوزيع الجغرافي المنصف والأولوية للمناطق التي لا توجد فيها مكاتب خارجية. وواصل الوفد إعرابه عن الاعتراف بضرورة احترام المفاوضات السابقة التي استغرقت وقتا طويل فضلا عن المبادئ التوجيهية بخصوص المكاتب الخارجية. وشكر الوفد جميع المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء على المشاركة البناء خلال الأسبوع. وأردف الوفد قائلا إنه يؤمن أن روح المداولات البناءة سوف تسود خلال الجمعيات المقبلة بشأن المسائل العالقة ما سيساعد اللجنة على التوصل إلى أفضل نتيجة ممكنة.

267. وشكر وفد السنغال الذي تحدث باسم مجموعة البلدان الأفريقية الرئيسة وأعرب عن تقديره للطريقة التي أدارت بها عمل اللجنة على مدار الدورة الماضية. وشكر الوفد الأمانة أيضا على التزامها المستمر ولاحظ أن الجهود المشتركة أمر يستحق الثناء. ولاحظ الوفد أن مجموعة البلدان الأفريقية عملت على مدار الأسبوع بروح بناءة وبروح توافقية بحيث يمكن أن تصبح الدورة السابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية دورة ناجحة. وعليه أعربت مجموعة البلدان الأفريقية عن التزامها بالصياغة الأولى للاقتراح المقدم للبند 9 من البرنامج والميزانية بحيث يمكن اعتمادها في تلك الدورة من لجنة البرنامج والميزانية. وأشار الوفد إلى التزام المجموعة بمواصلة جهودها بغية دعم إجراءات الرئيس وأعرب مجددا عن ثقته الكاملة في الرئيسة. ولاحظ الوفد أيضا الالتزام الذي قطعته المجموعة على نفسها بمواصلة المناقشات أثناء الجمعيات المقبلة للمنظمة بنفس الروح. ولاحظ الوفد أيضا أن مجموعة البلدان الأفريقية أظهرت مرة أخرى انفتاحها بحيث يمكن استعراض جميع بنود جدول الأعمال والتوصية بشأنها للجمعيات. وأعرب الوفد عن تطلعه باهتمام إلى الحصول على الوثيقة المنقحة. وأحاط الوفد بالحاجة إلى عملية شفافة وشاملة ومنفتحة وشكر الميسرين الإقليميين وأعضاء الأفرقة وكذلك المترجمين الفوريين وخدمات المؤتمرات.

268. وأعرب وفد اليابان الذي تحدث باسم المجموعة باء عن رغبته في الثناء على الرئيسة لتوجيهاتها. وشكر الوفد أيضا أمانة اللجنة لمساهماتها خلال الأسبوع وأثنى على المترجمين الفوريين المهرة الذين صاحبوا اللجنة خلال الأسبوع. وأعرب الوفد عن رغبته في شكر جميع المجموعات الإقليمية والمنسقين الإقليميين والدول الأعضاء على الجهود المبذولة طوال الأسبوع. ولاحظ الوفد في شان البند 9 من جدول الأعمال أن البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 لن يوصى به كاملا للجمعية العامة، ولكنه يأمل في حل المسائل الأخرى خلال الجمعيات المقبلة بدعم من جميع الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن خالص تقديره للرئيسة لما بذلته من جهود دؤوبة فيما يتعلق بالبند 12 من جدول الأعمال بخصوص المكاتب الخارجية. ولكنه شعر بالأسف لعدم إحراز تقدم جوهري خلال الأسبوع في هذا الصدد. وأعرب الوفد عن أمله في التوصل إلى حل عملي بناء مع نهاية الجمعية العامة 2017، مع مراعاة القرارات التي اتخذت في عام 2015 وتشمل المبادئ التوجيهية. وشكرت الرئيسة اللجنة على روحها البناءة والتوافق الذي أبدى الأعضاء استعدادهم التحلي به وعلى جميع الجهود المبذولة طوال الأسبوع بأكمله، وأشارت إلى التقدم المحرز بشأن بضعة موضوعات. ولاحظت الرئيسة آسفة أن اللجنة لم تتمكن من حل جميع المسائل، ولكنها سوف تواصل مناقشتها خلال الجمعيات. وأعربت الرئيسة عن أملها في أن تصل الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأنها خلال الجمعيات. وشكرت الرئيسة الأمانة على تنظيمها الاجتماع وتحضيرها له، وعلى دعمها المستمر الذي قدمته طوال الأسبوع، وشكرت المترجمين الفوريين على عملهم ودعمهم.

269. اختتمت الدورة.

[تلي ذلك المرفقات]